الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة :علوم تجارية **التخصص : مالية و تجارة دولية**

تحت عنوان :

الإصلاحات الجمركية و دورها في ترقية التجارة الخارجية في ظل التحديات الراهنة

- دراسة حالة الجزائر -

من إعداد الطالب : **تحت إشراف الأستاذ :**

مكي مراد **مكاوي محمد الامين**

أعضاء لجنة المناقشة

اللجنة	الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة
رئيسا	بوظراف الجيلالي	أستاذ محاضر-أ-	جامعة مستغانم
مقررا	مكاوي محمد الامين	أستاذ محاضر-ب-	جامعة مستغانم
مناقشا	يسعد عبدالرحمن	أستاذ محاضر –أ-	جامعة مستغانم

السنة الجامعية:2018/2017

شكر و عرفان

إن الحمد لله نحمده و نستعينه و نستهديه و نعوذ به من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا أما بعد :

الشكر و الحمد لله تعالى الذي بمقدرته جل جلاله و علا ، يلين الصخر و يسهل المستحيل بحمده سبحانه على منحه لنا نور البصيرة لطلب العلم و الذي رزقنا الهداية إلى سبيل الرشاد و وفقنا في إتمام هذا العمل المتواضع.

اعترافا منا بالجميل ،و الفضل لأهل الفضل فمن لم يشكر الناس لم يشكر الله ، و عليه نحاول أن نوجز ما عجز اللسان أن ينطقه و أبت الأنامل إلا أن تنقشه فجزيل الشكر إلى أستاذي المشرف **"مكاوي محمد الأمين "** الذي لم يبخل علي بالنصح و الارشاد و بملاحظاته القيمة و توجيهاته الرشيدة بالرغم من انشغالاته الكبيرة .

إلى كل من مد لي يد العون في إنجاز هذا العمل ،وكل عمال مفتشية أقسام الجمارك بمستغانم على مساعدتهم لنا في تقديم جميع التسهيلات لإجراء التربص التطبيقي و إفادتي بجميع المعلومات اللازمة.

كما أتقدم بالشكر المسبق لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول المشاركة في تقييم هذا العمل وتصحيحه و إثرائه و إلى كل أساتذة قسم العلوم التجارية بجامعة مستغانم ،

و في الأخير نشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد سواء ماديا أو معنويا في إنجاز هذا العمل .

مراد

أهدي ثمرة جهدي إلى أغلى ما في الوجود , إلى سراج يضيئ فضاء بلا حدود , إلى عائلتي و أخص بالذكر ذلك الينبوع الذي لا يمل العطاء ، إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها إلى والدتي العزيزة أطال الله في عمرها .

إلى من سعى و شقي لأنعم بالراحة و الهناء ،الذي لم يبخل علي بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة و صبر ، إلى والدي العزيز شفاه الله و أمده في عمره .

إلى من كانوا لي سندا و عونا منذ أن استقبلتني الدنيا ، إلى أخواتي أبقاهم الله شموعا ضاوية .

إلى من سرنا سويا و نحن نشق الطريق معا نحو النجاح و الإبداع ، إلى من تكاتفنا يدا بيد و نحن نقطف زهرة تعلمنا إلى جميع أصدقائي و زميلاتي .

إلى من صاغوا لنا علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم و المعرفة و النجاح ،إلى أساتذتنا الكرام .

إلى كل طلبة السنة الثانية ماستر مالية و تجارة دولية بجامعة مستغانم دفعة 2018/2017 ، و إلى كل طلبة الجامعة و طاقمها الإداري المحترم .

إلى جميع عمال مفتشية أقسام الجمارك بمستغانم ، وإلى كل من قاسمني منهم التعب والعمل بتوجيهاتهم لي سواء كانت شفوية أو كتابية أثناء التربص ، و إلى جميع زملائي في العمل .

إلى كل من أنهكه القلم سعيا وراء العلم و المعرفة و إلى كل الأحبة ومن عرفتهم من قريب أو من بعيد .

مراد

الفهرس العام

شكر و تقدير
إهداء
الفهرس..... I
قائمة الجداول..... IV
قائمة الأشكال..... V
قائمة المختصرات و الرموز..... VI
المقدمة العامة..... 4-1

الفصل الأول : عموميات حول التجارة الخارجية

مقدمة الفصل 05
المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية والنظريات الحديثة المتعلقة بها..... 06
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها..... 06
المطلب الثاني: النظريات الحديثة في التجارة الخارجية..... 07
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية..... 14
المبحث الثاني: السياسات التجارية المتعلقة بالتجارة الخارجية 16
المطلب الأول: مفهوم سياسات التجارة الخارجية و اهدافها 16
المطلب الثاني: أنواع سياسات التجارة الخارجية..... 18
الفرع الأول : سياسات الحرية التجارية و مبرراتها..... 18
الفرع الثاني :السياسات الحمائية التجارية و مبرراتها..... 19
الفرع الثالث : العوامل المؤثرة في تحديد سياسات التجارة الخارجية 21
الفرع الرابع : معايير تقييم سياسات التجارة الخارجية 21
المطلب الثالث : أدوات سياسات التجارة الخارجية 22
الفرع الأول : الوسائل السعرية 22
الفرع الثاني : الوسائل الكمية 23
الفرع الثالث : الوسائل التنظيمية 23
خاتمة الفصل..... 25

الفصل الثاني : الإصلاحات الجمركية الجزائرية

مقدمة الفصل..... 26

المبحث الأول: لمحة عامة عن الإدارة الجمركية الجزائرية 27

المطلب الأول: التعريف بالجمارك الجزائرية و مجال نشاطها 27

الفرع الأول : التعريف بالجمارك الجزائرية..... 27

الفرع الثاني : مجال نشاط إدارة الجمارك..... 27

المطلب الثاني: مهام إدارة الجمارك الجزائرية و أهم العناصر المشرعة لها 28

الفرع الأول : مهام إدارة الجمارك الجزائرية..... 28

الفرع الثاني: عناصر التشريع الجمركي..... 31

المطلب الثالث: السياسة الجمركية الجزائرية 32

الفرع الأول : الضريبة الجمركية..... 32

الفرع الثاني :التعريفة الجمركية..... 33

الفرع الثالث : القيمة الجمركية 34

المبحث الثاني : أهم الإصلاحات الجمركية الجزائرية في ظل التحديات الراهنة..... 36

المطلب الأول : إصلاحات القيود الجمركية و التشريع الجمركي 36

الفرع الأول: إصلاحات القيود التعريفية 36

الفرع الثاني : إصلاحات القيود غير التعريفية 38

الفرع الثالث: : إصلاحات التشريع الجمركي..... 39

المطلب الثاني : الأنظمة الجمركية الاقتصادية كوسيلة لترقية التجارة الخارجية..... 41

الفرع الأول : تعريف الأنظمة الاقتصادية الجمركية 41

الفرع الثاني : التصنيفات الوظيفية للأنظمة الاقتصادية الجمركية 41

الفرع الثالث : أهم التسهيلات الممنوحة من طرف الأنظمة الاقتصادية الجمركية... 44

المطلب الثالث : الآليات و النظم المستحدثة لترقية التجارة الخارجية..... 45

الفرع الأول : نظام المتعامل الاقتصادي المعتمد لتسهيل التجارة الخارجية..... 45

الفرع الثاني : نظام المعلومات و التسيير الآلي للمخاطر لتسهيل إجراءات الجمركة.... 47

خاتمة الفصل 49

الفصل الثالث : انعكاسات الإصلاحات الجمركية على التجارة الخارجية

مقدمة الفصل..... 50

المبحث الأول : اتفاقيات الشراكة الجزائرية الأوروبية و العربية..... 51

المطلب الأول : اتفاقية الشراكة الجزائرية الاوروبية 51

الفرع الأول : مفهوم اتفاق الشراكة..... 51

الفرع الثاني : أهداف الجزائر من الشراكة 52

الفرع الثالث : الآثار الايجابية و السلبية المتوقعة لاتفاق الشراكة 52

المطلب الثاني : آفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة 54

الفرع الأول : تعريف المنظمة و مبادئها..... 54

الفرع الثاني : دوافع و شروط انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة..... 56

الفرع الثالث : أثر الانضمام على النظام الجمركي..... 56

المطلب الثالث : انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية الكبرى للتبادل التجاري الحر 57

المبحث الثاني : تطور التجارة الخارجية للجزائر خلال فترة (2000-2017)..... 58

المطلب الأول : تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري للفترة (2000-2017)..... 58

المطلب الثاني : تحليل تطور الصادرات الجزائرية للفترة (2003-2017)..... 60

الفرع الأول : تحليل صادرات المحروقات و خارج المحروقات 60

الفرع الثاني : تطور الصادرات الجزائرية حسب مجموعة الاستعمالات..... 64

المطلب الثالث : تحليل تطور الواردات الجزائرية للفترة (2005-2017)..... 66

الفرع الأول : تطور الواردات الجزائرية حسب مجموعة الاستعمالات 66

الفرع الثاني : توزيع الواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية 72

خاتمة الفصل 74

الخاتمة العامة 75

قائمة المراجع

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(III– 1)	تطور الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2005 – 2012)	58
(III– 2)	تطور صادرات المحروقات و خارج المحروقات للفترة(2003-2017)	61
(III– 3)	تطور التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات للفترة (2005-2017)	64
(III– 4)	تطور التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (2005-2017)	66
(III– 5)	تطور استعمال الأنظمة الاقتصادية الجمركية للفترة (2005 – 2012)	69
(III– 6)	تطور الواردات حسب المناطق الاقتصادية للفترة (2005- 2016)	72

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
I – 1	إنتاج و تصدير المنتوجات بالنسبة للدول المخترعة و الدول المقلدة	03
I – 2	مراحل دورة المنتوج	06
(III– 3)	تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (2000-2016)	60
(III– 4)	تطور صادرات المحروقات و خارج المحروقات للفترة (2003-2017)	63
(III– 5)	التطور السلعي للصادرات خارج المحروقات للفترة (2005-2017)	65
(III– 6)	تطور استعمال الأنظمة الاقتصادية الجمركية للفترة (2005 – 2012)	69
(III– 7)	التطور السلعي للواردات الجزائرية للفترة (2005-2017)	71
(III– 8)	تطور الواردات الجزائرية حسب التوزيع الجغرافي للفترة (2005-2016)	73

قائمة المختصرات و الرموز

الاختصار	الدلالة باللغة الاجنبية	الدلالة باللغة العربية
ALGEX	Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieure	الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية
CACI	Chambre Algérienne du Commerce et de l'Industrie	الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة
ANDI	Agence Nationale pour Développement de l'Investissement	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
CNIS	Centre National de l'Informatique et des Statistiques	المركز الوطني للإعلام الآلي و الاحصائيات
DGD	Direction Générale des douanes	المديرية العامة للجمارك
MEDA	Mesures D'Accompagnement financières et techniques à la réforme des structures économiques t sociales dans le cadre du partenariat euro-méditerranéen	الاجراءات المرافقة المالية و التقنية لإصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في اطار الشراكة الاورومتوسطية
OCDE	Organisation de Coopération et de Développement Economiques	منطقة التعاون و التنمية الاقتصادية
GZALE	Grande Zone Arabe de Libre Echanges	المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر
AT	Admission Temporaire	القبول المؤقت
ATA	Carnet d'Admission Temporaire	دفتر القبول المؤقت
DSTR	Déclaration Simplifiée de Transit par Route	التصريح المبسط للعبور عبر البر
OEA	Opérateur Economique Agréé	المتعامل الاقتصادي المعتمد
SIGAD	System d'Informations et de Gestion Automatique des Dangers	نظام المعلومات و التسيير الآلي للمخاطر
RED	Régimes Economique Douanières	الانظمة الاقتصادية الجمركية
TPD	Titre de Passage en Douane	وصل العبور بالجمارك
OMC	Organisation Mondiale du Commerce	المنظمة العالمية للتجارة
GATT	General Agreement on Tariffs and Trade	الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة
PSRE	Programme de Soutien à la Relance Economique	برنامج دعم الانعاش الاقتصادي
PCSC	Programme de Consolidation à la Croissance Economique	برنامج توطيد النمو الاقتصادي
PCCE	Programme Complémentaire de Soutien à la Croissance	البرنامج التكميلي لدعم النمو

لقد أصبحت التجارة الخارجية تلعب دورا هاما في اقتصاد أي دولة، خاصة و أنها لا تستطيع العيش في عزلة اقتصادية كاملة عن العالم الخارجي ، فهي تمثل مصدر رفاه و تنمية، فهي الشريان الأساسي الذي يربط الدول ببعضها البعض فهي إذن جزء هام في الاقتصاد الوطني لأي بلد، إذ تعتبر أيضا القناة الرئيسية التي تمكن من التصدير و الاستيراد، ذلك أن التبادل الخارجي هدفه هو زيادة دخل الدولة من العملة الصعبة وجلب الاستثمارات الأجنبية و تحسين التنافسية الخارجية و الاستيراد و تصريف فائض الانتاج المحلي وتحقيق التوازن في الميزان التجاري و ميزان المدفوعات .

و الجزائر كسائر دول العالم الثالث عرفت تحولات اقتصادية هامة بعد استقلالها فبعدما اعتمدت في تسيير اقتصادها على النهج الاشتراكي و المركزي الموجه ، و الذي لم يحقق ما كان مرجوا منه، خاصة بعد الهزة النفطية لسنة 1986 و التي مثلت منعرجا خطيرا في الاقتصاد الجزائري بسبب تبعيته لصادرات المحروقات، فبادرت بالانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق بهدف تحرير التجارة الخارجية وترقيتها، فوفق مقتضيات الانتقال إلى هذا النظام الاقتصادي الجديد كان لزاما عليها اعتماد عدةإصلاحات، بدأت بإبرامها لعقود مع صندوق النقد الدولي (FMI)، وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي أكد على تحرير التجارة الخارجية و ترقيتها، كما أبرمت أيضا اتفاقيات أخرى على غرار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ودخولها في تكتلات اقليمية أخرى في إطار مساعيها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، و ما زاد من اهتمام الحكومة بترقية هذا القطاع الحساس هو الانهيار الأخير لأسعار المحروقات بداية من منتصف سنة2014، وتآكل احتياطي العملة الصعبة و صندوق ضبط الايرادات، ما حتم على الحكومة الجزائرية الاهتمام بكافة القطاعات البديلة الأخرى، و بقطاع التجارة الخارجية على وجه الخصوص كبديل أساسي لجلب الايرادات خارج قطاع المحروقات .

وفي ظل هذه التغيرات الاقتصادية أصبح من الضروري الشروع في تطبيق سياسة جديدة لتنشيط وترقية الحركة التجارية للمبادلات، وذلك بتطبيق مجموعة من الإجراءات و الأنظمة الجمركية على عمليتي الاستيراد و التصدير، وذلك من خلال القيام بعدة إصلاحات على مستوى إدارة الجمارك و تقديم عديد التسهيلات الممكنة للمتعاملين الاقتصاديين، و ترقية الدور المنوط بها سواء من حيث عمليات الرقابة، التحصيل الجبائي، وغيرها من المهام الاقتصادية و الجبائية، إضافة إلى انتهاج سياسات جمركية تتأقلم مع التحولات و التحديات الاقتصادية الراهنة، وذلك باعتبار هذه الهيئة من أهم المؤسسات المالية التابعة للدولة فهي تعتبر العمود الرئيسي الذي يرتكز عليه اقتصاد أي بلد، فهي بوابة التجارة الخارجية فإما أن تكون عنصر تسيير و تسهيل للتجارة الخارجية و بالتالي تنسجم مع التوجهات العالمية، وإما أن تكون عنصر إعاقة، مما سيؤدي إلى أضرار كبيرة في الاقتصاد الوطني .

ومن هذا المنطلق فإنه لا يمكننا الحديث عن تطور التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحديات الراهنة، دون المرور على أهم الإصلاحات التي أجريت على مستوى إدارة الجمارك، وذلك في سبيل تنشيطها وترقيتها.

من هنا تبرز ملامح إشكالية بحثنا و التي يمكن صياغتها كالآتي :

ماهو دور الإصلاحات الاخيرة للجمارك الجزائرية في ترقية التجارة الخارجية ؟

و تندرج ضمن هذه الاشكالية التساؤلات الفرعية التالية :

- ما المقصود بالتجارة الخارجية؟ وماهي أهم النظريات الحديثة المفسرة لها؟
- ماهو دور الجمارك في التجارة الخارجية ؟
- ماهي أهم القوانين و السياسات و النظم الجمركية الجزائرية المستحدثة ضمن الإصلاحات الرامية لترقية التجارة الخارجية ؟

فرضيات البحث :

انطلاقا من الاشكالية المطروحة، يمكننا وضع الفرضيات التالية :

- ✓ بذلت الجزائر مجهودات كبيرة من أجل رفع مستوى تجارتها الخارجية و ترقيتها، باعتبارها أحد أهم صور العلاقات الاقتصادية .
- ✓ تؤدي الجمارك دور كبير في ترقية التجارة الخارجية في ظل التغيرات العالمية و اشتداد المنافسة .
- ✓ إن اتفاقيات الشراكة التي قامت بها الجزائر غرضها الحصول على جزء من التسهيلات و الامتيازات الجمركية و التي تساهم في تشجيع المتعاملين الاقتصاديين للاستيراد و التصدير.

دوافع اختيار الموضوع :

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا البحث و من بينها :

1- المكانة التي أصبحت تحتلها التجارة الخارجية على المستوى الوطني و الدولي .

2- الرغبة في التعرف على طبيعة الإصلاحات الجمركية في الجزائر.

3-محاولة إعطاء الصورة الحقيقية للنظام الجمركي الجزائري و دوره الكبير في التجارة الخارجية، خاصة في ظل التطورات الدولية الراهنة .

4- معرفة أهمية استحداث الأنظمة الجمركية و أهم التسهيلات التي وفرتها للمتعاملين .

أهمية البحث :

يستمد هذا البحث أهميته من المكانة التي أصبحت تحتلها التجارة الخارجية خاصة في ظل التغيرات العالمية الراهنة، و أهم الإصلاحات الجمركية التي تمت في إطار ترقيتها و تطويرها، حيث سنحاول دراسة الانعكاسات المترتبة من القيام بهذه الإصلاحات على هذا القطاع الحيوي .

أهداف البحث :

ترمي هذه الدراسة بعد الاجابة على التساؤلات المطروحة سابقا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها :

1- محاولة معرفة أهمية التجارة الخارجية وأهم اتفاقيات الشراكة الدولية للجزائر في هذا المجال.

2- التعرف أكثر على دور النظام الجمركي الجزائري .

3- معرفة مدى مساهمة الإصلاحات الجمركية في تسهيل و ترقية التجارة الخارجية .

المنهج المتبع :

اعتمدنا من خلال دراستنا لموضوع البحث هذا على المنهج الوصفي للإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بالتجارة الخارجية و السياسات التجارية و الشراكات الدولية الجزائرية في هذا المجال، وكذا عرض مختلف الإصلاحات التي قامت بها الإدارة الجمركية و مختلف الأنظمة المستحدثة ، كما قمنا باستخدام المنهج التحليلي و ذلك من أجل تحليل مختلف الجداول و الاحصاءات المتعلقة بالتجارة الخارجية التي تبرز انعكاسات الإصلاحات الجمركية على المبادلات التجارية .

صعوبات البحث :

صادفنا من خلال بحثنا جملة من الصعوبات منها :

1- الظروف الخاصة التي أحاطت بإنجاز البحث .

2- الاختلاف في الإحصاءات من مختلف القطاعات كقطاع الجمارك، التجارة، المالية و مختلف مراكز الإحصاء و صعوبة الحصول عليها .

3- صعوبة تحديد آثار الإصلاحات الجمركية على التجارة الخارجية ، و هذا راجع إلى أن تطور التجارة الخارجية مرتبط ارتباط وثيق بالمحروقات و كذا بمتغيرات أخرى .

هيكل البحث :

لقد حاولنا من خلال بحثنا هذا المحافظة على التسلسل المنطقي و التدرج في طرح الأفكار قدر الامكان ، ولهذا فقد قمنا بتقسيم بحثنا هذا إلى ثلاث فصول كما يلي :

تعرضنا في الفصل الأول للتجارة الخارجية بصفة عامة من خلال التطرق إلى ماهية التجارة الخارجية وأهم النظريات الحديثة المتعلقة بها و كذا العوامل المؤثرة فيها، ثم قمنا بعد ذلك بعرض السياسات التجارية بشقيها الحمائية و حرية التبادل وحججهما و العوامل المؤثرة في تحديد كلا منهما، ثم إلى أدوات السياسة التجارية المتمثلة في الأدوات الكمية و السعرية و التنظيمية .

و أما في الفصل الثاني المتعلق بالإصلاحات الجمركية في الجزائر، فقد تم تقسيمه إلى مبحثين ، خصصنا المبحث الأول منه لتقديم لمحة عامة عن الإدارة الجمركية الجزائرية، تعريفها ،مهامها ،أهم العناصر المشرعة لها ، ثم إلى مختلف السياسات الجمركية و المتمثلة في الضريبة ،التعريفة ،القيمة الجمركية .

و في المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى أهم إصلاحات القيود الجمركية و التشريع الجمركي ، ثم إلى الأنظمة الجمركية كأحد أوجه الإصلاحات لما لها من دور في توجيه التجارة الخارجية من خلال التسهيلات التي تقدمها، ثم إلى أهم الاليات المستحدثة في إدارة الجمارك في إطار سياسة العصرنة و مواكبة التطورات العالمية ،على غرار نظام(S.I.G.A.D) و الأروقة الجمركية و المتعامل الاقتصادي المعتمد(O.E.A) .

أما في الفصل الثالث و الأخير فقد تم تخصيصه لإبراز انعكاسات الإصلاحات الجمركية على التجارة الخارجية ضمن مبحثين، تطرقنا في المبحث الأول إلى اتفاقيات الشراكة التي أبرمتها الجزائر ضمن مساعيها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة "OMC" ،وذلك بتجسيد إصلاحاتها و التزاماتها الجمركية من خلال اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و الانضمام إلى المنطقة العربية الكبرى للتبادل التجاري الحر.

وفي المبحث الثاني تناولنا فيه تحليل لتطور التجارة الخارجية، من خلال التطرق لتحليل وضعية الميزان التجاري للفترة(2000-2017)، ثم إلى تحليل تطور الصادرات للفترة (2003-2017)، ثم الى تحليل تطور واردات الفترة (2005-2017) .

مقدمة الفصل:

يشهد العالم اليوم في إطار تكوين نظام عالمي تجاري جديد العديد من التقلبات التي ترجع أساسا إلى تعقد الحياة الاقتصادية في جميع دول العالم نظرا لتوسع التعاملات التجارية بينها وتضاعفت بينها مما أدى إلى نشوء تكتلات اقتصادية دولية تسعى الى رفع الحواجز الجمركية والقيود أمام التبادل الدولي استنادا إلى مبدأ التخصص الدولي وتقسيم العمل، فتم وضع قوانين تجارية لضمان السير الحسن لهذه المبادلات التجارية ، وبمرور الزمن تعاظمت أهمية هذه العلاقات الاقتصادية الدولية بسبب ارتفاع نسبة ما يشكله قطاع التجارة الخارجية ضمن الناتج القومي الاجمالي للدول، واقتصاداتها خاصة ، فجاء هذا القطاع محتلا الدور الحيوي والمؤثر في النشاط الاقتصادي ، كونه يعتر اهم صور العلاقات الاقتصادية التي بمقتضاها يتم تبادل السلع والخدمات في شكل صادرت و واردات إضافة إلى عناصر الانتاج المختلفة بين الدول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة.

تعتمد الدول في تطبيق سياساتها في مجال توطيد علاقاتها الاقتصادية الدولية خاصة في مجال التجارة الخارجية على السياسات التجارية ، والتي تتراوح دوما بين أوضاع تتميز بدرجة أكبر من الحرية وأخرى بدرجة أكبر من الحماية، حسب طبيعة توجه الدول الاقتصادي .

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية والنظريات الحديثة المتعلقة بها

منذ بداية القرن السابع عشر احتل موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية حيزا في الأدبيات الاقتصادية فقد اهتم العديد من الاقتصاديين بالتجارة الخارجية للدولة لذا أدرج كل من آدم سميث ودافيد وريكاردو و غيرهم أبوابا في مؤلفاتهم الاقتصادية لمعالجة هذا الموضوع إلى أن أصبحت تخصص لها مؤلفات خاصة في عصرنا الحديث. واهتمامهم كذلك بالقواعد و الإجراءات و الأدوات و الأساليب التي تقوم عليها التجارة الدولية و المتمثلة في السياسات التجارية التي تهدف إلى تنشيط و زيادة التبادلات التجارية .

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها.

تعرف التجارة على أنها فرع من فروع علم الاقتصاد و الذي تهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية، والتبادل التجاري الذي يتم بين الدولة و العالم الخارجي .

كما تعرف أيضا على أنها عملية التبادل التجاري في السلع و الخدمات و حركة رؤوس الاموال وغيرها من عناصر الانتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل[1] .

و للتجارة الخارجية أهمية بالغة حيث أن من أهم مميزاتها ما يلي :

- تمكن كل دولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى، فلو أن كل دولة أغلقت حدودها واعتمدت على ما تجود به أراضيها لما حققت إشباع لحاجياتها في كل المجالات لأنها لا تستطيع إنتاج كل حاجياتها، ولو أن الإنسان في عصرنا الحديث حاول تجاوز تلك العقبة، فتراه يستعين بالمطاط الاصطناعي عن المطاط الطبيعي مثلا.
- ولا تقتصر التجارة الدولية على هذا فحسب بل نجد أن دولة ما كإنجلترا على سبيل المثال تستورد الساعات الدقيقة من سويسرا بالرغم من أنه يمكنها تصنيعها محليا. لأن تكلفتها عند صناعتها محليا تكون أكبر مقارنة باستيرادها . بالإضافة إلى ذلك فهي تمكن أيضا من استغلال الموارد المتاحة بأكبر قدر ممكن من الكفاءة في كثير من الحالات تمتلك الدول قدر كبير من الموارد لا تستطيع استغلاله إلا لو وجدت لديها رغبة في الحصول على الناتج من هذه الموارد[2] .
- تساعد التجارة الخارجية على توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة .
- تساعد التجارة الخارجية على زيادة رفاهية البلاد عن طريق توفير اختيارات مختلفة فيما

[1]-حمدي عبد العظيم "اقتصاديات التجارة الدولية" مكتبة زهراء الشرق،مصر1996 ،ص13

[2] - ايمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية 2007، ص290

يخص الاستهلاك و الاستثمار .

- تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا للقدرة الانتاجية و التنافسية في السوق الخارجي، من خلال القدرة التصديرية و الاستيرادية و أثرها على رصيد الدولة من العملات الأجنبية و كذلك الميزان التجاري .
- تقسيم العمل بمعنى تخصص كل دولة في انتاج بعض السلع أو كلها إذا رغبت في ذلك، وهذا راجع الى أن الموارد الاقتصادية غير موزعة توزيعا عادلا بين دول العالم .
- تعد التجارة الخارجية عاملا هاما للدول النامية التي تسعى لتنمية اقتصاداتها، بسبب أن التجارة الدولية تعطي هذه الدول فرصة للحصول على قروض من الدول الصناعية والاقتراض الدولي ما هو الا صورة لانتقال السلع و الخدمات من دولة إلى أخرى .

ما يمكن قوله هو أنه بفضل التجارة الدولية يصبح أي مورد لأي دولة ذا نفع كبير إذا أحسنت استغلاله لاكتفائها الذاتي وبفضل التجارة تصدره إلى باقي دول العالم[1] .

المطلب الثاني: النظريات الحديثة في التجارة الخارجية.

بعد الحرب العالمية الثانية اجتهد بعض الاقتصاديين في تحليل التبادل الدولي و التوسع في نظريات التجارة الدولية ضمن العلاقات الاقتصادية الدولية الجديدة وكان هذا التوسع نتيجة لما أغفلته المدارس والنظريات السابقة كالكلاسيكية منها و السويدية. فلجأ الاقتصاديون إلى دراسة التجارة الدولية من منظور ديناميكي يأخذ في الحسبان تطور الوضع الاقتصادي و كذا التبادل الدولي.

1-النظريةالتكنولوجية الجديدة في التجارة الخارجية (بوزنر 1961) :

تستخدم هذه النظرية لتفسير هيكل التجارة الخارجية بين الدول، بحيث تقوم هذه النظرية على عاملين وهما التجديد و الاختراع الذي يأخذ شكلين هما :

- ✓ إما إيجاد سلعة أو منتوج جديد لم يكن موجود من قبل، أو التوصل إلى طريقة جديدة لإنتاج سلعة موجودة من قبل بمدخلات أقل .
- ✓ وإما التجديد و الإبداع فيأخذ شكل تحسين نوعية و مواصفات المنتوج القائم ،بحيث بكون أكثر قبولا للمستهلك من الناحية الاقتصادية .

[1]-موسى سعيد و اخرون ،التجارة الخارجية ، دار الصفاء للنشر و التوزيع الطبعة الاولى ،عمان ،الاردن2001 ،ص13-16

1-1-فرضيات النظرية التكنولوجية

- ✓ إن تدفق المعلومات حول التجارة الخارجية عبر الحدود السياسية يخضع العديد من القيود المعيقة لحركة انسيابها بين الدول. بالتالي فهي ليست حرة كما تفترضه النظريات الكلاسيكية ؛
- ✓ فرض عدم تماثل دوال الانتاج بالنسبة للسلعة الواحدة بين الدول، وذلك لاختلاف استخدام الطرق الفنية للإنتاج بالنسبة للسلعة الواحدة في الدول المختلفة .

1-2- نموذج تجارة الفجوة التكنولوجية :

يعتمد هذا النموذج في تفسيره لهيكل (نمط) التجارة الخارجية بين الدول على إمكانية حيازة إحدى الدول على طرق فنية متقدمة للإنتاج تمكنها من إنتاج سلع جديدة، أو منتجات ذات جودة أفضل أو بنفقات إنتاجية أقل ، الأمر الذي يؤهل هذه الدول إلى اكتساب مزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول، حيث تتمكن الدول ذات التفوق التكنولوجي من تصدير السلع التي تتميز فيها بميزة نسبية إلى غيرها من الدول التي لم تشهد تغيير في مستويات التكنولوجيا المستخدمة بها[1] .

وقد أطلق الاقتصادي "**بوزنر**" إسم "**تجارة الفجوة التكنولوجية** "على هذا النموذج ، فحسبه إذن يمكننا تحديد الفجوة التكنولوجية باستخدام الرسم البياني التالي :

الشكل رقم (I-1) : إنتاج و تصدير المنتوجات بالنسبة للدول المخترعة و الدول المقلدة

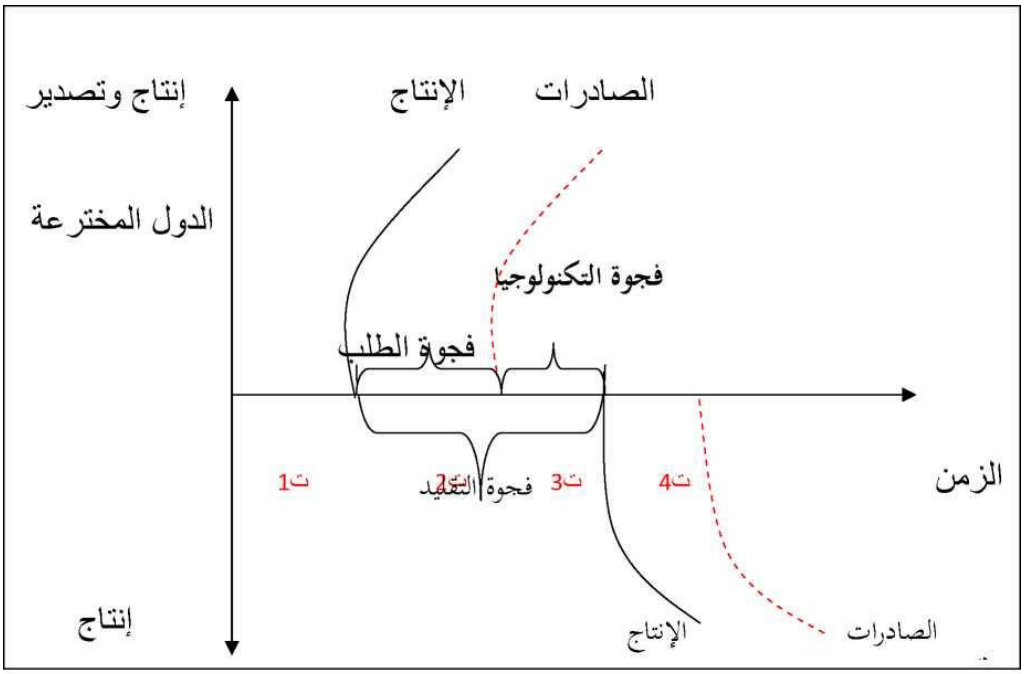

المصدر: سامي عفيفي حاتم ،التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم . مرجع سابق – ص217

[1] - سامي عفيفي حاتم ،التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم ،الدار المصرية اللبنانية ،الطبعة الاولى،القاهرة 1991،ص216.

و الشكل البياني يوضح كيفية الإنتاج و التصدير وفقا لنموذج الفجوة التكنولوجية، و الذي من خلاله يمكن تحديد "فجوة الطلب "من جهة و " فجوة التقليد" من جهة أخرى، وذلك كما يلي :

- **فجوة الطلب**: تتمثل في تلك الفترة الزمنية التي تقع بين بداية ظهور إنتاج السلعة في الدولة صاحبة الاختراع عند (ت1)، وبداية استهلاك تلك السلعة بالخارج (ت2) .

- **فجوة التقليد** :تتمثل في تلك الفترة الزمنية التي تفصل بين بداية الإنتاج في الدولة صاحبة الاختراع (ت1)، و بداية إنتاج نفس السلعة في الخارج عند(ت2).

التحليل: إن دخول بعض الدول بسلع جديدة ذات مستويات تكنولوجية متقدمة إلى الأسواق الدولية، في الوقت الذي تعجز فيه بقية الدول عن الانتاج أو التقليد لأنها لا تملك أساليب الانتاج المتفوقة أو الوسائل التكنولوجية اللازمة لإنتاج هذه السلع . و بالتالي ستتمتع الدولة المخترعة بميزة نسبية مؤقتة مرتبطة بطول الفترة التي تحتفظ بها الدول المخترعة بتفوقها النسبي. فالدول صاحبة الاختراع تمثل هذا المصدر الوحيد للسلع كثيفة التكنولوجيا في جميع الأسواق الدولية، إلى أن تستطيع الدول الأخرى تحقيق نجاح في مجال نقل أو تقليد التكنولوجيا المتكافئة [1].

بالتالي فحسب **بوزنر** فان أساس قيام تجارة دولية هو القدرة على امتلاك الفجوة التكنولوجية، والتي تمثل الفارق الزمني ما بين فجوة التقليد و فجوة الطلب.

1-3- تقييم نموذج الفجوة التكنولوجية :

إن هذه النظرية لم تستطع الإجابة على السؤالين، فالأول هو لماذا يقتصر ظهور الاختراعات والتجديدات فقط على الدول الصناعية الأكثر تقدما مثل الولايات المتحدة الأمريكية و المانيا دون غيرها من الدول . وأما الثاني فهو حول طول الفترة التي يمكن للدولة صاحبة الاختراع الاحتفاظ بمزايا نسبية مكتسبة ذات طبيعة احتكارية، أو بمعنى آخر ماهي الفترة التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية و المزايا النسبية التي تصاحبها . الأمر الذي شكل ثغرة في هذا النموذج فكان على نموذج دورة المنتوج أن تقوم بدورها للإجابة على ذلك .

2- نظرية دورة حياة المنتوج "فرنون1966" :

تعتبر هذه النظرية كامتداد لنظرية **بوزنر**، حيث أنها أضافت مرحلة الانحدار والتي لم تكن موجودة عند **بوزنر** ، حيث ينطلق تحليل "فرنون" في اعتبار أن التجديد يمكن أن يخلف ميزة نسبية لبلد ما، وتبقى الاستفادة من هذه الميزة طالما لم تلق بالانتشار الدولي لهذا التجديد، و يعتبر تحقيق التجديد بالسلع الاستهلاكية المطلوبة ذوي الدخول العالية أو السلع الانتاجية التي تسمح بإحلال العمل محل رأس المال وقد

[1] - زايري بلقاسم ، اقتصاديات التجارة الدولية ، دار الأديب للنشر و التوزيع 2006 ، ص240 .

سمى نموذجه هذا ب **"دورة حياة المنتوج "**. و يفرق **فرنون** بين ثلاث مراحل لتطوير شروط أماكن المنتوج، قبل أن تحصل مرحلة الانحدار أو الزوال و هي كما يلي [1] :

المرحلة الأولى : مرحلة الإنتاج الجديد (مرحلة الانطلاق).

حيث من المفروض أن تتم هذه المرحلة في دولة صناعية ذات مستوى دخل فردي مرتفع ، وتكنولوجيا عالية لأن هذا الانتاج الجديد يصاحب عدم التكافؤ لذا تفضل تسويقه محليا أو في الأسواق القريبة، و عليه فإن تغطية كلفة انتاجه في المراحل الأولى تكون طويلة نسبيا ، ففي هذه المرحلة تكون كمية الانتاج قليلة وتكاليفها مرتفعة ،و مبيعاتها قليلة بسبب الطلب المنخفض الذي يعود لارتفاع أسعارها .

المرحلة الثانية : مرحلة الانتشار في دول العالم (مرحلة النمو).

بحيث يبدأ المنتوج بالتنوع، ومن هنا تبدأ الولايات المتحدة الأمريكية في تصدير بعض الكميات من السوق المحلي إلى السوق الخارجي و بالتحديد أن تستمر في إنتاج هذا المنتوج الذي يرتفع الطلب عليه بالدول الصناعية الكبرى الأخرى، لتنتقل بالتالي تقنيات و فنون إنتاجه في هذه الدول لتصبح مصنعة لهذا المنتوج، وعليه فإن الدولة صاحبة التجديد يمكنها أن تصبح مستوردة لذلك المنتوج إذا كانت وفرات الحجم تفوق تكاليف النقل .

تتميز هذه المرحلة بارتفاع كميات الانتاج بسبب الطلب المتزايد وانخفاض الأسعار و تكاليف الانتاج.

المرحلة الثالثة: مرحلة النمطية الشديدة (مرحلة النضج).

هنا يصبح المنتوج أكثر نمطية وبدرجة كبيرة بحيث يصير معروفا بالكامل و موجود عند الجميع وبأسعار معقولة لانخفاض تكاليفه. عندها تدخل اعتبارات التكاليف فيلجأ إلى اقامة مشروعات في بعض الدول النامية نظرا لانخفاض مستويات الأجور بها، رغم ارتفاع تكاليف أخرى كالطاقة و قطع الغيار والصيانة .

من خلال ما عرض في هذه المراحل الثلاثة يظهر أنه بإمكان دول العالم و حتى الدول الأقل تقدما أن تستفيد من التكنولوجيا الموجودة في دول العالم المتطور بفعل منتوج ما و لو أنه أصبح قديما نوعا ما بفعل الزمن، ومن هنا فإن دورة المنتوج قد بلغت مرحلتها النهائية ، فالدولة التي كانت مصدرة احتكاريا لذلك المنتوج أصبحت مستوردة له .

[1]- محمود يونس، الاقتصاد الدولي ، دار المعارف العربية ، القاهرة ، 1999، ص84 .

المرحلة الأخيرة : مرحلة الانحدار

في هذه المرحلة فإن السلعة تكون لها أرباح متدنية و تكاليفها منخفضة و الطلب أيضا منخفض ما يعرضها للزوال، إضافة أيضا إلى ظهور منتوجات بديلة و منافسة له .

الشكل رقم (I-2) :

مراحل دورة المنتوج[1]

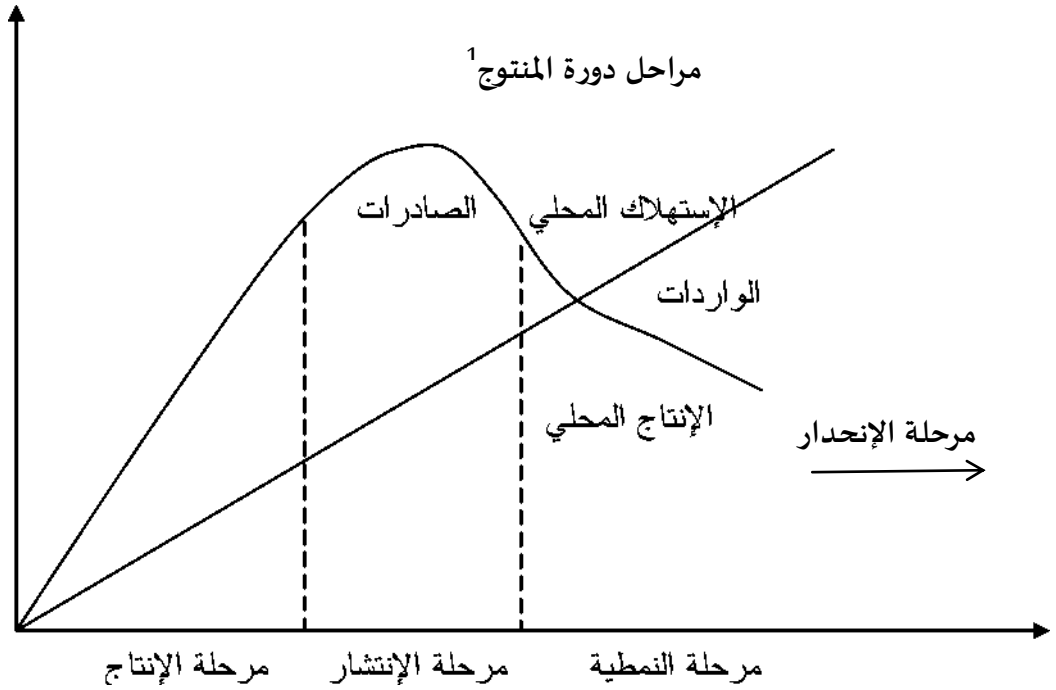

المصدر: زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، 1992 القاهرة، ص82 .

3- نظرية ليندر للتجارة الدولية 1961 :

تعطي هذه النظرية اعتبارا هاما و دورا فعالا لجانب الطلب، و تستند على افتراضين هما أن احتمال تصدير الدولة لسلعة يزداد مع توافر الأسواق المحلية للسلعة، و أن مجموعة السلع الموجودة في الأسواق المحلية تعتمد على معدل دخل الفرد .

يعتبر الاقتصادي السويدي **"استيفان ليندر"** من أوائل الاقتصاديين الذين قدموا دور الطلب في نموذج تفسير التجارة الدولية، وقد سلم ليندر في بداية تحليله بأن نظرية نسب عوامل الانتاج لم تقدم تفسيرا للتجارة الدولية في منتجات الصناعات التحويلية. حيث أنه يرى من الخطأ افتراض أن التجارة الخارجية تقوم بين دول متجانسة، فهناك دول يمتاز اقتصادها بدرجة عالية من القدرة على إعادة

[1]- زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، 1992 القاهرة، ص82 .

تخصيص الموارد في حالة تغير هيكل الأسعار و فرص التجارة، بينما تكون اقتصاديات دول أخرى غير قادرة على إعادة تخصيص الموارد، لذا فإن قيام التجارة الخارجية وما يتبعها من تغير في هيكل الائتمان النسبية لشتى أنواع السلع يقضي ألى نتائج مختلفة لكلتا أصناف الدول [1] .

لقد فرق - **ليندر** - في تفسيره للتبادل الدولي بين تجارة المنتجات الصناعية و تجارة المنتوجات الأولية ، فحسب رأيه فإن تجارة المنتوجات الصناعية تقوم بين الدول التي لا يوجد بينها اختلافات جوهرية في عوامل الانتاج . أما تجارة المنتجات الأولية فتكون بين دولة متقدمة و أخرى متخلفة، و ذلك راجع إلى عوامل أخرى بخلاف التفاوت في هبات الموارد [2] .

إن تجارة المنتجات الأولية تعود لعوامل محددة من نسب عناصر الانتاج، لذا فان **ليندر** افترض أن كثافة العناصر في هذه المنتجات واحدة بغض النظر عن الأسعار النسبية التي تحدد تكلفة المنتجات الأولية، إذ عند توفر الموارد الطبيعية المناسبة لإنتاج منتوج أولي فإن ثمنه ينخفض و العكس عند ندرة هذه الموارد كما أنه في الحالة الأولى فإن الدولة تقوم بالتصدير و في الحالة الثانية تقوم بالاستيراد .

أما عن تجارة المنتجات الصناعية فإن **ليندر** يرى بأن الميزة النسبية يمكن أن تكون مرتبطة بأهمية الطلب المحلي على السلع المصدرة، بحيث تكون هناك عوامل تحدد الصادرات و الواردات المحتملة و عوامل أخرى تحددها فعليا. كما أن وجود طلب محلي على المنتجات أمر ضروري لكي يمكن أن يكون لهذه السلع صادرات محتملة .

وبالتالي فان **ليندر** و لكي يقيس حجم التجارة بين السلع وضع مفهوما وهو **"كثافة التجارة "**، إذ يرى أن التجارة بين الدول تكون أكثر كثافة إذا كان هيكل الطلب بين البلدين متشابه رغم وجود عوائق أخرى في تحديد هيكل الطلب كاللغة و الدين و المناخ ...الخ ، وكما أن عامل الدخل أيضا يمكن أن يضع عقبات أمام التجارة .

يقول -**ليندر**- بأن كثافة التجارة الخارجية لمنتوج ما تأتي من طلبه القوي و بالتالي إنتاجه في السوق المحلية ،فالسوق الخارجي هو امتداد للسوق الوطني المحلي .

رغم ما وجه لها من انتقادات تمثلت في أن السوق الخارجية ليست امتداد للسوق الداخلية، إضافة إلى أن أذواق المستهلكين غير متشابهة عند تقارب مستويات الدخول الفردية في البلدان المختلفة (الأذواق تكون حسب العادات و التقاليد مثلا)، إلا أن نظريته اعتبرت تطويرا في مجال التجارة الخارجية، إذ أنها درست العلاقة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي، كما أنها قدمت تحليلا لأسباب التفاوت في الدخل الفردي بين دول العالم الثالث، كما اهتمت بجانب العرض و الطلب في تحديد إمكانيات التخصص الدولي، إضافة إلى تأكيد الفارق الجوهري بين الهيكل الاقتصادي للدول النامية و الدول المتقدمة .

[1]- جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي،من المزايا النسبية إلى التبادل المتكافئ ،دار النهضة العربية،الطبعة الرابعة،1992،ص58.

[2]- محمود يونس، الاقتصاد الدولي، دار المعارف العربية، القاهرة 1999، ص78 .

و كخلاصة فإن هذه النظرية تحفز على النمو في الدول المتقدمة دون النامية ، ما يترتب عليه اتجاه الفجوة بين متوسط دخل الفرد في كل من الدول النامية و المتقدمة .

5- نظرية وفرات الحجم (1964) :

تستند هذه النظرية على ظاهرة تتمثل في أنه كلما زاد حجم الانتاج بالنسبة لبعض السلع ،كلما قلت تكلفة إنتاج الوحدة منها، وتشكل نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية تطويرا لنموذج **هكشر-اولين** لنسب عناصر الانتاج، بإدخالها وفورات الانتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة .

تعتبر هذه النظرية أن توفر سوق داخلية ضخمة شرطا ضروريا لتصدير السلع التي يتم إنتاجها في ظل اقتصاديات الحجم، و المتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الانتاج (نتيجة انخفاض النفقات). كما ترى هذه النظرية أن الدول الصناعية صغيرة الحجم في السلع نصف المصنعة لعدم قدرتها في التأثير على أذواق المستهلكين في الدول الأخرى، وعليه يمكن القول بأن هذه النظرية تسعى إلى تفسير هيكل التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، فرنسا، إنجلترا في إنتاج السلع تامة الصنع أو السلع الاستهلاكية، في حين أن الدول الصناعية ذات السوق الداخلية الصغيرة مثل بلجيكا، اليونان و الدول الاسكندنافية في إنتاج السلع نصف المصنعة أو الوسطية .

و كخلاصة عامة فإن محتوى هذه النظرية يتمحور حول قانون الغلة المتزايدة أي تناقص التكاليف الثابتة كلما زادت الوحدات المنتجة وهناك عدة أنواع من الوفرات :

- **وفرات خارجية :** وتحدث عندما تكون خارج المنظمة في نفس القطاع مثل قطاع تقنيات العلوم والاتصال ؛
- **وفرات داخلية :** وهي تحدث داخل المؤسسة بحد ذاتها ؛
- **وفرات ديناميكية :** وهي وفرات مكتسبة عبر الزمن عن طريق التجربة و اكتساب المعرفة ؛
- **وفرات فنية :** و هي الزيادة في العوامل الفنية للإنتاج، ويتم تحقيقها من خلال الرفع في الطاقة الانتاجية؛
- **وفرات إدارية :** تتمثل في الزيادة في العوامل الإدارية للمشروع كالزيادة في حجم الوحدة الانتاجية .

4- جونسون و الديناميكية العامة للتبادل الدولي (1968):

إن نظرية جونسون تجمع بين طرح ليندر و فرنون [1]، و هي تعتمد على العوامل المفسرة لهيكل التبادل التي يأخذها هيكشر و اولين وكذلك سمات التحليل الحديث للنمو كعملية معممة لتراكم رأس المال، الذي يضم في نظره المعدلات الانتاجية و الموارد الطبيعية و المعرفة الانتاجية إضافة إلى المؤهلات الانسانية، كما يعتبر أن السياسة الحمائية التي تتخذها الدول هي نتيجة علاقات هذه الدول فيما بينها والتي تنتج عنها قيود على التبادل نظرا لارتفاع تكاليف النقل، حماية للثروات وحماية ضد المنافسين في الأسواق، كما يعتبر أيضا أن تحويل المنتجات هو العنصر الأساسي للديناميكية لأن كل تطور من شأنه أن يرفع قيمة العمل، وهذا الارتفاع ضروري لظهور و اختفاء المزايا النسبية، وبما أن الدول المتقدمة لها وفرة كبيرة في رأس المال فإنها قادرة على إدخال الوقت و القيام بالتجديدات التي يمكن أن تنتقل عن طريق الاستثمار المباشر أو بيع البراءات عن طريق الانتشار الحر لهذه التجديدات .

إن تحليل جونسون أشار إلى الأهمية التي تميز التطور المعاصر و علاقتها بالميزة النسبية و التي ينعكس وجودها في القيود المفروضة على التوازن الداخلي و الخارجي ، كما أن تحليله كان جزئي لأنه اكتفى بالمنتوجات الصناعية فقط واعتمد على المشاهد و الملاحظات دون تفسير الظواهر التي تربطها بالاقتصاد .

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

هناك عدة عوامل من شأنها التأثير على التجارة الخارجية سواء كان ذلك في الدول المتقدمة أو النامية، ومن أهم هذه العوامل نميز:

1- انتقال اليد العاملة [2] :

- ✓ تفاوت الأجور من دولة إلى أخرى : والذي يرجع إلى التفاوت الاقتصادي بين الدول؛
- ✓ الندرة النسبية و الندرة المطلقة للعمالة؛
- ✓ اختلاف درجة المهارة على المستوى العالمي بالنسبة للأيدي العاملة؛
- ✓ تفاوت مستوى المعيشة و الحضارة ، مثلا هجرة الفلاحين من أجل تحقيق أموال ؛
- ✓ درجة التقدم الاقتصادي : ففي حالة الرواج يزيد الطلب على العمالة ؛
- ✓ العوامل السياسية : الحروب لها تأثير على العمالة مما يجر تحويلات النقود و تأثر القدرة الشرائية .

[1]- محمد حشماوي، التجارة الدولية و التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات، رسالة ماجيستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1993،ص50 .

[2]- حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص28 (بتصرف) .

2- راس المال :

- ✓ سعر الفائدة الحقيقي : انتقال الأموال يكون تبعا لمعدل الفائدة المرتفع
- ✓ سعر الخصم : إذا كانت نسبة الخصم منخفضة فإنها تكون مشجعة لانتقال رؤوس الاموال .
- ✓ سعر الصرف رأس المال : والذي ترتفع قيمة عملته عالميا يكثر عليه الطلب من الدول الأخرى و يزيد حجم التبادل ، و الحوافز على الاستثمار في هذه البلدان .

3- التكنولوجيا :

إن اختراع آلات جديدة تساهم في الانتاج و التغلب على مشاكل نقص الأيدي العاملة يوفر الجهد، التكاليف، الوقت و الجودة مما يؤثر على التبادل التجاري

4- مستوى التنمية الاقتصادية :

حيث أن هذا العامل يلعب دورا هاما في مجال التجارة الخارجية إذ أن الجمود و التأخر الاقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصا على وضع سياسة تقييدية للتجارة الخارجية عكس ما هو الحال عليه في اقتصاد متطور و متقدم و ذو قاعدة اقتصادية قوية، حيث أنه يتسم بالمرونة في سياسة التجارة الخارجية .

5- أوضاع الاقتصاد المحلي و العالمي :

فهذه الأوضاع تؤثر في الاقتصاد المحلي و العالمي، فالاقتصاد المحلي و لكي ترتقي صناعته الداخلية فهو بحاجة إلى سلاح خام ووسيط لذا تلجأ الدولة إلى التجارة الخارجية لاستيراد ما تحتاجه هذه الصناعات . كما أن للطلب الاستهلاكي دورا في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث استيراد كميات من سلع ما ذات استهلاك واسع .

أما عن الاقتصاد العالمي و الدولي فإن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية و كذا ضغط استهلاكها من جهة أخرى [1] .

[1]- عبد الباسط وفا، سياسات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية 2000، ص14، 15 .

المبحث الثاني : السياسات التجارية المتعلقة بالتجارة الخارجية

إن نشاط التجارة الخارجية يتعرض كل مرة إلى تشريعات و لوائح رسمية من جانب أجهزة الدولة، التي تعتمد على تقييده بدرجة أو بأخرى، أو تحريره من العقبات المختلفة، ومجموعة هذه التشريعات واللوائح الرسمية تسمى بالسياسات التجارية، والهدف الرئيسي الذي ترمي إليه هذه السياسات هو تنمية الاقتصاد الوطني و تحقيق العمالة الكاملة، وتثبيت سعر الصرف و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وما إلى ذلك .

المطلب الأول :مفهوم سياسات التجارة الخارجية و أهدافها

يقصد بسياسات التجارة الخارجية "مجموعة من الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية بهدف تحقيق أهداف معينة "[1]، كما تعرف أيضا على أنها "وسيلة إلى جانب وسائل أخرى كالإجراءات المالية و النقدية التي تستعين بها الدولة لتحقيق أهداف معينة أهمها التنمية الوطنية، تثبيت سعر الصرف و إقرار التوازن في ميزان المدفوعات ...الخ"[2] ، وكتعريف آخر فهي يقصد بها "مجموعة الإجراءات و الأدوات التي تستخدمها الدولة لتوجيه تجارتها الخارجية و يكون هدفها الرئيسي هو تقييد التدفق الحر للسلع و الخدمات المختلفة بين الدول و باقي الدول و توجيهها الوجهة التي تتفق مع الأهداف المختلفة التي ترغب في تحقيقها "[3] .

تختلف السياسة التجارية باختلاف النظم الاقتصادية، فهي في دول النظام الرأسمالي تختلف عن دول النظام الاشتراكي ، كما تختلف من الدول المتقدمة إلى الدول النامية ، كما تعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية و الاستراتيجية ، تختلف باختلاف نوعية السياسة التجارية المطبقة :

أ)- الأهداف الاقتصادية: وهي تتمثل فيما يلي :

1 - **تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات** :عن طريق تعظيم عائدات الصادرات و الموارد من العملة الأجنبية و تخفيض الطلب على الصرف الاجنبي.

و يعرف توازن ميزان المدفوعات بأنه "الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في المدفوعات المستقلة "، فالتوازن في ميزان المدفوعات يربط بين طبيعة النمو المستمر في ميزان المدفوعات وطبيعة الحركة المستمرة في مكوناته، و يأتي هذا التوازن على أساس تعظيم عائدات الصادرات و الموارد من العملة الصعبة الأجنبية و تخفيض الطلب على الصرف الأجنبي .

[1]- مجدي محمود شهاب، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت2006، ص185 .

[2] - عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية 2005، ص 12 .

[3]- إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص292 .

2- حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الاغراق : والتي يقصد بها "بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الانتاج في الأسواق الخارجية . على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السوق المحلية "[1]. وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الائتمان السائد في الداخل و السائد في الخارج و يتفرع إلى ثلاثة أنواع، وهي الإغراق العارض و الذي يفسر بظروف استثنائية و الإغراق قصير الأجل والذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من أجله ، و الإغراق الدائم المرتبط بسياسة دائمة تستند وجود احتكار في السوق الوطنية .

3- حماية الانتاج المحلي من المنافسة الأجنبية : وهي عبارة عن إجراءات تقوم بها السلطات من أجل إعاقة حركة الاستيراد و حماية السوق الوطنية من المؤثرات الخارجية التي تضر بالإنتاج المحلي ، ومن بين هذه الإجراءات :

- ✓ فرض أجور و نفقات تحكمية مرتفعة على نقل و تخزين البضائع المستوردة في المنطقة الجمركية ؛
- ✓ التشديد في تطبيق اللوائح الصحية و المغالاة في تقدير قيمة الواردات ؛
- ✓ فرض رسوم على عملية التفتيش .

4- حماية الصناعة المحلية الناشئة من المنافسة الأجنبية : وتعتمد خاصة في الدول النامية التي تملك صناعات حديثة بهدف حمايتها من منافسة صناعات الدول الكبرى التي تتميز بالتقدم الفني الانتاجي والسياسات الاحتكارية .

5- تشجيع الاستثمار من أجل التصدير : و ذلك بانتهاج أساليب و استراتيجيات تتكفل بهيئة الفضاء الاستثماري الخصب الذي يعمل على تطوير الانتاج الوطني بهدف التصدير و تشجيع إقامة المناطق الحرة ذات المزايا و الحوافز التفضيلية التي تشجع الاستثمار فيها و بناء مؤسسات تعمل على دعم الاستثمار المحلي أو الاستثمار الأجنبي المباشر لتدعيم قدرة المنتوج الوطني على التنافس في الأسواق الدولية .

6- زيادة العمالة و مستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني .

7- زيادة موارد الخزينة العامة و استخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها و أنواعها .

ب) – الأهداف الاجتماعية : وهي تتمثل في :

- ✓ حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح المزارعين لسلع تعتبر أساسية في الدولة ؛
- ✓ إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات و الطبقات المختلفة .

[1] - زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الاسكندرية للطباعة و النشر،مصر 1998، ص203 .

ج)- الأهداف الاستراتيجية : وتتمثل في :

- ✓ **إيجاد آلية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية :** فالسياسة التجارية من خلال أدواتها وإجراءاتها تعمل على تكييف الاقتصاد مع التحولات الاقتصادية العالمية، وذلك للحصول على أكبر قدر من المكاسب و التقليل من المخاطر مثل ما اعتمد في الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية ومن ثم تكييفها في إطار المنظمة العالمية للتجارة ؛
- ✓ المحافظة على أمن الدولة من الناحية الاقتصادية و الغذائية و العسكرية ؛
- ✓ العمل على توفير الحد الأدنى من الانتاج من مصادر الطاقة كالبترول مثلا .

المطلب الثاني : أنواع سياسات التجارة الخارجية

نظرا لقيام التجارة الخارجية على قواعد ثابتة وهي التصدير و الاستيراد، فإن القواعد و الإجراءات منصبة على هاتين القاعدتين، فالدولة قد تعتمد تبعا لاختلاف النظم الاقتصادية و لأهداف معينة و لمدى اعتماد اقتصادها على العام الخارجي ، إما على فتح أسواقها للمبادلات الدولية مطبقة بذلك قواعد المبادلات الحرة، أو تضييق الخناق على هذه المبادلات و غلق حدودها مطبقة قواعد حماية التجارة، كما ويوجد في بعض الأحيان نوع من التداخل في تطبيق هذه السياسات، وعادة فإن لكل سياسة مزاياها و عيوبها.

الفرع الأول : سياسة الحرية التجارية و مبرراتها

وتسمى أيضا سياسة التجارة التحررية، و ترتكز هذه السياسة على نظريات **آدم سميث** و أتباعه من الاقتصاديين الكلاسيكيين أو التقليديين أمثال **ريكاردو، جون استيوارت ميل**، برفعهم شعار « دعه يعمل » وذلك عن طريق التخفيض أو الالغاء الكلي للتعريفة الجمركية، و تعرف هذه السياسة بأنها السياسة التي تتبعها الدولة أو الحكومة عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية والحصص و الوسائل الأخرى .

مبرراتها (الحجج) : يستند أنصار هذا المذهب إلى العديد من الحجج منها :

- تطبيق الإجراءات التجارية المقيدة لانتقال السلع مثل الرسوم الجمركية أو غير الجمركية سيؤدي إلى نقص الرفاهية الاقتصادية للدولة، و العكس صحيح في حالة التحرير [1] ؛
- تؤدي هذه السياسة أيضا إلى تعظيم الصادرات في إطار إتباع استراتيجية الإشباع من أجل التصدير، كما يمكن أن تكون أيضا وسيلة لزيادة الانتاج و الانتاجية و تحسين النوعية ؛
- إضافة إلى مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي فهي تعمل أيضا على تحقيق السلام و الأمن في العالم من خلال إحلال المنافسة التجارية بدلا من الصراعات العسكرية[1] ؛

[1] - محمد صفوت قابل، تحرير التجارة الخارجية بين التأييد و المعارضة، دار الحكمة للنشر ،القاهرة ،مصر 2002 ، ص55 .

- كما يمكن أن تكون هذه السياسة عاملا مشجعا لظهور المشاريع الكبيرة التي تتميز بانخفاض تكاليف الانتاج ما يساهم في انخفاض الأسعار و إمكانية دخول تلك السلع للأسواق الخارجية[2] ؛
- من خلال هذه السياسة تصبح السلعة أرخص بالنسبة للمستهلكين مما يزيد القدرة الشرائية ؛
- خفض معدلات البطالة ، كما يمكن أن تكون بمثابة وسيلة لزيادة التفاهم و التبادل الثقافي والعلمي و تبادل الخبرات بين الدول المتبادلة، كما تشجع أيضا على التقدم التكنولوجي ؛
- حرية الأثمان في ظل ظروف المنافسة التامة تضمن اتجاه كل دولة إلى التخصص في انتاج السلع والخدمات التي تتميز في انتاجها بميزة نسبية عن باقي الدول الأخرى، و تستورد السلع و الخدمات الأخرى بأثمان أقل مما لو قامت بإنتاجها، و بالتالي فإن هذه السياسة يمكن أن تؤدي إلى التخصص و تقسيم العمل بين دول العالم و بما يضمن مصالح جميع الأطراف المتبادلة [3] .

الفرع الثاني : السياسة الحمائية التجارية و مبرراتها

تسمى أيضا سياسة تقييد التجارة الخارجية، وقد ظهرت في نفس الوقت الذي ظهرت فيه نظريات حرية التجارة، حيث أن أنصارها أصبحوا يرون ضرورة تقييد التبادل مع الخارج لاسيما استيراد السلع الأجنبية قصد حماية السلع الوطنية من المنافسة الخارجية . لقد انتشرت هذه السياسة بكثرة في كل مكان خلال النصف الأول من القرن العشرين ولا سيما خلال الانهيار الاقتصادي الكبير في الثلاثينات، وبعد الحرب العالمية الثانية بذلت الدول المتقدمة صناعيا جهود مشتركة للحد من عقبات التجارة الدولية، وذلك بتشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية في إطار الاتفاق حول التعريفات الجمركية التجارة " **GATT** " .

هذه السياسة تعرف على أنها حماية البلد لمنتجيه المحليين من المنافسة الأجنبية [4]، فتنفذ عن طريق تبني الدولة لمجموعة من القوانين و التشريعات ، و إتخاذ الإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها و سوقها المحلية من المنافسة الأجنبية .

إن أهم ما تعتمد علية الدولة في هذه السياسة هو فرض الرسوم الجمركية على الواردات، إضافة إلى وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية .

---

[1]- محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص58 .

[2]-محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة الاولى، عمان ،الاردن2009 ،ص288 .

[3]- محمود حسين الوادي و آخرون، مرجع سابق، ص289 .

[4] - كامل البكري، الاقتصاد الدولي التجارة و التمويل، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الاسكندرية، مصر 2000 ، ص85 .

مبرراتها (الحجج) : يستند أنصار المذهب الحمائي للدفاع عن سياستهم إلى الحجج التالية :

- حماية الصناعة الوطنية باقتراح الحماية للصناعات الناشئة على أساس أنها لن تستطيع منافسة الصناعات الأجنبية التي تنتج سلعا مماثلة، بسبب ظروف نشأتها و نموها في المرحلة الأولى، و يكون ذلك عن طريق حمايتها جمركيا خاصة للصناعات التي تتوافر لقيامها عوامل النجاح .

- توفير العدالة في توزيع الدخل القومي .

- تحقيق الأمن الوطني و الاستقرار الاقتصادي .

- تنويع الانتاج الصناعي و علاج العجز في ميزان المدفوعات .

- الرسوم الجمركية كوسيلة لمكافحة الإغراق الممارس لغزو الأسواق العالمية حيث تعتبر نوعا من التمييز الاحتكاري، لهذا فإن الدولة تلجأ دائما إلى حماية صناعتها الوطنية من أثر سياسة الإغراق .

- معالجة البطالة من خلال توفير الحماية للصناعات المحلية ضد المنافسة الأجنبية التي تهدد بالإفلاس، وبالتالي تسريح العمال .

- تساهم في تحقيق الاستقلالية للاقتصاد الوطني، فمثلا في حال حدوث أزمات فإن الدولة لا تجد نفسها متأثرة بالاقتصاد العالمي[1].

[1]- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص202 .

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في تحديد سياسة التجارة الخارجية

آ – مستوى التنمية الاقتصادية : وهو يعتبر من أهم محددات السياسة التجارية في الدولة، فجمود الاقتصاد و احتلاله موقعا متأخرا في سلم التقدم الاقتصادي يجعله أكثر حرصا على وضع سياسة أكثر تعقيدا للتجارة الخارجية، عكس الاقتصاد الذي بلغ مرحلة متقدمة من النمو والتطور الاقتصادي .

ب – الأوضاع الاقتصادية السائدة محليا ودوليا

1- على مستوى الاقتصاد المحلي: إن ارتفاع الصناعة المحلية مثلا واشتداد حاجتها للسلع و المواد الخام ، يحتم على الدولة اتباع سياسة للتجارة الخارجية أكثر ملائمة قصد توفير هذه المستلزمات أو محاولة الارتقاء ببدائل لها محليا، إضافة إلى أن الطلب المحلي الاستهلاكي يلعب دورا هاما في مختلف المنتوجات عند تحديدها من حيث الكم، خاصة في ظل انخفاض مرونته و درجة أهميته وضرورته في السوق . كما أن الحالة الاقتصادية العامة كالتضخم أو الركود و البطالة لها دور هام في تحديد مضمون السياسة التجارية المتبعة ، فمثلا قد تلجأ الدولة التي تعاني من تضخم جامح أو ارتفاع في مستوى البطالة إلى تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات للمحافظة على توازن الأسعار و تحقيق ارتفاع معدلات التشغيل، كما يمكنها كذلك الاعتماد في هذا الشأن على الحواجز الجمركية و غير الجمركية لتحقيق نفس الهدف .

2- على المستوى الدولي : إن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على اتباع سياسة تؤدي إلى زيادة حجم الصادرات من جهة، و ضغط استهلاكها المحلي من جهة أخرى .

الفرع الرابع : معايير تقييم سياسة التجارة الخارجية :

أ) مدى فاعلية السياسة المتبعة : من خلال مقارنة التكلفة و العائد لكل من سياسة تدعيم صناعات أو صناعات الإحلال محل الواردات في الكفاية في استخدام الموارد، يكون الحكم ممكنا على مدى فاعلية السياسة المتبعة .

ب)مدى مساهمة السياسة المتبعة لتحقيق العدالة في توزيع الدخل: إن من المعايير الهامة لتقييم أية سياسة للتجارة الخارجية هو مدى تأثيره على توزيع الدخول، فاتباع سياسة لحماية المنتجات الوطنية مثلا، ينشأ عنها إعادة توزيع الدخول لصالح فئة المنتجين الوطنيين على حساب مجموع المستهلكين .

ج)مدى تأثير السياسة المتبعة على النمو الاقتصادي : إن اتباع سياسة من شأنها ترشيد استهلاك العديد من السلع المستوردة، سوف يؤثر على الميل الحدي للاستيراد ،فيؤثر على فاعلية السياسة النقدية والمالية المطبقة تبعا لأثر المضاعف، مما يساهم في الاسراع بمعدلات التنمية .

المطلب الثالث : أدوات سياسة التجارة الخارجية

تستخدم الدول بعض الأدوات و الوسائل لتطبيق السياسة التجارية التي تناسبها، وتكون هذه السياسة وفقا للنظام الاقتصادي السائد، و عليه نميز بين الوسائل السعرية، الكمية، والتنظيمية .

الفرع الأول : الوسائل السعرية

وهي تلك الوسائل التي تؤثر في تيارات التبادل الدولي عن طريق التأثير في أسعار الواردات و الصادرات وذلك عن طريق :

أ) **الرسوم الجمركية** : وهي عبارة عن ضريبة تفرضها الدولة على السلعة عند عبورها للحدود الجمركية الوطنية سواء كانت صادرات أو واردات، ويطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة للدولة في وقت معين اسم "التعريفة الجمركية"، وهناك نوعان من التعريفات الجمركية [1]:

- **رسوم القيمة** : تفرض كنسبة مئوية من قيمة المنتج ؛
- **رسوم النوعية** : تفرض كمبلغ محدد من النقود على كل وحدة من المنتج .

ب) **الإعانات** : والغرض منها تدعيم القدرة التنافسية للإنتاج الوطني في الأسواق الدولية عن طريق منح إعانات للمنتجين الوطنيين، هذه الإعانات قد تكون في شكل مباشر ممثلة في دفع مبلغ معين من النقود يحدد على أساس نوعين أو قيمتين ، أو تكون في شكل غير مباشر ممثلة في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي كالإعفاءات أو التخفيضات الضريبية و التسهيلات الائتمانية، خدمات بنفقات رمزية...الخ.

ج) **الإغراق** : وهو أحد الوسائل المتبعة للتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل و الخارج، حيث تكون هذه الأخيرة منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة، مضافا إليه نفقات النقل و غيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى السوق الأجنبية و ينقسم إلى ثلاثة فروع [2] :

1. **الإغراق العارض** : و الذي يفسر بظروف استثنائية طارئة .
2. **الإغراق قصير الأجل و المؤقت** : و الذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من أجله .
3. **الإغراق الدائم** : المرتبط بسياسة دائمة تستند الى وجود احتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية .

[1] - كامل البكري، مرجع سابق، ص87 .

[2] - زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للطباعة و النشر، ص 291 .

د) سعر الصرف : و يقصد به كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا لقيمة العملة الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية، سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا في الوحدة إلى ذهب أو لم يتخذ، ومن أبرز الآثار الاقتصادية لتخفيض سعر الصرف ما يتعلق بقيمة كل من الصادرات و الواردات ، بما يترتب عليه من انخفاض ثمن الصادرات المحلية و ارتفاع قيمة الواردات الأجنبية [1] .

الفرع الثاني : الوسائل الكمية

تستعمل هذه الوسائل نظام الحصص و نظام تراخيص الاستيراد، و يقصد بنظام الحصص "نظام تحدد الدولة بمقتضاه كمية الواردات التي يجوز استيرادها من سلع معينة خلال فترة معلومة من الزمن "[2] ، و لهذا النظام آثار اقتصادية إذ يؤدي إلى تفاوت بين الثمن في الخارج و في الداخل، مما يخلق فرصة للحصول على ربح إضافي، أما من يحصل على هذا الربح فالأمر يتحدد على كيفية تنظيم نظام الحصص، وعلى هيكل سوق السلعة الخاضعة لهذا النظام .

يتبع هذا النظام (نظام الحصص) نظام تراخيص الاستيراد ، و يتبلور في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص سابق من الجهة الإدارية المختصة لذلك، و التي تمنح هذه التراخيص في حدود الحصة المقررة بلا قيد ولا شرط، وقد تصدر تراخيص الاستيراد وفقا لأسس معينة كتحديد حصة التاجر على أساس المستورد من السلعة في فترة زمنية سابقة، وقد تعمد الدولة إلى بيع هذه التراخيص بالمزاد مما يمنح اشتراك الدولة في الأرباح الناتجة عن الاستيراد .

الفرع الثالث : الوسائل التنظيمية [3]

يمكن التمييز في شأن هذه الوسائل والتي تتعلق بتنظيم الهيكل الذي تتحقق داخله المبادلات الدولية، من معاهدات و اتفاقات تجارية و اتفاقات الدفع و إجراءات الحماية الإدارية و التكتلات الاقتصادية :

أ) المعاهدات التجارية : و تعقدها الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الديبلوماسية من اتفاق يعرض تنظيم العلاقات التجارية بين الدولتين، و تتضمن الإشارة إلى الإجراءات بنوع من التفصيل كتحديد الكميات أو القيم أو بيان المنحنيات التي تدخل في نطاق المبادلات بين هاتين الدولتين .

ب) اتفاقات الدفع : وهي اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية و غيرها وفق الأسس و الأحكام التي يوافق عليها الطرفان ، فتتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدتين بالقيد في حساب مقايضة المدفوعات و متحصلات كل منهما على الأخرى ، إضافة إلى أنه يحدد العملة التي تتم على أساسها العمليات و سعر الصرف الذي تجري التسوية وفقا له .

---

[1]- زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي ، مرجع سابق ، ص291 .

[2]- محمد زكي الشافعي ،مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية ،بيروت 1970 ،ص203 .

[3]- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي ،مرجع سابق ص297 .

ج) الحماية الإدارية : وهي عبارة عن إجراءات استثنائية تقوم بها السلطة الإدارية بغرض إعاقة حركة الاستيراد و حماية السوق الوطنية، مثل الشد في تطبيق القواعد الصحية ...الخ.

د) التكتلات الاقتصادية الدولية : و تظهر كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية، و كمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول، وتتخذ عدة أشكال أهمها :

1- **منطقة التجارة الحرة :** أين تلتزم كل دولة بإلغاء التعريفة الجمركية وكافة القيود على الواردات من الدول الأطراف في الاتفاقية ، حيث تكون هناك حرية لدخول السلع ، وتبقى هذه الرسوم على حالها خارج المنطقة الحرة ، مثل منطقة التجارة الحرة الأوروبية .

2- **الاتحاد الجمركي (الجدار الجمركي) :** و يتفق مع سابقه من حيث إلغاء الرسوم الجمركية و القيود الكمية و الإدارية، على الواردات فيما بين الدول الأعضاء فضلا عن توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الخارج، مثل اتحاد **البينيلوكس** بين بلجيكا و هولندا ولوكسمبورغ الذي عقد في لندن عام 1944.

3- **الاتحاد الاقتصادي :** هو التعاون بين الدول الأعضاء، و إلغاء القيود المفروضة على المبادلات التجارية، تحرير حركات رؤوس الأموال، و إنشاء المشروعات ...إلخ، كل ذلك لغرض إنشاء هيكل اقتصادي متكامل بين الدول .

4- الاندماج الاقتصادي الكامل: إضافة إلى الاتحاد الاقتصادي، تنشأ سلطة عليا تكون قراراتها في الشؤون الاقتصادية ملزمة لجميع الدول (مثل السوق المشتركة)

5- التكتلات الاقتصادية الدولية : مثل المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، الوكالة الدولية المتخصصة لمنظمة العمل الدولية، منظمة التنمية و الزراعة، منظمة الأغذية و الزراعة...الخ.

خاتمة الفصل :

من خلال دراستي لهذا الفصل فقد تطرقنا في بادئ الأمر إلى عرض أهم النظريات الحديثة في التجارة الخارجية، وهذا في المبحث الأول، ثم التعرض في المبحث الثاني إلى سياسات التجارة بنوعيها الحمائية وسياسات الحرية و مبررات أنصار كلا من السياستين و الأهداف المتوخاة من كل سياسة، حيث تتدخل الدولة بسياستها الانفتاحية باستعمال الأساليب السعرية كالرسوم الجمركية، أو حمائية باستعمال الأساليب الكمية كالحصص و تراخيص الاستيراد و المعايير التقنية والصحية و البيئية، بغية تحقيق أهدافها الاقتصادية في التنمية كجذب رؤوس الأموال الأجنبية ومعالجة البطالة و غير الاقتصادية كالدفاع و الأمن .

ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل أنه في ظل التحولات الاقتصادية التي شهدتها التجارة الخارجية الجزائرية على المستوى الدولي، فإن السياسة الحمائية القديمة المنتهجة من قبل الجزائر لا تتماشى والتطورات التي يعرفها العالم، لما لها من قيود على الاستيراد و التصدير، وهذا ما دفع بالجزائر إلى تبني سياسة تجارية مفتوحة و محررة من كامل القيود، من خلال قيامها بعقد اتفاقيات شراكة هدفها الأول والأخير هو حرية التبادل التجاري، وترك أكثر حرية للمتعاملين الاقتصاديين لتحسين التجارة الخارجية .

إن الجزائر وفي ظل هذه التحديات كان لزاما عليها القيام بعدة إصلاحات للرقي بالتجارة الخارجية، لعل أهمها و أبرزها هي إصلاحات القطاع الجمركي وذلك لما له من علاقة مباشرة في تنشيط و ضبط التجارة الخارجية وترقيتها، ففيما تتمثل إذن مختلف هذه الإصلاحات المنتهجة في هذا القطاع؟

مقدمة الفصل :

يعتبر قطاع الجمارك أحد القطاعات التي تمنحها الدولة اهتماما كبيرا، كما يعد إحدى الركائز الأساسية التي يرتكز عليها الاقتصاد الوطني، وذلك في ظل سياسات تحرير التجارة الخارجية المنتهجة في العديد من دول العالم، إضافة إلى تزايد حجم المنافسة، و الضغوط التي تمارسها بعض الدول للإفراج الجمركي لبضائعها في أدنى وقت ممكن، بالإضافة إلى ظهور مهام جديدة للإدارة الجمركية و المتمثلة في الوظيفة الحمائية والمساعدة على اتخاذ القرار، فقد أصبحت هناك حتمية تطوير العمل الجمركي، و القيام بعدة إصلاحات جمركية لمواجهة هذه التحديات و القضاء على التعارض في الأهداف، وجعل المعوقات والصعوبات أمام التجارة في أدنى حد لها، وهذا لكي لا تحد الجمارك من التدفقات الدولية للتجارة الخارجية، و لهذا أصبح عليها الأخذ بمفاهيم حديثة خاصة تلك المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات و إدارة المخاطر، و ذلك في إطار تشريعي حديث وموارد بشرية مدربة بكفاءة، خصوصا أنها تسعى جاهدة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وتوقيعها لعدة اتفاقيات للشراكة و التبادل الحر مع أهم الشركاء، ما أدى الى ضرورة إجراء هذه الإصلاحات في هذا القطاع الحساس مواكبة لهذه التطورات و سعيا منها لترقية تجارتها الخارجية .

المبحث الأول : لمحة عامة عن الإدارة الجمركية الجزائرية

إن المديرية العامة للجمارك هي جهاز مراقبة تعمل على تطبيق القوانين و محاربة الغش، كما تعتبر هيئة من الهيئات الحكومية التابعة لوزارة المالية، حيث تمثل إحدى الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدولة لحماية و خدمة الاقتصاد الوطني، و كذا الدور الذي تلعبه في مراقبة التجارة الخارجية .

المطلب الأول : التعريف بالجمارك الجزائرية ومجال نشاطها

نظرا للمكانة التي أصبحت تحتلها الجمارك و تعدد الصلاحيات الموكلة إليها في سبيل ترقية الاقتصاد الوطني، فقد أعطي لها عدة تعاريف في مختلف الجوانب، كما تم تحديد الإقليم الذي تمارس فيه نشاطها والمسمى بمناطق النطاق الجمركي و التي حددت وفق القانون الجزائري .

الفرع الأول : التعريف بالجمارك الجزائرية

إدارة الجمارك هي هيئة حكومية تابعة لوزارة المالية تستخدمها الدولة لحماية اقتصادها الوطني، فهي أداة لتسهيل التبادل و تشجيع وترقية التجارة الخارجية و تحريرها من مختلف القيود .

كما تعرف أيضا على أنها "الإدارة التي أوكل إليها مراقبة تطبيق الأنظمة الجمركية بشأن تحصيل الضرائب الجمركية المستحقة للخزينة العمومية و استيفاء الشروط و القيود الاستيرادية المقرر عليها، حماية للنظم الاقتصادية لكل دولة، و إن أي خرق لهذه التشريعات أو الإخلال بها يمثل إخلال بالنظام الاقتصادي الذي تحميه التشريعات الاقتصادية و الذي تعد القوانين الجمركية من أبرزها و أهمها، و لضمان فاعلية القوانين الجمركية و سرعتها و انضباط تنفيذ، أصبغ المشرع صفة مأمور الضبط القضائي على القائمين بالتنفيذ و في حدود الاختصاص[1] ".

إن إدارة الجمارك تعتبر جهازا فعالا في خدمة الاقتصاد الوطني نظرا للدور الذي تلعبه في ترقية التجارة الخارجية، وهذا من خلال تسهيل الاجراءات الجمركية و محاربة الغش و التهرب و الاستغلال الأمثل للأنظمة الجمركية في تطبيق التشريع الخاص بالتجارة الخارجية عند الاستيراد و التصدير، و استعمال التعريفة الجمركية كأداة فنية لحماية الإنتاج المحلي من المنافسة الاجنبية .

الفرع الثاني : مجال نشاط إدارة الجمارك الجزائرية

" تمارس عملها في سائر الإقليم وفق الشروط المحددة في القانون، وتقوم بتحديد منطقة خاصة للمراقبة على طول الحدود البحرية و البرية و تشكل هذه المناطق النطاق الجمركي"[2] .

[1] - زايد مراد، " الحماية الجمركية في الجزائر" رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية – فرع تسيير- معهد العلوم الاقتصادية 1994 . ص288.

[2] - الجريدة الرسمية ،العدد61 المتضمنة لقانون الجمارك ،الصادرة في 1 جمادى الاولى 1419 الموافق ل 29 اوت 1998،المادة 28 ، ص19 .

وحسب المادة 29 من قانون الجمارك فإن ما يعرف بالنطاق الجمركي و الذي يشمل[1] :

أ) **المنطقة البحرية :** تتكون من المياه الإقليمية و المنطقة المتاحة لها و المياه الداخلية كما هي محددة في التشريع المعمول به .

ب)**المنطقة البرية :** تمتد على الحدود البحرية من الساحل إلى خط مرسوم على بعد 30 كلم^2 منه .

كما تمتد على الحدود البرية من حد الإقليم الجمركي إلى خط مرسوم على بعد 30 كلم^2 منه .

و تسهيلا لقمع الغش يمكن عند الضرورة تمديد عمق المنطقة البرية من 30كلم^2 إلى غاية 60 كلم^2 ، غير أنه يمكن تمديد هذه المسافة إلى غاية 400 كلم^2 وولايات تندوف ،أدرار ،تمنراست .

المطلب الثاني : مهام إدارة الجمارك الجزائرية و أهم العناصر المشرعة لها

لقد عرفت إدارة الجمارك عدة إصلاحات و تعديلات لغرض مواكبة التحول الذي يشهده الاقتصاد الوطني على مستوى التجارة الخارجية، فقامت بإعادة هيكلتها كما انتهجت سياسة جمركية ملائمة لهذا التطور الحاصل، فاختلفت أوجه النظر فيما يخص المهام الأساسية الموكلة إليها، كما تنوعت النظم القانونية و التشريعية التي تمارس فيها مختلف صلاحياتها و إجراءاتها المطبقة .

الفرع الأول : مهام إدارة الجمارك الجزائرية

لقد اختلفت الرؤى فيما يخص المهام الأساسية للجمارك و يمكن تلخيصها فيما يلي :

أ) المهام الكلاسيكية : و هي تتمثل فيما يلي :

1- المهمة الجبائية : نعلم أن إدارة الجمارك و لمدة طويلة اتخذت طابع إداري جبائي محض، و هذا يتجلى بقياس حجم المدخولات و الإيرادات الجبائية التي تضمنها، فمن بين المهام الموكلة إليها تأمين و تغطية كل الالتزامات الجبائية في حالة الاستيراد بتطبيق قوانين و قواعد تشريعية حيث أن الحقوق الجمركية تحتل مكانة هامة في الخزينة العامة للدول النامية عن طريق تحصيل مختلف الحقوق و الرسوم من البضائع المستوردة بالإضافة إلى بعض المهام الجبائية الأخرى إضافة إلى الرقابة التي تمارسها في ميدان الجباية :

1-1) تحصيل الإيرادات الجمركية[2]:

تعد المهمة الجبائية تقليدية لإدارة الجمارك عرفتها منذ نشأتها و لازالت تعد إلى يومنا هذا أحد أهم أسباب تواجدها و هي تحصيل مختلف الحقوق و الرسوم الجمركية و مختلف الضرائب الأخرى على البضائع

[1] - المادة 29 من قانون الجمارك 98 .

[2] - بلغنامي نبيلة و أخرون"إصلاح النظام الجمركي الجزائري في ظل تحرير التجارة و الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة "، المجلة الجزائرية للاقتصاد و الإدارة ،العدد 09، جانفي 2017، ص43 .

الداخلة و الخارجة من الإقليم الوطني، إضافة إلى تحصيل الغرامات الجمركية الناجمة أو المترتبة عن المخالفات للتشريعات و التنظيمات (الأنظمة الجمركية) وكل النصوص التي لها علاقة بالإدارة الجمركية. وهذا ما شكل و لمدة طويلة موردا هاما للمدخول الجبائي و تزويد الميزانية العمومية للدولة .

2-1) تحصيل الإيرادات غير الجمركية :

بالإضافة إلى تحصيل الإيرادات الجبائية في حد ذاتها، فإن إدارة الجمارك مكلفة بتغطية بعض الحقوق و الرسوم التي تمس العديد من الميادين الجبائية أو الشبه جبائية[1]، و المقصود هنا فرض ضرائب التي من بينها تلك التي تقتطع للاختصاص التام للجمارك و البعض الآخر ترجع إلى إدارات أو هياكل عمومية أو خاصة .

3-1) الرقابة الجبائية[2] :

بالإضافة لعملية جمع الايرادات الجبائية لتمويل الخزينة فإن الجمارك تقوم كذلك بمهمة مراقبة تحصيل هذه الضرائب و السهر على تطويرها و تحديثها، كمراقبة نسب مختلف الحقوق و الرسوم المطبقة على خروج أو دخول البضائع و التأكد من تطبيقها الفعلي، و لتتماشى مع كل تغيير أو تجديد فيما يخص معدلات هذه الحقوق و الرسوم، و ذلك بالرجوع إلى النصوص التشريعية التي تمتلكها الإدارة الجمركية .

2) المهمة الاقتصادية [3]:

1-2) مراقبة المبادلات التجارية :

تأتي هذه الرقابة بهدف احترام الأنظمة و القوانين الخاصة بالمبادلات الخارجية و السهر على تحقيق هذه المبادلات تحت الرقابة الصارمة لأعوان الجمارك و التي تسمح بحركة البضائع بشكل شبه مطلق من الحرية و تطبق عن طريق الملاحظة الدائمة لعملية التصدير و الاستيراد، الشيء الذي يسهل في سير العملية ، و يمكننا تلخيص دور الجمارك في مراقبة التجارة الخارجية في نقطتين أساسيتين و هما :

- تطبيق قواعد و نظم المبادلات التجارية الخارجية ؛
- استنادا على المعلومات الإحصائية فهي تساعد أيضا في إحصاء التجارة الخارجية .

2-2) ترقية المبادلات الخارجية :

يدعو النظام الاقتصادي العالمي الجديد إلى تحرير التجارة الخارجية، و نتيجة لهذا التغيير فإن جهاز الجمارك يحاول أن يتماشى مع المعطيات الجديدة مع مبادئ " OMC"، و تقوم إدارة الجمارك حسب المادة

[1] -Jean Claude Berr et Henri Tremeau (le droit douanier) édition Economica , paris98, p27

[2] - بلغنامي نبيلة وسحنون جمال الدين ، نفس المرجع السابق ، ص43 .

[3] - بلغنامي نبيلة وسحنون جمال الدين ، نفس المرجع السابق ، الصفحة 43، 44 .

التاسعة من قانون الجمارك لحماية الانتاج الوطني، حيث تم في هذه المادة عملية الإغراق من أجل تحقيق هذه الترقية و عليها تغيير كل الوسائل المادية و التقنية و كذا الممنوحة لخدمة الاقتصاد الوطني عن طريق :

- توحيد الآليات الجمركية التي تعمل بها في كافة نقاط الرقابة الإقليمية مهما كان نوعها ،برية، بحرية جوية، مثل إنشاء مكاتب جمركية داخلية و ذلك لتسهيل و توحيد حركة البضائع .

- مكافحة الغش و التهريب الضريبي و متابعة المرتكبين قضائيا، و كل هذه الآليات تساهم بدورها في ترقية الاقتصاد الوطني بمراعاة شرط العصرية و تطور التكنولوجية .

3-2) حماية الاقتصاد الوطني :

تتم حماية المنتوج الوطني من المنافسة غير الشرعية، لأن مكافحة الإغراق أصبحت من أهم الأسلحة التي تعتمد عليها البلدان الصناعية لحماية منتوجاتها المحلية، لهذا طبقت الجزائر قانون جمركية الإغراق للحصول على الحماية الإسمية و الحماية الفعلية للمنتوج ، و تطبيقا لمبادئ المنظمة العالمية للتجارة .

4-2) إحصاء التجارة الخارجية :

تتمثل في إعداد و جمع إحصائيات التجارة الخارجية و التي تساعد بشكل كبير في إعطاء النتائج و تقيم حركة التجارة، و هذا عن طريق إبراز المعلومات الحقيقية و المفصلة حول التجارة الخارجية، و تتبع كل هذه المعلومات انطلاقا من التصريحات الجمركية التي تراقب يوميا و التي هي في حوزة إدارة الجمارك، كما تخدم هذه الإحصائيات كل المتعاملين الاقتصاديين ؛

5-2) تشجيع الاستثمار الوطني و الخارجي : وذلك بواسطة ميكانيزمات جمركية و ضريبية مؤسسة لهذا الغرض، و ذلك من خلال التسهيلات الجمركية و الأنظمة الاقتصادية الجمركية ،

إن مهام الجمارك في غالب الأحيان مهام كلاسيكية، في حين أن تطور التجارة الخارجية، وانفتاح الحدود و رغبة الدول في حماية منتوجاتها الوطنية و المواطنين من جهة، و ظهور العولمة من جهة أخرى والتي تتزايد مظاهرها يوما بعد يوم، أدى إلى ولادة مهام جديدة تتبناها الإدارة الجمركية وهي ملزمة بتأمينها .

ب) المهام المعاصرة :

1- مهمة حمائية (الحماية) : و تتمثل في :

- مكافحة التهريب، تبييض الأموال، الإتجار بالمخدرات و الجريمة المنظمة و العابرة للحدود ؛
- المشاركة مع الأسلاك الأمنية في الحفاظ على النظام و الأمن العمومي (الأسلحة ، متفجرات ...الخ) ؛
- المشاركة في الحفاظ على الصحة العمومية بمراقبة السلع الغذائية ؛

- المشاركة في الحفاظ على الأخلاق العمومية بمراقبة و منع أي استيراد ينافي أخلاق المجتمع ؛
- حماية المستهلك بمراقبة النوعية و معايير الانتاج ؛
- حماية البيئة و الثروة النباتية و الحيوانية المهددة بالانقراض ؛
- حماية التراث الثقافي و الفني ؛
- حماية الملكية الفكرية و كذا حماية حقوق المؤلف بمكافحة القرصنة الفنية و الأدبية .

2- مهمة المساعدة في إتخاذ القرار[1] : و تتمثل في :

- إعداد و تحليل الإحصائيات المتعلقة بالتجارة الخارجية ، و ذلك من أجل تسهيل اتخاذ القرار من طرف السلطات العمومية ؛
- إعداد الدراسات المتعلقة بتطور التجارة الخارجية ، توقعات تحصيل الحقوق و الرسوم الجمركية ، وذلك بطلب من السلطات .

الفرع الثاني : عناصر التشريع الجمركي

تتكون العناصر الأساسية للتشريع الجمركي من قانون المالية و قانون الجمارك و النصوص التطبيقية والتعريفة الجمركية و التي تتمثل كالتالي :

1- قانون المالية :يعبر قانون المالية بوثيقة تتضمن النفقات الاجمالية للدولة، إضافة للضرائب و الرسوم المباشرة و غير المباشرة، و كذا المداخيل المختلفة خلال السنة لصالح الدولة طبقا للقوانين و النصوص التنظيمية المعمول بها، وهو يصدر مرة كل سنة وعلى إدارة الجمارك إتباع كل تغيير يأتي به القانون.

2- قانون الجمارك و النصوص التطبيقية [2]: إن قانون الجمارك متضمن في القانون رقم 79/07 بتاريخ 1979/07/21 و رقم89/10 بتاريخ 1998/08/22 المعدل و المكمل للقانون المذكور سابقا، وقد كان يحوي 340 مادة و نص قانوني، وفي سنة2000 أصبح يحتوي على 400 مادة و نص قانوني موزع إلى 15 فصل بعد مصادقة البرلمان عليه .

يشكل قانون الجمارك النظام القانوني الذي تمارس فيه إدارة الجمارك مختلف صلاحياتها و مختلف الإجراءات التي تطبقها على المتعاملين الاقتصاديين في مجال التجارة الخارجية، يحدد قانون الجمارك مجال تطبيق القانون، تعريف الاقليم الجمركي، البضائع الأشياء، و الأمتعة الشخصية، وسائل النقل المسافرين تنظيم الإدارة و سيرها، النظم الجمركية الاقتصادية، الحقوق و الرسوم الجمركية ...الخ.

[1] - محمد رحماني، الرقابة الجمركية على الامتيازات الجبائية، مذكرة تخرج، تخصص : ادارة الجمارك، المدرسة العليا للإدارة، مديرية التدريبات الميدانية، 2004/2003 ، ص134 .

[2] - قانون الجمارك الجزائري طبعة 2007-2008 .

3- التعريفة الجمركية : وهي تشتمل على ما يلي :

1. **بنود المدونة و بنودها الفرعية الخاصة بالنظام المنسق:** لتعيين و ترميز البضائع قصد تصنيفها في التعريفات الجمركية و كذا البنود الفرعية الوطنية المعدة حسب المقاييس المحددة في هذه المدونة،
2. **نسب الحقوق المطبقة على البنود الفرعية :** حيث تطبق التعريفة الجمركية سواء على السلع المستوردة أو المصدرة ما عدا حالات الإعفاء من دفع الحقوق و الرسوم الجمركية، وغالبا ما تطبق الحقوق و الرسوم الجمركية على السلع المستوردة فقط، أما فيما يخص التصدير فالمبدأ العام هو إعفاء الصادرات من كل الحقوق و الرسوم الجمركية من أجل تشجيع بيع السلع الوطنية على مستوى الأسواق العالمية .

المطلب الثالث : السياسة الجمركية الجزائرية

لقد أدت التطورات الاقتصادية العالمية إلى حتمية تكييف إدارة الجمارك الجزائرية لسياستها الجمركية، وذلك باستخدامها لعدة وسائل و أدوات لغرض التحكم الجيد في عمليات المبادلات، تمثلت أساسا في الضريبة الجمركية، التعريفة الجمركية، و القيمة الجمركية .

الفرع الأول : الضريبة الجمركية

تعتبر وسيلة مهمة من أجل التحكم في عملية التبادل، وتعرف بأنها مجموع الحقوق و الرسوم التي تخضع لها السلع عند اجتيازها القطر الجمركي عند التصدير وهي تفرض بموجب قانون المالية و التشريع الجمركي حيث تلعب دورا فعالا في حماية الاقتصاد الوطني من جهة وتمويل الخزينة من جهة أخرى .

1- خصائصها : تتميز الضريبة الجمركية بجملة من الخصائص متمثلة فيما يلي[1] :

- إن الضريبة الجمركية ضريبة منقولة، فإن كل البضائع و السلع تساق إلى مكتب جمركي للتصريح بها و فحصها من طرف مصالح الجمارك و بالتالي فرض الضرائب عليها ؛
- هي ضريبة عامة، أي تطبق على جميع المناطق الجمركية مع احترام القوانين و النظم الجمركية ؛
- هي ضريبة مستقرة، أي يجب احترام النسبة المئوية المقررة في التعريفة الجمركية ؛
- تشمل جميع الأعوان الاقتصادية دون التمييز في درجاتهم لحسابها .

للإشارة فإنه هناك بعض الاستثناءات تخص المنظمات الخيرية و التضامنية فهي معفاة من هذه الرسوم .

[1] - زايد مراد ، " الحماية الجمركية في الجزائر"، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية – فرع تسيير- معهد العلوم الاقتصادية1994 ،ص49.

2- أنواعها : تنقسم الضرائب الجمركية إلى ضرائب متعلقة بالقيمة و أخرى متعلقة بالنوعية [1]:

2-1)- الضرائب القيمية :

تفرض على أساس نسبة مئوية من قيمة السلع على حسب طبيعتها، فالسلع الكمالية تكون خاضعة لضريبة عالية، وأما الضرورية للاستهلاك فتخضع لنسب منخفضة نسبيا أو حتى منعدمة .

2-2)- الضرائب النوعية :

تفرض على أساس مبلغ معين لكل وحدة من السلعة على أساس الوزن أو الحجم أو السطح أو العدد .

وللإشارة فإن النظام الجمركي الجزائري يعمل بالضرائب القيمية لدقتها، و يمكن تغييرها مع ارتفاع الأسعار.

3- أهدافها : للضرائب الجمركية عديد الأهداف لخدمة الاقتصاد الوطني يمكن حصرها فيما يلي [2]:

- أهداف ضريبية تفرضها الدولة لتغذية خزينتها العامة، و هي ذات مردود مالي وجد بقصد الحصول على المزيد من الأموال للميزانية العامة لتمويل نفقات الدولة وسد العجز في مواردها .
- أهداف تشجيعية تفرضها الدولة بمعدلات منخفضة لتشجيع نشاط إقتصادي معين أو للحصول على مواد أو سلع ذات أهمية خاصة للمجتمع بسعر معقول و في متناول الجميع.
- أهداف حمائية بفرض ضرائب جمركية على مستوردات أجنبية معينة من البضائع و السلع و ذلك بمعدلات مرتفعة نسبيا بقصد حماية مثيلاتها من الإنتاج الوطني .
- أهداف دولية تفرضها الدولة على البضائع و السلع المستوردة من دولة أو دول ترتبط بها الدولة الجزائرية باتفاقيات أو قرارات خاصة تمنح بموجبها إعفاء جزئيا أو كليا من الضرائب الجمركية .

الفرع الثاني : التعريفة الجمركية

التعريفة الجمركية هي قائمة أو جدول للرسوم التي تفرض على السلع في فترة محددة ، إذ تشمل هذه القائمة مختلف البضائع محل التبادل و التي حددتها مختلف الحقوق و الرسوم الجمركية عند الاستيراد والتصدير، وترفق هذه التعريفة بفهرس أبجدي للمنتوجات .

و كنتيجة على تبني النظام المنسق، عرفت التعريفة نوعا من التنظيم المحكم و الاتصال السريع بين المتعاملين الاقتصاديين و تعتمد التعريفة الجمركية على ثلاث أسس [3]:

[1] - زايد مراد،" الحماية الجمركية في الجزائر"، مرجع سبق ذكره ، ص50 .

[2] - زايد مراد،" الحماية الجمركية في الجزائر"،نفس المرجع السابق ص 60 ، 61 .

[3] - زايد مراد، " الحماية الجمركية في الجزائر"، مرجع سبق ذكره ، ص63 .

1) المدونة الجمركية :

هي قائمة جمركية تجمع كل البضائع التي تشكل محتوى التجارة الخارجية مع خضوع كل من الإدارة والمتعاملين لهذا الترتيب، حاليا توجد قائمة دولية للتعريفات الجمركية تعمل بها الدول المصادقة على اتفاقية بروكسل في 15 ديسمبر 1950 .

2) الضرائب و الرسوم الجمركية :

تحدد في التعريفة الجمركية انطلاقا من فارق سعر المنتوج المحلي لغرض حمايته ورفع مستوى تنافسيته.

3) الطبيعة القانونية :

مهم جدا أن تطبق التعريفة الجمركية بعض الإصلاحات الجديدة قصد تسهيل عملية تحديد و ضبط التجارة الخارجية و جعل التعريفة دولية تطبق بطريقة محددة مهما كان المتعامل الاقتصادي الذي يقوم بعملية الاستيراد .

لقد مرت التعريفة الجمركية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بعدة مراحل و إصلاحات:

- فمن إصلاحات سنة 1963 و المعدلة بموجب الامر 68-35 المؤرخ في 02 فيفري 1968 ،
- إلى إصلاحات سنوات من 1970-1973 حيث تم إجراء بعض التعديلات تكييفا مع المعطيات الاقتصادية الجديدة آنذاك ،
- إصلاحات سنة 1986 و التي جاءت بعد تدني مستوى اسعار البترول في الثمانينات ، حيث قررت السلطات العمومية اعادة النظر في الجباية العادية من اجل تعويض النقص في الجباية البترولية .
- إصلاحات سنة 1990 و ذلك بدخول الجزائر في مجموعة من التحولات الهيكلية مع البنك العالم وFMI ، فقد أضفى على نسب الحقوق الجمركية نوع من العقلانية .
- و أما في سنة 1996 أصبح سقف الحقوق الجمركية 50% ثم 45% سنة 1997 ، غير أنه في سنة 1998 استبدلت نسبة 5% بنسبة 3% ليعود العمل بنسبة 5% في سنة 1999 ، و لم يتغير هذا النظام في سنة 2000 .
- لتأتي بعد ذلك إصلاحات أخرى لسنة 2001، ثم 2004،2005، ثم 2008، و ذلك في ظل المشاورات الثنائية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، بالإضافة إلى المفاوضات الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الاورومتوسطية .

الفرع الثالث : القيمة الجمركية

تعتبر القيمة عنصرا مهما من عناصر التشريع الجمركي الحالي الذي يخص تحديد الحقوق و الرسوم الجمركية، فتعبر عن القيمة التي يصرح بها المستورد أو المصدر، من أجل تمكين إدارة الجمارك من إعداد وعاء الحقوق و الرسوم الجمركية، بهدف جلب موارد مالية للخزينة وحماية الاقتصاد الوطني .

تنص المادة السابعة من اتفاقية GATTل1947على مفهوم القيمة " القيمة التعاملية أي الثمن المدفوع أو الذي سيدفع فعلا عن البضاعة محل عملية العبور" .

يجب أن تستند هذه التعاريف إلى أسس عامة متعلقة بالمبادلات التجارية الدولية و أخرى خاصة

1) الأسس العامة : وهي تلك المعتمدة في غالبية القوانين المتعلقة بالقيمة :

- يجب أن تكون مبسطة ، عادلة و سهلة التطبيق ،
- أن تكون مفهومة ،سواء لدى المستورد و المصدر او الجمركي ،
- لا يجب أن تعطل أو تعيق عملية الجمركة و أن تضمن المنافسة النزيهة بين المتعاملين ،
- على عملية التقييم أن تقلل من الاجراءات الإدارية،
- يجب أن تراعي مستلزمات الممارسات التجارية و ما تتطلبه من سرعة و ائتمان .

2) الأسس الخاصة : حسب قانون المادة السابعة من **GATT** المتعلقة بالتقييم الجمركي فإنها توصي ب :

- أن تكون القواعد المحددة للقيم ثابتة وواضحة، و متوفرة لكل متعامل يود الاطلاع عليها، أي تكون موضوع نشر و اشهار ،
- أن تكون القيمة لدى الجمارك فعلية و ليست عشوائية أو اعتباطية، وأن لا تعتمد على سعر السلعة في البلد المصدر إليه ،
- إن تحترم التسلسل في طرق تحديد القيمة و التي توفر التراضي بين المورد و إدارة الجمارك ،
- الاعتماد حسب الامكانيات على الأوراق و المستندات التجارية و قواعد المحاسبة التحليلية لتكاليف المحاسبة العامة .

ملاحظة : إن الجزائر عند انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة " OMC " فإنها ستعتمد على المادة السابعة المذكورة أعلاه، بعدما كان جزافيا في كثير من الأحيان، ما سيؤدي إلى نقص الإيرادات بحوالي 4% حسب دراسة أجريت في بعض الدول، إضافة إلى استفادتها من فترة انتقالية مدتها خمس سنوات ابتداءا من تاريخ انضمامها إلى المنظمة، وذلك قصد تكييف طرق تقييمها من الآثار الأخرى التي قد تترتب في حال انضمامها .

المبحث الثاني : أهم الإصلاحات الجمركية الجزائرية في ظل التحديات الراهنة

لقد كان النظام الجمركي الجزائري يساير التوجهات العامة السياسية، الاقتصادية، التجارية، المالية للدولة الجزائرية آنذاك، و الذي كان يتميز بتدخل الدولة و التوجه الحمائي للتجارة الخارجية . أما الآن فإن التحولات التي تجري على المستويات السياسية الاقتصادية و التكنولوجية تفرض علينا ضبط وتكييف مؤسستنا مع ما هو جاري حولنا من تطورات .

حيث بنيت استراتيجية هذه الإصلاحات على اهتمامين أساسيين متكاملين هما :

الاهتمام الاول : وهو يهدف إلى الانفتاح أكثر نحو العالم الخارجي و إرساء قواعد الشفافية و تبسيط الاجراءات الجمركية و تعميم استعمال الإعلام الآلي .

الاهتمام الثاني : يرمي إلى وضع ديناميكية لتسيير المؤسسة لجميع هياكلها كمراجعة قانون الجمارك، إصلاحه بما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية التي التزمت بها الجزائر ،إضافة إلى عمليات الرسكلة و التكوين .

المطلب الأول : إصلاحات القيود الجمركية و التشريع الجمركي

تعتبر الاصلاحات التي مست القيود الجمركية و التشريع الجمركي ،من إهم محاور مفاوضات انضمام الجزائر الى " OMC"، و بعد دخولها كعضو ملاحظ في الغات شرعت بالإصلاحات هذه كالآتي .

الفرع الأول : إصلاحات القيود التعريفية

لقد تبلور هذا الإصلاح ميدانيا من خلال عدة تعريفات بداية من 1990الى 2008، وكلها جاءت لتعكس الوجهة الجديدة للجزائر المتمثلة في انتهاج فلسفة اقتصاد السوق في ظل تحديات المنظمة العالمية للتجارة، حيث تتمحور مجمل الإصلاحات التي تم ادخالها على هذه التعريفة فيما يلي :

- إعداد دفاتر بقرارات التصنيف التعريفي (2002-2010) ولامركزية طلب المعلومات الخاصة بها؛
- إعداد مذكرات دائمة حول تفكيك التعريفة الجمركية في اطار الشراكة الاوروميتوسطية ؛
- إعداد دليل بمختلف الامتيازات الجبائية المنصوص عليها في التشريع المعمول به ؛
- التحديد المفصل للفئات المعفاة من الجمارك ؛
- توحيد التعريف القانوني للتعريفة الجمركية في اطار مشروع قانون الجمارك .

و سنركز فيما يلي على أهم الإصلاحات التعريفية لسنوات 2001،2004،2005،2008 :

أولا : الإصلاح التعريفي لعام 2001 [1]: حيث يهدف هذا الإصلاح إلى تحقيق غرضين أساسيين، الأول داخلي والثاني خارجي، فالغرض الأول يكمن في مراجعة التعريفة الجمركية، وأما على المستوى الخارجي فهو يعتبر نقطة تحول في ضبط درجات نسب الحقوق الجمركية التي لها صلة مع بقية آليات التعديل، فالغاية من ذلك هو تحسين التعريفة في ظل المشاورات الثنائية لانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، بالإضافة إلى اتفاق الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي، و التي ترمي لنزع العوائق التعريفية لمدة قدرها 12 سنة، مع التجسيد الآلي و الميداني لحرية العبور لبعض المواد والسلع، و لهذا جاءت تعريفة 2001 حاملة معدلات توفق ترتيب السلع تبعا لثلاثة معايير حسب درجة التصنيع :

- نسبة مخفضة تقدر ب 5 % تطبق على المواد الأولية، و بعض المواد الاستهلاكية كالأدوية مثلا؛
- نسبة 15% تفرض على المواد الوسيطية الموجهة إلى التصنيع النهائي ؛
- نسبة من 30الى 40% تفرض على منتوجات الاستهلاك النهائي ؛
- إعفاء مطبق على بعض المواد كالحبوب و بعض العتاد العسكري .

ثانيا : الإصلاحات التعريفية لسنوات 2004،2005 : من أهم الاصلاحات التي جاءت في قانون المالية لسنة 2004 في مجال التعريفة الجمركية، هو تحديد تعريفات على بعض الأدوات الناتجة عن تأدية الخدمات المتصلة باستعمال أنظمة الاعلام الآلي من طرف المستخدمين، و هذا ما ورد في المادة 35، والتي تعدل أحكام المادة 238 من القانون رقم 73-07، حيث تم تحديد هذه التعريفات كما يلي :

- 200 دج لكل تصريح معالج بالمعلوماتية تحت النظم الجمركية لدى الاستيراد .
- 100 دج لكل تصريح معالج بالمعلوماتية تحت جميع النظم الجمركية للتصدير باستثناء التصدير العادي، وتتم مراجعة هذه التعريفات دوريا من طرف الوزير المكلف بالمالية، وما يلاحظ على هذا الإصلاح أنه حافظ على المعدلات التي جاء بها الإصلاح التعريفي ل 2001، وهي : 0%،5%،15%،30% .

أما الإصلاح التعريفي لسنة 2005، فقد حافظ أيضا على المعدلات المطبقة في الإصلاح التعريفي لسنة 2001، في إطار قانون المالية التكميلي بداية من 01 جويلية ، كما تم في هذا الإصلاح تحديد بعض المنتجات التي تخضع إلى المعدل المخفض بنسبة 5% من الحقوق الجمركية[2] .

ثالثا : الاصلاح التعريفي لعام 2008 : إن أهم الاصلاحات التعريفية التي جاء بها قانون المالية لسنة 2008، ما تضمنته المادة 46 منه، و التي تعدل و تتمم أحكام المادة 156من القانون رقم 21 84 المؤرخ في 24 ديسمبر 1984، و المتضمن قانون المالية لسنة 1985، و تحرر كما يلي [3]:

[1] - بلغنامي نبيلة و آخرون «إصلاح النظام الجمركي الجزائري في ظل تحرير التجارة و الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة "، مرجع سابق ص47 .

[2] - الجريدة الرسمية رقم 85 الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2004 ، ص15 .

[3] - الجريدة الرسمية رقم 82 الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2007 ، ص 14 .

- يعفى من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية و الصرف، تخليص البضائع الجديدة المستوردة بقصد الاستهلاك بدون دفع إذا كانت موجهة للاستعمال الشخصي أو العائلي للمستورد، ولا تدل على أي استعمال تجاري بشرط أن تكون قيمتها لا تتجاوز مبلغ مائة الف دينار جزائري (100000 دج)، ويترتب على هذا التخليص توقيع رسوم جزائية حسب أحد الرسوم المعدلين التاليين :
- معدل 50% للبضائع الخاضعة للمعدل المتراكم للحقوق و المسجلة في التعريفة الجمركية، والتي يقل عن 50% أو يساويه ؛
- معدل 75% للبضائع الخاضعة للمعدل المتراكم للحقوق و الرسوم المسجلة في التعريفة الجمركية والتي تفوق 50% .

الفرع الثاني : إصلاحات القيود غير التعريفية

و بغية التحرير الكلي للتجارة الخارجية فقد أجيز ممارسة نشاطات التصدير و الاستيراد بحرية تامة، حيث أن هذا الاستيراد يطبق على كل أصناف السلع إلا تلك التي يقال عنها أنها أساسية وواسعة الاستهلاك والتي تخضع لقيود مميزة عند جلبها من الخارج [1].

أما فيما يتصل بالبضائع التي يمنع استيرادها أو تصديرها إضافة إلى البضائع التي تمثل خطرا على أمن الدولة و صحة شعبها و نظامها الأخلاقي ، فتتكون من [2]:

- كل بضاعة محل منع بمقتضى وزاري مشترك فيه وزارتي المالية و التجارة ؛
- كل بضاعة مجلوبة من الخارج تحمل إشارة توحي بأنها مصنوعة بالجزائر، أو كل بضاعة مصنوعة بالجزائر و تحمل إشارة بأنها مصنوعة بالخارج ؛
- أي بضاعة أجنبية الصنع غير متوفر فيها الشروط الخاصة بحماية بيانات المنشأ، أو غير خاضعة للقيود الخاصة بالحمولة و غيرها ؛

تحظر من الاستيراد و التصدير، السلع المقلدة التي تمس بحق الملكية الفكرية لاسيما :

- السلع بما ذلك توضيبها، و التي تحمل بدون ترخيص علامة تجارية تكون مماثلة لعلامة صنع أو علامة تجارية مسجلة قانونا بالنسبة لنفس فئة السلع ؛
- جميع الرموز المتعلقة بالعلامة (علامة رمزية،بطاقة، ملصق، نشرة دعائية، و ثيقة ضمان) حتى ولو تم تقديمها منفصلة عن بعضها ضمن نفس الشروط التي قدمت فيها السلع المذكورة اعلاه ؛
- السلع التي تمس ببراءة الاختراع ؛
- السلع التي تتضمن أنشطة مصنوعة بدون موافقة صاحب حق المؤلف [1].

[1] - كبير سمية ، مرجع سبق ذكره ، ص41 .

[2] - بلغنامي نبيلة و سحنون جمال الدين ، مرجع سابق ص 49 .

الفرع الثالث : إصلاحات التشريع الجمركي

حيث تهدف هذه الإصلاحات إلى :

- تكييف التشريع الجمركي مع الاتجاهات الاقتصادية الجديدة ؛
- تبسيط و تسهيل أكثر للإجراءات الجمركية .

و أهم الجوانب التي مستها الإصلاحات تتمثل بإيجاز فيما يلي [2] :

أ) تعديلات و تسهيلات الإجراءات الجمركية : لقد قامت إدارة الجمارك في إطار برنامجها الإصلاحي بعدة تعديلات لتسهيل العمليات الجمركية، حيث يمكن تلخيص هذه الإجراءات فيما يلي :

1) **فحص البضاعة في مقر المتعامل الاقتصادي :** فالمكان العادي لفحصها هو المخازن الجمركية ؛
2) **التصريح المسبق :** هو تقنية لمعالجة ملف الجمركة قبل وصول البضاعة إلى الإقليم الجمركي، ويقدم هذا التصريح 08 أيام قبل وصول البضاعة [3]؛
3) **رفع البضاعة قبل تحصيل أو دفع الحقوق الجمركية و الرسوم :** وهو ما تنص عليه المادة 108 من قانون الجمارك، حيث يقوم المتعامل الاقتصادي بتقديم سندات لإدارة الجمارك معتمدة من طرف هيئات مالية وطنية، وذلك في حالة عدم توفر السيولة الكافية لدفع المستحقات في أجل أقصاه أربعة أشهر، وفي حالة عدم الدفع تفرض على المتعامل الاقتصادي فوائد التأخير التي يجب عليه أداؤها، وهذا الإجراء معمول به دوليا، وقد أتبعته الجزائر في إطار سياسة الانفتاح و الاستعداد للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة ؛
4) **قبول التصريح الناقص (المؤقت) :** حيث يسمح بتقديم تصريح غير كامل، وتحدد إدارة الجمارك أجل استكمال باقي الوثائق اللازمة، ولا يقبل هذا التصريح إلا في حالة تقديم عذر مقنع من المتعامل الاقتصادي ؛
5) **إلغاء التصريح المفصل :** تنص المادة 89 من قانون الجمارك، أنه يمكن إلغاء التصريح المفصل بطلب من المصرح نفسه، شريطة ثبوت عدم ارتكابه لأية مخالفة .

ب)التسهيلات المتعلقة بالأنظمة الجمركية : تماشيا مع تطورات عمليات التجارة الخارجية، فقد جاءت هذه التعديلات في إطار اتفاق " كيوتو " لتبسيط وتنسيق الأنظمة الجمركية و تحقيق الأهداف التالية:

- إزالة التباين بين الأنظمة الجمركية وممارسات الأطراف المتعاقدة المعيقة للتجارة الخارجية ؛
- ضمان إعداد القوائم الملائمة للرقابة الجمركية ؛

[1] - الجريدة الرسمية رقم 82 ،الصادرة بتاريخ 31-12-2007 ، ص13 .

[2] - بلغنامي نبيلة و آخرون،"إصلاح النظام الجمركي الجزائري في ظل تحرير التجارة و الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة "،ص49.

[3] - الجريدة الرسمية رقم 82 الصادرة بتاريخ 31-12-2007 ، ص15 .

- تمكين إدارة الجمارك من الاستجابة للتغيرات الرئيسية التي طرأت على التجارة الخارجية و التقنيات الإدارية للجمارك ؛
- انتهاج نظام التسيير الآلي للمخاطر ، حيث تم استحداث ثلاث أروقة، و طبق هذا النظام في ميناء الجزائر في 18 سبتمبر 2004 ثم عمم على كافة المكاتب الجمركية .

ج) تعديلات قانون الجمارك : خاصة تلك التعديلات التي أجريت من أجل عصرنة و تكييف إدارة الجمارك مع آليات الانفتاح الاقتصادي، من خلال القانون رقم 10-98 المؤرخ في اوت 1998، تماشيا مع الاتفاقية الدولية لكيوتو التي تعتبر النص المرجعي الأول المعني بإصلاح الجمارك، إضافة إلى إصلاحات برنامج 2007-2010 في إطار عصرنة قطاع الجمارك و الذي أكد على إحداث تغييرات معمقة كما يلي [1]:

- إجراء تعديلات على القانون الجمركي خاصة ما تعلق منها بإجراءات المنازعات و كيفية تحصيلها ؛
- إعادة هيكلة المديرية العامة للجمارك (DGD) وكذا مركز (CNIS)؛
- وضع تنظيم متوافق مع سياسة الدولة في مجال التجارة الخارجية، فالتنظيم متقن التصميم والبسيط، و الموضوع في إطار قانوني شفاف، ضروري للتكفل بالمهام الموكلة لهذه الإدارة ؛
- تبني إجراءات حديثة مبسطة مكتوبة و آلية، وذلك لعدم إلحاق الضرر بالخزينة و لأهداف السياسة العامة للدولة، فالتقييم الناقص مثلا للسلع قصد تخفيض الحقوق و الرسوم الواجب دفعها يعتبر خطر و إضرارا بالتجارة الشرعية ؛
- تحسين نظام التكوين و توطيد أخلاقيات المهنة الجمركية ؛
- تقوية قدرات نشاط و تدخل الإدارة الجمركية بوسائل قانونية و تنظيمية و مادية ومالية ؛
- إدخال الوسائل الحديثة للتسيير و الرقابة باستعمال التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال والكاشفات و الوسائل الجوية و غيرها .

د) تعديلات القيمة و التعريفة الجمركية : حيث تعتبر القيمة لدى الجمارك عنصرا هاما من عناصر المراقبة التي تقوم بها إدارة الجمارك بهدف التحكم في عمليات التجارة الخارجية وحماية الاقتصاد الوطني .

[1] - برنامج إصلاح و عصرنة الجمارك الجزائرية 2007-2010 ، مرجع سبق ذكره ، ص 6-7 .

المطلب الثاني : الأنظمة الجمركية الاقتصادية كوسيلة لترقية التجارة الخارجية

لقد تولدت الأنظمة الجمركية عن اتفاقية " كيوتو " فهي تصنف ضمن التدابير الاقتصادية الأساسية التي تبنتها إدارة الجمارك، فتم استحداث مديرية الأنظمة الجمركية الاقتصادية بالجزائر سنة 2008، ولقد سميت كذلك نظرا لطابعها الإعفائي من الحقوق و الرسوم، وهي تهدف في مجملها للاستجابة للأعوان الاقتصاديين و التكفل بانشغالاتهم و مشاكلهم، لأجل ترقية التجارة الخارجية و تشجيع وترقية الصادرات الوطنية خارج المحروقات خاصة، من خلال التسهيلات و الامتيازات المقدمة لهم .

الفرع الأول :تعريف الأنظمة الاقتصادية الجمركية

الأنظمة الجمركية الاقتصادية هي عبارة عن جملة من الإعفاءات التي تستفيد منها بعض البضائع عند دخولها أو خروجها من الاقليم الجمركي، فهي تؤدي وظيفة حماية الاقتصاد الوطني من خلال تشجيع وتسهيل الاستيراد و التصدير باستخدام آليات و ميكانيزمات متعددة، وذلك حسب نوع النشاط المعني، وهي تتخذ أحد الأشكال التالية :

- إعفاءات من إجراءات الرقابة للتجارة الخارجية و الصرف ؛
- إعفاء كلي أو جزئي من بعض الضرائب و الرسوم الجمركية على اختلاف أنواعها، طبقا لأحكام قانون الجمارك الجزائري أو قوانين المالية أو احكام الاتفاقيات و المعاهدات الدولية التي تلتزم بها الجزائر ؛
- إعفاء من الضمان الجمركي بناءا على الاتفاقيات أو المعاهدات الدولية أو النصوص التشريعية .

الفرع الثاني : التصنيفات الوظيفية للأنظمة الاقتصادية الجمركية

تصنف الأنظمة الاقتصادية الجمركية الجزائرية إلى ما يلي :

1) **نظام العبور الجمركي :** هو النظام الجمركي الذي توضع فيه البضائع تحت المراقبة الجمركية، المنقولة من مكتب جمركي إلى مكتب جمركي آخر برا أو جوا مع وقف الحقوق و الرسوم و تدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي[1] .

يجب تقديم البضائع و التصريح إلى مكتب الجمارك فور الوصول، و التصريح بالنظام الجمركي المعين للبضائع في انتظار إيداع هذا التصريح، يمكن تفريغ البضائع في المخازن و مساحات الإيداع المؤقت و ذلك لتصفية نظام العبور[2] .

[1] - المادة 125 من قانون الجمارك .

[2] - المادة 127 من قانون الجمارك .

2) **نظام المستودع الجمركي** : المستودع الجمركي هي تلك المحلات التي تعتمدها إدارة الجمارك، المعدة لتخزين البضائع تحت المراقبة الجمركية، داخل الاقليم الجمركي، مع توقيف الضرائب و الرسوم الجمركية و تدابير الحظر و غيرها من الإجراءات الجبائية أو الجمركية الأخرى [1]،حيث يمكننا التمييز بين أربعة أصناف من المستودعات : العمومي،الخاص،المخصص،الصناعي .

أ) **المستودع العمومي** : وهو يفتح لجميع المستعملين لإيداع مختلف أنواع البضائع عدا تلك المستثناة، بحيث يمكن قبول البضائع المستوردة عند خروجها من المخازن أو مساحات الإيداع المؤقت، غير أنه يدعى المستودع العمومي مستودع خصوصي عندما يكون لتخزين بضائع معينة كالبضائع التي تشكل خطر على المستودع، و البضائع التي تتطلب تجهيزات خاصة [2].

ب) **المستودع الخاص** : يمكن أن يمنح المستودع الخاص كل شخص طبيعي أو معنوي لاستعماله الشخصي من أجل إيداع البضائع المرتبطة بنشاطه، وذلك في انتظار إلحاقها بنظام جمركي آخر مرخص به[3]، حيث يتم غلق هذه المستودعات بعد انتهاء مدة مكوث البضاعة، أو بعد مرور عامين كاملين من بقاء البضائع، وعند كل عملية خروج للبضائع من المستودع يطلب تصريح مفصل لدى مكتب الجمارك وتعامل كما لو أنها جلبت من خارج الإقليم الجمركي .

ج) **المستودع المخصص** : يشكل نظام المستودع المخصص لنوع خاص من المؤسسات بقرار من وزير المالية بالاشتراك مع الوزراء المعنيين، التي تقوم بتخزين :

- ✓ البضائع التي يشكل وجودها في المستودع العمومي خطر، أو بإمكانها إفساد البضائع الأخرى .
- ✓ البضائع التي يتطلب حفضها تجهيزات خاصة .

أما فيما يخص مدة بقاء هذه البضائع فقد حددت بعامين بخلاف عام واحد في نظام المستودع العمومي .

د)**المستودع الصناعي** : هي محلات توضع تحت رقابة إدارة الجمارك أين يتم الترخيص للمؤسسات بتهيئة البضائع المعدة للإنتاج لتصديرها، مع وقف الضرائب و الرسوم التي تخضع لها البضائع [4]، وهي :

- ✓ إما البضائع التي تجرى عمليات تحويلات أو تصنيع، او معالجة اضافية ؛
- ✓ إما التي تجرى استخدامها على حالها في وضع المستودع الصناعي .

3) **نظام القبول المؤقت** : يقصد بالقبول المؤقت " **Admission Temporaire** " النظام الجمركي الذي يسمح بقبول بعض البضائع المستوردة لغرض معين والمعدة للتصدير ثانية في الإقليم الجمركي، مع

[1] - المادة 129 من قانون الجمارك .
[2] - المادة 139 من قانون الجمارك .
[3] - المادة 154 من قانون الجمارك .
[4] -المادة 160 من قانون الجمارك .

توقيف الضرائب و الرسوم عند استيرادها و كذلك استفادتها من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية، وذلك خلال فترة زمنية معينة. حيث يكون غرضها إما لإجراء تحويل أو تصنيع أو معالجة إضافية عليها، وإما لاستخدامها على حالها في وضع القبول المؤقت .

1-3) أنواع القبول المؤقت : يوجد نوعان من القبول المؤقت مميزاتهما كالتالي :

- أين يمكن للمستفيد و بدون طلب مسبق ، إقامة مستودع بسيط بالتصريح القبول المؤقت ، إذا كانت البضائع المستوردة تدخل في اطار المادة 176 من قانون الجمارك الخاصة بإعادة تصدير ها كاستيراد العتاد المهني ، العتاد العلمي و البيداغوجي ،عتاد لأغراض رياضية ...الخ.
- عدم الاستفادة من القبول المؤقت إلا بعد حصول المستورد على ترخيص من إدارة الجمارك .

2-3) تصفية نظام القبول المؤقت : تصفى كل البضائع المقبولة في نظام القبول المؤقت أو البضائع الناتجة عن تحويلها أو تصنيعها قبل انتهاء أجل بقائها تحت هذا النظام بصفة عادية، وذلك بثلاث إجراءات هي :

- إعادة تصدير هذه البضائع .
- وضعها في المستودع ، ما لم تخالف ذلك في المقدار الذي منح للقبول المؤقت .
- تعرض مباشرة للاستهلاك ، و تعامل هنا كبضائع مستوردة من أجل الاستهلاك .

أما التصفية الاستثنائية فحسب المادة 184 فان إدارة الجمارك ترخص بتسوية القبول المؤقت كما يلي :

- ✓ إما مقابل دفع الضرائب و الرسوم السارية في تاريخ تسجيل التصريح بالاستيراد ؛
- ✓ و إما التخلي عنها لصالح الخزينة أو تتلف أو تعالج بكيفية تجردها من كل قيمة تجارية .

4) نظام إعادة التموين بالإعفاء (التصدير المسبق) Réapprovisionnement en franchise

يقصد بإعادة التموين النظام الجمركي الذي يعفى تماما أو جزئيا من الضرائب و الرسوم الجمركية عند استيراد بضائع متجانسة من حيث نوعيتها و جودتها خصائصها التقنية مع البضائع التي أخذت في السوق الداخلية و استعملت للحصول على منتوجات سبق تصديرها بشكل نهائي .

يقتصر هذا النظام على الأشخاص المقيمين مهما كانت طبيعتهم، وعلى الصناعيين الذين يصدرون منتوجاتهم إلى الخارج، فهو يهدف لمساعدة المؤسسات الوطنية في التصدير كبقية الأنظمة السابقة .

5) التصدير المؤقت : التصدير المؤقت " **Exportation Temporaire** " هو النظام الجمركي الذي يمكن من التصدير المؤقت للبضائع الموجودة في الاقليم الجمركي قصد أداء الخدمة، لاستعمالها أو تحويلها

أو تصنيعها أو إصلاحها [1]، ثم استيرادها ثانية بالإعفاء الكلي أو الجزئي من الضرائب والرسوم الجمركية، و يكون ذلك بطلب مسبق يقدمه الشخص المصدر لدى إدارة الجمارك موضحا فيه نوع العملية، كما تستفيد من نفس الإجراء البضائع المعدة للاستيراد ثانية على حالها بعد أن يتم عرضها في المعارض أو التظاهرات في الخارج .

ومهلة التصدير المؤقت تكون على حسب المدة الضرورية لأداء العمليات و تنفيذها .

6) **استرداد الرسوم الجمركية :** يقصد بالاسترداد النظام الجمركي الذي يمكن عند تصدير البضائع من الحصول على رد كلي او جزئي للحقوق و الرسوم المدفوعة عند استيراد هذه البضائع، وهذا بعد تقديم الشروط والتبريرات اللازمة لذلك .

الفرع الثالث : أهم التسهيلات الممنوحة من طرف الأنظمة الاقتصادية الجمركية

توفر الأنظمة الجمركية عدة حوافز جبائية و مالية و إدارية ، وتتمثل أهم التسهيلات فيما يلي [2] :

- الإعفاء من إيداع ضمانة في إطار القبول المؤقت عند استيراد الرزم الفارغة لتغليف السلع الموجهة للتصدير أو السلع الموجهة لتحسين الصنع الايجابي (التحويل) لتصدر لاحقا، وهذا ينطبق أيضا على التصدير المؤقت للسلع من أجل تحسين الصنع السلبي (انجاز اعمال)، والموجهة للتصدير النهائي ؛
- زيارة الموقع و التخليص الجمركي عن بعد ؛
- إصدار وصل العبور بالجمارك (TPD)، بالنسبة للصادرات التي تمت عبر الطرق البرية ؛
- إنشاء الرواق الأخضر ، الذي يسمح بالمصادقة على تصريح التصدير دون معاينة من السلع؛
- تفعيل دفتر (ATA)[3] بمدة صلاحية سنة واحدة، وهو إجراء مبسط للتصدير المؤقت للعينات وكذا للمشاركة في المعارض و الصالونات في الخارج،ويسلم حصريا من طرف (CACI)؛
- التصريح المسبق المبكر و تقديم البيان قبل وصول البضائع .

[1] - المادة 193 من القانون رقم 98-10 المؤرخ في 22 اوت 1998 .

[2] - موقع الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية "الجكس" http://www.algex.dz

[3] - هو وثيقة جمركية دولية تسمح بالقبول المؤقت لبضائع معينة معفاة من كامل الرسوم و الضرائب لمدة تصل الى 01 سنة .

المطلب الثالث :الآليات و النظم المستحدثة لترقية التجارة الخارجية

إن الجزائر وسعيا منها للاندماج إلى الاقتصاد العالمي، فقد قامت باستحداث عديد الآليات وفقا للمبادئ و المعايير التي تنص عليها المنظمة العالمية للجمارك، خاصة بعد مصادقتها على اتفاقية كيوتو، والعمل على اعتماد عديد التسهيلات للمتعاملين الاقتصاديين وهذا بغرض تنشيط التجارة الخارجية .

الفرع الأول : نظام المتعامل الاقتصادي المعتمد (O.E.A) لتسهيل التجارة الخارجية

يعرف المتعامل الاقتصادي المعتمد أو " **Opérateur Economique Agréé** " على أنه " كل متعامل اقتصادي سواء كان شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الجزائر، يمارس نشاطات التصدير و الاستيراد ويتدخل في ميادين انتاج السلع و الخدمات "[1]، وهو نوع من الإجراءات التي فرضتها المنظمة العالمية للجمارك، لإيجاد حلول سريعة لتسهيل التجارة الدولية و تأمينها ، و تبسيط و تنسيق إجراءات الجمركية .

إن من بين شروط الحصول على صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد ما يلي[2]:

- ✓ الإقامة في الجزائر دون فرض شرط الجنسية، وممارسة نشاطات الاستيراد و التصدير في مجال إنتاج السلع و الخدمات .
- ✓ أن لا تكون له سوابق طيلة ثلاث سنوات الأخيرة في التجارة الخارجية مع كامل المؤسسات المؤطرة لهذا القطاع كالجمارك، الضرائب، التجارة، العمل و الضمان الاجتماعي، الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة (CACI)، الوكالة الوطنية لتطوير التجارة الخارجية (ALGEX) .
- ✓ أن لا يكون في حالة إفلاس أو تصفية أو توقف عن النشاط أو التسوية القضائية أو الصلح، بالإضافة إلى إثبات ملائته المالية خلال 03 سنوات الأخيرة .
- ✓ أن يكون قد ساهم في عمليات التجارة الخارجية بصفة منتظمة، وسجل على الأقل عشر (10) عمليات تصدير و /أو استيراد في السنة الواحدة خلال ثلاث سنوات الأخيرة .

يتم العمل بهذا النظام بمنح الأولوية للمؤسسات الانتاجية الكبرى العمومية و الخاصة، و التي تنشط في مجال الانتاج و التحويل و هذا حتى لا تضطرب تمويناتهم من المادة الأولية، ثم إلى المؤسسات الأخرى المعروفة بنزاهتها لدى مصالح الجمارك .

تجدر الإشارة أنه إلى غاية 28 فيفري 2017 فقد بلغ عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين في الجزائر حوالي 335 متعامل معتمد .

[1] -المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 12-93المؤرخ في 1 مارس 2012،المحدد لشروط الاستفادة من صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد.

[2] - تعليمة رقم 1194 المؤرخة في 2015/07/01 ،الصادرة عن DGD ، المتعلقة بكيفيات تطبيق قانون المتعامل الاقتصادي المعتمد، ص3 .

يستفيد المتعامل الاقتصادي المعتمد من عديد التسهيلات والمزايا عند عملية الجمركة تشجيعا لعملية الاستثمار، و التي يمكن تقسيمها إلى تسهيلات مالية و أخرى إجرائية كما يلي:

أ) **الامتيازات المالية :** وذلك كما يلي[1]:

- تعليق الحقوق و الرسوم الجمركية في مختلف الأنظمة الجمركية الاقتصادية، و الرسوم والضرائب الداخلية التي تفرض و تحصل بموجب قوانين أخرى غير قوانين التعريفة الجمركية، وذلك بصفة كلية أو مؤقتة أثناء تنفيذ أحد هذه الأنظمة ؛
- إمكانية الاستفادة على تخفيضات من الرسوم و الحقوق الجمركية بعد إيداع التصريح المفصل؛
- إمكانية تحصيل هذه الرسوم من قبل إدارة الجمارك إلى ما بعد رفع البضاعة، تجسيدا لتسهيل الاجراءات الجمركية، و السماح للمستوردين الذين يعانون من صعوبات مالية من الاستفادة من هذه الاجراءات؛
- إمكانية استرداد الحقوق و الرسوم الجمركية إذا توفرت الشروط المنصوص عليها .

ب) **التسهيلات الاجرائية :** وتتمثل فيما يلي [2]:

- التعجيل بالتخليص الجمركي بالإفراج عن البضائع حتى قبل تسديد الرسوم و الضرائب، وتحويلها إلى مخازن ومساحات القبول المؤقت ثم إلى نظام الايداع الجمركي بعد مرور(21) يوم حيث يتم تخزينها في محلات تعينها إدارة الجمارك ؛
- التسهيل فيما يخص الاستفادة من إجراءات الجمركة المبسطة ؛
- التقليل من عمليات المراقبة المادية و الوثائقية ؛
- الأولوية في معالجة البضائع عند المراقبة ؛
- توجيه البضائع حسب الحالة إلى الرواق الأخضر مباشرة، بعد تسجيل تصريحهم دون المراقبة الفورية ؛
- الاكتتاب في التصريحات المبسطة للعبور عبر الطرقات (D.S.T.R) في حالة نقل البضائع خارج المحيط الجهوي ؛
- مراقبة البضائع المستوردة تتم عن طريق الوثائق المثبتة للبضائع ؛
- الجمركة عن بعد و الفحص لدى المتعامل من خلال مراقبة بعدية تتم في مخازن المؤسسات المعنية، كما لا تمنع المصالح الجمركية من القيام بمراقبة قبلية أي قبل أن تغادر البضائع الموانئ و المطارات .

[1] - اللحياني ليلى ،"المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك في القانون الجزائري "،أطروحة دكتوراه علوم في القانون الخاص ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 1 ،2016/2017 .

[2] - موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار http://www.andi.dz

الفرع الثاني : نظام المعلومات و التسيير الآلي للمخاطر (S.I.G.A.D) لتسهيل اجراءات الجمركة

إن الإصلاحات الخاصة بتطوير نظام المعلومات و التسيير الآلي للجمارك " SIGAD " و المتعلقة بتوسيعه على المستوى الجغرافي، و ذلك عن طريق توصيل مواقع جمركية أخرى (مثل المكاتب المينائية الثانوية ومكاتب المطارات و المكاتب الداخلية)، بهذا النظام ساهم بتعميم الأروقة الجمركية التي تم استحداثها سنة 2004 على كافة المكاتب الجمركية، مما يجعل لنظام التسيير الآلي للمخاطر دور فعال في تسهيل عمليات الجمركة و بالتالي تنشيط المبادلات التجارية خاصة تلك المتعلقة بالاستيراد .

أ) أهداف نظام" SIGAD" و فوائد استخدامه

لقد قامت المديرية العامة للجمارك باتخاذ عدة إصلاحات جمركية تتعلق بتخفيف إجراءات الاشتراك في نظام " SIGAD " الخاص بالجمركة الآلية للسلع عن بعد سنة 2011 حيث أعلنت على ما يلي : " كل مصرح لدى الجمارك (الوكلاء المعتمدين لدى الجمارك، المتعاملين الاقتصاديين، أمناء الحمولة أو أي شخص آخر مؤهل) يرغب في توقيع عقد اشتراك في نظام "سيقاد"، يعفى عند تكوين الملف الإداري اللازم من تقديم بطاقة الرقم التعريفي الجبائي و كذا نسخة من السجل التجاري[1].

هنا قامت المديرية بتسهيل إجراءات الاشتراك خاصة و أن بطاقة الرقم التعريفي الجبائي تستغرق وقتا طويلا لتقديمها للمتعامل من قبل إدارة الضرائب نظرا لما تحتاجه من إجراءات معقدة .

حيث تتمثل الأهداف المرجوة من استحداث هذا النظام و تعميمه في ما يلي :

- تسهيل عمليات جمركة البضائع بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين ؛
- المساهمة في رفع الاختناق على المساحات التابعة للموانئ و المطارات من أجل أن تصبح مناطق العبور و ليس مناطق لتخزينها ؛
- المساهمة في تطوير الموانئ و المطارات الوطنية لجعلها قادرة على المنافسة ؛
- العمل على تخفيض الأعباء المالية و التكاليف الإضافية المؤثرة في سعر تكلفة السلع المستوردة ؛
- تطبيق الإجراءات القانونية والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها الجزائر و المتعلقة بالتسهيلات الجمركية في مجال معالجة تنقل الأشخاص ووسائل النقل و البضائع التي تعبر الحدود ؛
- عصرنة وسائل التدخل و المراقبة و اللجوء إلى المعلوماتية في مجال تسيير المخاطر و فارق القيم المتميز بالشفافية و الموضوعية، من شأنها أن تقلل من تدخلات العنصر البشري في عمليات الجمركة، و كذا تقدير القيم لدى الجمارك، وكل هذه الاهداف مقصدها تنشيط وترقية التجارة الخارجية .

[1] - أخبار الجمارك، رقم 6 ، نوفمبر- ديسمبر، المديرية العامة للجمارك ، ص2 .

و أما بالنسبة للفوائد الناجمة عن استخدام الجمارك لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة الجمركية، و التي ينعكس استخدامها ايجابا على التجارة الخارجية فيمكن ذكرها فيما يلي :

- زيادة تحصيل الرسوم و الضرائب بسبب التطبيق الموحد للقانون، و الحساب الآلي للرسوم الضرائب و الضمان التلقائي ؛
- تعزيز تحصيل الإرادات و مراقبة الإدارة، و تحسين إحصاءات التجارة الخارجية ؛
- فحص مادي أقل للبضائع و الإفراج بسرعة عنها من التخليص الجمركي ؛
- إجراءات ووثائق أبسط على المعايير الدولية ؛
- تقليل المراجعة الجمركية للوثائق و السجلات بعد الإفراج على البضائع ؛
- الاستعداد لإدخال التجارة الالكترونية و الإدارة الالكترونية .

ب) أهمية استحداث الأروقة الجمركية في تسهيل إجراءات الجمركة

للأروقة الجمركية (الأحمر،الأخضر،البرتقالي) دور في زيادة حركة الواردات، فهي تحفز المتعاملين الاقتصاديين على الاستيراد، نظرا لما توفره من ربح الوقت و التكاليف، حيث :

1- الربح في الوقت : من خلال وضع بضاعة المتعاملين مباشرة في الرواق الأخضر، وهذا ما يوفر عليهم الخضوع للجمركة العادية (الرواق الاحمر)، وهو ما يسهل للمؤسسات الاقتصادية التي تعتمد على استيراد المواد الأولية للقيام بنشاطها بالحصول على التمويل الدائم، مما يوفر ضياع الوقت في مكوث هذه المواد في النقاط الجمركية وهي لا تحتاج لذلك .

2- توفير التكاليف : إن مكوث البضائع في النقاط الجمركية (المخازن الجمركية) و خضوعهم للجمركة العادية يكلف المتعاملين مصاريف زائدة، حيث كلما طالت مدة المكوث انعكس ذلك سلبا على المتعاملين، كما أن اللجوء الى الفحص المادي للمواد قد يضر بسلامة المواد التي قد تكون حساسة .

إذن فإن استحداث الأروقة الجمركية و تعميمها يساهم في تسهيل إجراءات الجمركة، و بالتالي يشجع المتعاملين على الاستيراد و التصدير.

خاتمة الفصل :

وكخلاصة لهذا الفصل عموما فقد تكلمنا على أهم الإصلاحات الجمركية المتبعة في الجزائر في إطار سعيها المتواصل لتقليل المعوقات أمام التجارة الخارجية، باعتبارها من أهم القطاعات البديلة المهمة لرفع مستوى الاقتصاد الوطني و مواكبة الاقتصادات العالمية خاصة في ظل الانخفاض الكبير لأسعار المحروقات بدءا من نهاية سنة 2014، حيث تطرقنا أولا عن الجمارك الجزائرية و أهم المهام الموكلة إليها الاقتصادية، الجبائية ، الحمائية ، كما تعرضنا للسياسة الجمركية المتبعة و المتمثلة في الضريبة الجمركية ،التعريفة الجمركية و القيمة الجمركية التي تمثل المبلغ المصرح به من المستورد أو المصدر لمكتب الجمارك .

أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا في المطلب الأول إلى أهم إصلاحات القيود الجمركية سواء التعريفية منها أو غير التعريفية وإصلاحات التشريع الجمركي في ظل سياسات تحرير التجارة الخارجية مواكبة للتطورات الدولية الحاصلة .

و أما في المطلب الثاني فقد تعرضنا إلى الأنظمة الجمركية الاقتصادية، وأهم التصنيفات الوظيفية لها والتسهيلات التي تقدمها في إطار ترقية التجارة الخارجية .

في المطلب الثالث و الأخير ، ومواصلة لسياسة الإصلاحات المتبعة من قبل الإدارة الجمركية، فقد تطرقنا إلى الآليات و النظم الأخرى المستحدثة في إطار عصرنة القطاع ومواكبة للتحديات الراهنة في عصر العولمة والتطور التكنولوجي، ومنها استعمال التكنولوجيات الحديثة للمعلومات على غرار نظام المعلومات والتسيير الآلي للمخاطر (S.I.G.A.D)، إضافة إلى استحداث نظام المتعامل الاقتصادي المعتمد (OEA) كنوع من الإجراءات التي فرضتها المنظمة العالمية للجمارك، من أجل تسريع وتيرة التجارة الدولية و تأمينها في نفس الوقت و الذي دخل حيز التنفيذ بالجزائر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93-12 المؤرخ في 1 مارس 2012.

مقدمة الفصل :

بعد تطرقنا في الفصل الأول إلى المفاهيم الأساسية للتجارة الخارجية، ثم في الفصل الثاني إلى أهم الإصلاحات الجمركية و المتمثلة خاصة في التسهيلات الجمركية، حيث تم التأكيد على أهمية الانظمة الاقتصادية الجمركية، إضافة إلى استحداث نظام المعلومات و التسيير الآلي للمخاطر و الأروقة الجمركية، والامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار برنامج الإصلاح و العصرنة الجمركي (2016- 2019)، فإننا سوف نقوم خلال هذا الفصل بإسقاط أهم هذه الإصلاحات على التجارة الخارجية في الجزائر، من خلال مبحثين اثنين :

ففي المبحث الأول تطرقنا إلى أهم الشراكات الجزائرية الاقليمية في إطار مساعيها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، من خلال التطرق إلى الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و المنطقة العربية للتبادل التجاري الحر.

وأما في المبحث الثاني فقد قمت بدراسة تحليلية لتطور التجارة الخارجية في الجزائر، في ظل هذه الإصلاحات، وإلى أي مدى ساهمت في التأثير على الميزان التجاري، من خلال تأثيرها على حجم الصادرات والواردات، خاصة مع الدول الأوروبية و العربية باعتبار إبرامها لاتفاقيات شراكة معها .

المبحث الأول : اتفاقيات الشراكة الجزائرية الأوروبية و العربية

لقد واجهت الدول النامية ضغوطا كبيرة من أجل النهوض باقتصاداتها لتنميتها، على غرار الجزائر التي وجدت نفسها أمام حتمية الاندماج في الاقتصاد العالمي، من خلال تفعيل شراكاتها مع الدول المتقدمة والعربية، ما يسهل على تحرير التجارة العالمية بما يتوافق مع قواعد ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة، وذلك بتقديم و تجسيد مختلف الاصلاحات و التسهيلات الجمركية بما يكفل السير الحسن لعملية الشراكة وصولا إلى مناطق حرة خالية من جميع القيود الجمركية (منطقة الصفر جمركيا) .

المطلب الأول : اتفاق الشراكة الجزائرية الاوروبية

يعتبر هذا الاتفاق من أبرز التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، إذ يعزز التحول نحو اقتصاد السوق، و يؤكد انفتاح الاقتصاد الوطني نحو الخارج، كما أنه يقطع شوطا كبيرا نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

الفرع الأول :مفهوم اتفاق الشراكة

وهي تسمى بالشراكة الاورومتوسطية و هي عبارة عن اتفاقيات مكتوبة بين الاتحاد الاوروبي من ناحية والدول المتوسطية كل على حدى من ناحية أخرى، بقصد تحقيق أهداف الشراكة الاقتصادية و المالية المنصوص عليها في كل من إعلان و برنامج عمل (برشلونة) بشكل خاص، وتحقيق أهدافها بشكل عام، وفي إطار هذه الشراكة يمكن لدول جنوب البحر المتوسط أن تستفيد في آن واحد من إلغاء القيود الكمية و حالة حق نفاذ سلعتها للسوق الأوروبية العملاقة[1] .

بعد أن وقعت كل من فلسطين، الأردن ،تونس، المغرب ومصر على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي ، جاء دور الجزائر [2]، حيث بدأ التحدث عن موضوع الشراكة بالنسبة للجزائر في 13 اكتوبر 1993، أما المفاوضات الفعلية فقد بدأت سنة 1997، لتشهد انقطاعا بين ماي من نفس السنة و افريل 2000، بسبب الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر، ثم تستأنف من جديد، مسجلة ثلاث جولات انتهت خلال سنة 2000، بالتوقيع المبدئي على عقد الشراكة في 2001/12/05 بالعاصمة البلجيكية، ليثمن في 19 ديسمبر من نفس السنة بعد 04 سنوات من المفاوضات، ثم عقد اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي أخيرا في 22 افريل 2002 في مدينة "فالونس VALENCE "، كما تم المصادقة عليه من البرلمان الجزائري بتاريخ 14مارس 2005، ودخل حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005.

تتسم هذه الاتفاقية بكونها تمنح قدرة انتقالية من 12 سنة وصولا إلى مستوى الصفر جمركيا (منطقة تبادل حرة في آفاق 2017)، و هي تميز بين 03 قوائم (الموارد الخام ، المنتجات الوسيطية ، حيث تفكك عليها

[1]- عبد الأمير السعد ،الاقتصاد العالمي –قضايا راهنة- ط1 ،دار الأمين، القاهرة، مصر، 2007 .

[2] - كمال رزيق، فارس مسدور، "الشراكة الاوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري و الطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الاوروبي "، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة البليدة، أيام 21-22 ماي 2002، ص240 .

الرسوم ابتداءا من 2008، على مدى 07 سنوات، و المنتجات النهائية التي تمتد تخفيضات الرسوم عليها 10 سنوات)، و تكون سنة 2017 نهاية الفترة الانتقالية لإزالة الرسوم الجمركية .

تمحور هذا الاتفاق حول تدعيم الإصلاحات المؤدية إلى عصرنة و تحديث الاقتصاد، وترقية الاستثمارات الخاصة، والتفكيك الجمركي التدريجي وصولا إلى منطقة للتبادل التجاري الحر، من خلال :

- إلغاء القيود الكمية و الاجراءات ذات الأثر المكافئ على الصادرات و الواردات في المبادلات .
- بعد سريان الاتفاق لا يمكن تطبيق أي قيد جديد من قبل أي من الطرفين.
- عند انضمام الجزائر إلى (OMC) ،فإن الحقوق التي تطبق على وارداتها ستكون معادلة للمعدل المثبت لدى المنظمة العالمية للتجارة، أو بمعدل أقل مما هو مطبق فعليا أثناء الانضمام .

الفرع الثاني : أهداف الجزائر من الشراكة

إن المشاكل الاقتصادية التي أثقلت كاهل الجزائر، والتأخر الظاهر في جميع المجالات سواء من ناحية التنظيم أو التسيير والتكنولوجيا المستعملة و ضعف كل من الاستثمار المحلي و الأجنبي، كلها عوامل دفعت الجزائر إلى توقيع هذا الاتفاق، ومن أهم أهداف الجزائر من وراء هذا الاتفاق ما يلي [1] :

- الاستفادة من الأسواق الاوروبية، و المساعدات و القروض المالية و الاستثمارات الأجنبية ومن برامج التأهيل للعمالة و المؤسسات، إضافة إلى تسهيل نقل التكنولوجيا و ثقافة الخدمات .
- خلق مناخ مناسب لتطور العلاقات الاقتصادية و التجارية و تشجيع الاستثمار في الجزائر.
- تحقيق التكامل الاقتصادي بتوفير عدة قواعد وهي :
  - ✓ تخفيض الحواجز الجمركية ، دون الغائها كليا ؛
  - ✓ إلغاء كل القيود الجمركية و غير الجمركية في منطقة التجارة الحرة ؛
  - ✓ الاتحاد الجمركي ، وهو منطقة حرة بالإضافة إلى تعريفة جمركية موحدة ؛
  - ✓ السوق المشتركة و التي تهدف إلى إزالة القيود الجمركية و حرية انتقال عناصر الانتاج .

الفرع الثالث : الآثار الايجابية و السلبية المتوقعة لاتفاق الشراكة

1-الآثار الايجابية : إن مضمونه نظريا يهدف إلى جعل السوق الجزائرية منفذا لتصريف المنتجات الأوروبية، كما يسمح للمنتجات الجزائرية أن تؤهل المؤسسات الجزائرية للتأهب لمنافسة المنتجات الأوروبية ذات الجودة العالية، كما تكون له أبعاد مهمة مؤثرة على العلاقات التجارية، والتي إن أجيد صياغتها ستكون بمثابة فرصة للجزائر للتوصل إلى معدلات عالية للاستثمار و النمو الاقتصادي [2]، وهو ما يعكس جملة من الآثار الايجابية على المؤسسات الجزائرية بصفة خاصة، وعلى الاقتصاد الوطني بصفة عامة، حيث أنه :

[1] - دراسات اقتصادية، مجلة دورية فصلية تصدر عن مركز البصيرة ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، العدد 10، سنة 2008، ص51 .

[2] - يوسف سعداوي، رفيق باشوندة، واقع وآفاق الشراكة الاوروميتوسطية الجزائرية، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، منشورات كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، رقم4، مارس 2005، ص 400 .

- في المجال الفلاحي، يضمن الاتفاق ما يقارب 8000 منتوج فلاحي، حيث استفادت الجزائر من بعض المزايا لاسيما المتعلقة بالمواد الأولية الزراعية كالحبوب و الحليب مع مراعاة نسبة الانتاج الوطني، بالإضافة لمزايا أخرى لتصدير منتجاتها الزراعية و منتجات الصيد البحري و اعتماد نظام الحصص للمواد الأوروبية .

- أما في المجال الصناعي، فقد سمح بتخفيض نسب الرسوم الجمركية للعديد من المواد الأولية و المواد نصف مصنعة و التي تدخل في إطار الصناعة التركيبية وهذا من شأنه أن يساهم في تخفيض تكلفة الانتاج بالنسبة للمنتوج الجزائري الذي يعتمد بدرجة كبيرة على المواد الأولية المستوردة من دول الاتحاد الأوروبي ومن أجل تعجيل حركة الصناعة الجزائرية و تأهيل القطاع الصناعي، تم وضع برامج شاملة أساسها المساعدات المالية و الفنية في إطار برنامج **" MEDA1 "** و**"MEDA2"** [1]، الذي أقره المجلس الأوروبي بمقتضى المرسوم 96/1488 بتاريخ 23 جويلية 1996، فهو يعتبر أساس التعاون الاقتصادي و المالي في إطار الشراكة الأورومتوسطية، فمن خلاله يقوم الاتحاد الاوروبي بمنح مساعدات مالية و تقنية لدول جنوب المتوسط، والهدف من ورائه هو دعم الاستقرار السياسي في هذه الدول هذا في الشق السياسي، أما في المجال الاقتصادي فهو يهدف إلى تهيئة اقتصاديات هذه الدول لإقامة منطقة التبادل التجاري الحر، و تدعيم التعاون في المجال الثقافي و الانساني . ولقد تجاوزت المساعدة المقدمة من طرف الاتحاد الاوروبي لصالح الشركاء المتوسطيين 850 مليون اورو سنة 2005 وحدها، بحيث أن القسم الأكبر من هذه المساعدة قدم في إطار برنامج **"MEDA2"**، بالإضافة إلى القروض التي منحت سنويا و التي قدرت ب02مليون اورو، مع العلم أن نصف هذه المساعدة موجه إلى تدعيم برامج الاصلاح الرئيسية الرامية إلى التجسيد الفعلي للمفهوم الجديد للتجارة من وجهة نظر الشراكة الاورومتوسطية تجارة بلا حدود- بلا حواجز و ترقيتها .

- يتم التفكيك الجمركي على مدى 12 سنة كاملة، ابتداءا من سنة 2004 وخلال هذه المدة التي تعتبر كافية بالنسبة للمؤسسات الصناعية الوطنية كي تتأقلم و تستطيع منافسة مثيلتها الأوروبية، فعلى عكس الواردات التي ترد إلى الجزائر من دول الاتحاد الاوروبي والتي تخضع تدريجيا إلى التفكيك الجمركي، فالصادرات الجزائرية تستفيد من الإعفاء الجمركي الكامل على سلعتها التي ترد إلى السوق الاوروبية .

- اكتساب دعم دول الاتحاد في مجال التأهيل و الخبرة و الاستثمار المباشر بالإضافة إلى دعم الخوصصة عن طريق تقديم مساعدات مالية محدودة للجزائر من خلال دعم برامج "ميدا 01 " وذلك للمساعدة في تأهيل المؤسسات الجزائرية، إضافة إلى الالتزام بدعم الوفد الجزائري في مفاوضاته الرامية إلى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة .

[1] - فيصل بهلولي، التجارة الخارجية بين اتفاق الشراكة الاورومتوسطية و الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة ، مجلة الباحث ، منشورات كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، العدد رقم2012/11 ، ص114 .

الآثار السلبية : إن من جملة المخاوف و المخاطر التي تتربص بالجزائر من جراء اتفاق الشراكة ما يلي :

- إن تفكيك الرسوم الجمركية قد يكون له انعكاسات سلبية على المؤسسات الجزائرية (العمومية والخاصة) التي ليس لها القدرة على منافسة المنتجات الأوروبية [1]، حيث أن النسيج الصناعي الهش و الذي سيتم القضاء عليه ولو جزئيا بدخول المنتجات الأوروبية ذات الجودة العالية و الأسعار المنخفضة إلى السوق الجزائرية بكميات كبيرة، بعد هذا التفكيك مما يخلق تحديات كبرى خاصة قطاع السكر، الزيت، الحليب إضافة إلى فتح المجال لجلب أبقار حلوب ما يفرض على المؤسسات الجزائرية إما المنافسة أو الاندثار و الموت .

- من مكاسب الشراكة أيضا، إقامة منطقة تبادل حرة إضافة إلى تحقيق تعاون اقتصادي في مختلف المجالات، و التسهيلات المالية المحصل عليها في إطار برنامج **"ميدا"**، إلا أن خطر غلق عدد جديد من المؤسسات الانتاجية، و ارتفاع معدل البطالة، و تفكك النسيج الصناعي الداخلي، و تدهور القدرة الشرائية للمواطن، و ارتفاع معدلات الفقر، كلها مؤشرات تزداد تأكدا يوما بعد يوم من خلال الوضع الحالي للبلاد .

- الخسارة في ايرادات خزينة الدولة المتأتية من الرسوم الجمركية[2]، و حصول عجز في الميزان التجاري بسبب سياسة التفكيك الجمركي المنتهجة، فقد بلغت فاتورة الاستيراد 40 مليار دولار ممثلة بذلك نصف عائدات المحروقات في سنة 2008 مما دفع الحكومة إلى انشاء لجنة لمتابعة التجارة الخارجية عن طريق القرار رقم 429/09[3] الصادر في 2009/12/30 مهمتها متابعة و تحليل تدفقات المبادلات التجارية و عقلنة الواردات واقتراح جميع التدابير لتطهير و تنظيم النشاط التجاري الخارجي و التقييم الدوري للمعطيات الخاصة به .

إضافة إلى جملة من السلبيات بإجماع العديد من الخبراء الاقتصاديين كانخفاض التعريفة الجمركية، وانخفاض حصص المؤسسات الاقتصادية من السوق، إضافة إلى تراجع حماية السوق من جراء التفكيك الجمركي و انخفاض الانتاج المحلي و انتشار السوق غير الرسمية و التزوير و تقليد المنتجات الأصلية الناجمة عن الواردات المتدفقة و التي مست جميع المنتجات تقريبا من الغزل و النسيج و العطور و الأدوية ...الخ.

[1] - جلطي غانم، التجارة الخارجية للجزائر كمتغير استراتيجي في رسم السياسة الاقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي ، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، واقع و آفاق ،منشورات كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان 06 ابريل 2007 ، ص106 .

[2] - جلطي غانم، مرجع سابق، ص107 .

[3] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد2009/77، الصادر بتاريخ 30ديسمبر2009 ص7 .

المطلب الثاني : آفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، و الاندماج في الاقتصاد العالمي يتطلب جملة من الشروط، وتوفير مناخ ملائم على المستوى الوطني، خاصة في مجال حرية المبادلات التجارية و التحرير التدريجي لجميع الحواجز و القيود الجمركية و تسريع و تسهيل حركية المبادلات التجارية وذلك بتحديث إدارة الجمارك من ناحية التنظيم و التسيير و إدخال التكنولوجيا الحديثة، وإقامة شراكات دولية و إقليمية مسايرة و تجسيدا لهذه التطورات تهدف إليها المنظمة .

الفرع الأول : تعريف المنظمة و مبادئها

يرمز لها ب" **OMC**" اختصارا ل" **Organisation Mondiale du Commerce** " وهي تعرف على أنها منظمة دولية تعني بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء و تشكل منتدى للمفاوضات متعددة الأطراف، كما يمكن أن يقال أنها مؤسسة دولية مستقلة ماليا و إداريا، و غير خاضعة لمنظمة الأمم المتحدة [1].

يقع مقر المنظمة في جنيف عاصمة سويسرا، تأسست في 1995/01/01 إثر مفاوضات دورة اورغواي الممتدة من 1986 إلى 1994 في مراكش المغربية، فظهرت حيز الوجود بعدما كان العالم في عهد اتفاقية **الغات** يقوم على التكتلات، كدول الاتحاد الاوروبي و الوم أ ، ومن أهداف المنظمة مايلي :

- متابعة السياسات التجارية الوطنية ، و تقديم المساعدات التقنية و التكوين للدول النامية .
- تقوية الاقتصاد العالمي بتحرير التجارة من كل القيود و رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء و مراقبة و متابعة السياسات التجارية لهذه الدول و تسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية .
- تسهل المنظمة تنفيذ و إدارة أعمال الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف ، و تقوم بالإشراف على تنفيذها بين الدول الأعضاء ، إضافة إلى تنظيم المفاوضات التي ستجري بينها .

لهذه المنظمة جملة من المبادئ يمكن حصرها فيما يلي :

أ) **مبدا المعاملة الوطنية :** أي المساواة بين المنتجات المحلية و المستوردة دون تمييز .
ب) **مبدا الشفافية :** و يقصد به الافصاح عن القوانين الوطنية ذات الأثر على التجارة الخارجية .
ج) **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية :**و تعني عدم التميز التجاري في المعاملة بين الدول الاعضاء .
د) **إلغاء القيود الكمية و استبدالها بالرسوم الجمركية :** أي استبدالها بخفض الرسوم الجمركية و تحديدها ضمن جدول أو كشف يطلق عليه جدول الامتيازات .
هـ) **مبدا التشاور و التفاوض :** حيث تدعو الاتفاقية إلى ضرورة التفاوض و التشاور بين الأعضاء لحل النزاعات حول السياسات التجارية .

[1]- ناصر عدون دادي ،منتاوي محمد ، الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة ، دار المحمدية العامة ، الجزائر، 2003،ص57.

الفرع الثاني : دوافع و شروط انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

تسعى الجزائر جاهدة للانضمام الى المنظمة، وذلك لعدة اعتبارات فرضتها التطورات العالمية الحاصلة، وفي المقابل لابد عليها من الامتثال لشروط المنظمة لتحقيق مساعي الانضمام .

1- دوافع الانضمام [1]**:** تتمثل الدوافع الجزائر للانضمام لهذه المنظمة فيما يلي :

أ) **الاندماج في الاقتصاد العالمي :** المتميز بالسرعة فالجزائر أصبحت مجبرة على الاندماج فيه .
ب) **تشجيع الاستثمارات :** بتقوية الاستثمارات خاصة الخارجية لاهميتها في الاقتصاد الوطني .
ج) **إنعاش الاقتصاد الوطني :** عن طريق ارتفاع حجم و قيمة المبادلات التجارية ، و الامتناع عن استعمال القيود الكمية ، وزيادة في الواردات من الدول الأعضاء و بالتالي ارتفاع المنافسة.
د) **مسايرة التجارة الدولية :** فالتجارة الخارجية تلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني للجوء الجزائر إلى الأسواق العالمية من أجل الحصول على مستلزماتها من المواد و السلع .

2- شروط الانضمام : إن الشرط العام لأي دولة ترغب في الانضمام إلى هذه المنظمة، هو أن تقبل شروط التوقيع، و تلتزم بالتفاوض مع الدول الموقعة على اتفاقية الجات و اتفاقيات حول تخفيض الرسوم الجمركية، و الدخول إلى السوق الخارجية، كما يمكن للبعض اختيار مقعد ملاحظ [2]وأما الشروط فهي :

أ) **الحقوق الجمركية :** التزام الجزائر بتخفيض الحقوق الجمركية ، و مراعاة قوانين **"الجات"** التي تنص على أن القيمة في المبادلات التجارية يجب أن تكون السعر الواجب دفعه من الصفقة .
ب) **المرور إلى اقتصاد السوق :** و إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في جميع الميادين .

الفرع الثالث : أثر الانضمام على النظام الجمركي

سوف يستفيد النظام الجمركي من عدة امتيازات و تسهيلات تجارية، أهمها :

- تحرير التجارة الخارجية كليا بإلغاء القيود الجمركية و الكمية رغم أن هذا يتسبب في وجود عجز في ميزان المدفوعات و الميزان التجاري بانخفاض ايرادات الدولة، إلا أن هذا التخفيض لا يكون دفعة واحدة، بل على مراحل حيث يتراوح بين 15 الى 20 سنة ؛
- الاستفادة من استيراد التجهيزات و رؤوس الأموال و تحرير المنافسة و الحد من الاتجاهات الاحتكارية.
- الاستفادة من تطبيق النظام الذي يعم التنظيمات ؛
- حصول الجزائر على التزام من الدول المتقدمة بالسعي نحو التحرير التدريجي ، بإلغاء حصص التصدير خلال فترة ما بين 5 و 10سنوات، الأمر يمنحها إمكانية أكبر للنفاذ إلى أسواق الدول الصناعية ومن ثم زيادة صادراتها ؛
- تطبيق سياسة الدولة الأولى بالرعاية .

[1]- ناصر عدون دادي و منتاوي محمد ،مرجع سابق ،ص134 .

[2] - أي القبول دون أن تصبح طرفا موقعا حيث يمكنها الحضور في المجلس و يسمح لها بملاحظة الوثائق و أخذ الكلمة أثناء النقاش دون الحق في الانتخاب .

لم تستطع الجزائر إلى غاية الآن الانضمام إلى المنظمة ، برغم طلبها للانضمام منذ سنة 1987، حيث أن الجزائر رفضت تقديم تنازلات تخص ثمانية بنود تتعلق بالطاقة ، الخدمات ،النشاط التجاري لأنها تتعارض مع مصالحها و سيادتها الوطنية ، وتتسع قائمة شروط المنظمة التي تسعى إلى فرضها على الجزائر و الضغط عليها للقيام بإجراءات في مجال توحيد اسعار الغاز و حقوق التسويق و النشاط التجاري و النظام الجبائي، و الرسم على القيمة المضافة و الرسوم الأخرى المطبقة على الاستهلاك، بالإضافة إلى المساعدات التي تمنحها السلطات العمومية لشركات التصدير و الإجراءات الصحية و الصحة النباتية و العراقيل التقنية التي تعترض التجارة، زد على ذلك الملكية الفكرية، وبلوغ مرحلة الفصل في البنود المتعلقة بحرية مبادلات لحوم الاغنام ومادة الحليب، إلى جانب مشكلات أخرى تتعلق بالحقوق الجمركية على الحليب و الخمور .

المطلب الثالث : انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية الكبرى للتبادل التجاري الحر

تم التوقيع على اتفاقية تسهيل و تطوير المبادلات التجارية بين الدول العربية بتونس في 27 فيفري 1981، حيث كانت تهدف هذه الاتفاقية إلى تحرير المبادلات التجارية بين مختلف الدول العربية و كذا تسهيل الخدمات المتعلقة بالتجارة ، و انشاء منطقة التبادل الحر كهدف نهائي .

لقد تم تبني هذا المشروع في 1997، وكل دولة عربية ترغب في الدخول إلى هذه المنطقة ، وجب عليها المصادقة على اتفاقية تيسير و تنمية المبادلات التجارية بين البلدان العربية ، و الالتزام رسميا بتطبيق برنامجها التنفيذي الذي يهدف إلى وضع منطقة التبادل الحر في مدة 10سنوات إبتداءا من جانفي 1998 مع التخفيض للحقوق الجمركية ب 10% كل سنة .كما تم تبني عدة مبادئ كمبدأ المعاملة الوطنية العربية مبدأ الشفافية، مبدأ تبادل المعلومات، ومبدأ توحيد التعريفات ، إضافة إلى المعايير المتعلقة بأسس معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات ، كنتيجة لتطبيق البرنامج التنفيذي . كما تم أيضا وضع ثلاث لجان لمتابعة تطبيق هذه المنطقة وهي لجنة المتابعة و التنفيذ، لجنة المفاوضات التجارية ، لجنة قواعد المنشأ .[1]

لقد تمت المصادقة رسميا على اتفاقية تسهيل و تنمية المبادلات التجارية بين البلدان العربية من طرف الجزائر من خلال المرسوم 04-224 المؤرخ في 03 أوت 2004، ودخل حيز التنفيذ في أول جانفي2009 [2]، وبدأت بذلك تستفيد من الإعفاء الكامل من الحقوق الجمركية ،

إلى جانب الجزائر هناك 18 دولة عربية عضو في هذه المنطقة وهي (الاردن ،مصر ،الامارات ،البحرين تونس، السعودية ،السودان ،سوريا، العراق، عمان ،فلسطين ،قطر ،الكويت، لبنان ،ليبيا ،المغرب ،موريتانيا و اليمن).

[1] - موقع وزارة التجارة الجزائرية . www.commerce.gov.dz

[2] - منشورات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية "الجكس" بعنوان "دليل الاجراءات الخارجية الجزائرية "، نسخة 2008 ، تاريخ التحديث 2017 ، ص45.

المبحث الثاني : تطور التجارة الخارجية للجزائر خلال فترة (2000-2017)

إن الإصلاحات الجمركية المنتهجة من قبل الجزائر هدفها تنشيط و ترقية التجارة الخارجية وتحريرها من كافة القيود الجمركية، وهذا ما يفسر إبرامها لاتفاقيات شراكة أوروبية وعربية هدفها النهائي هو الوصول إلى مناطق تبادل تجارية حرة، و تحقيقا لحرية المبادلات التجارية بما يمكنها من الانضمام الى (OMC) .

وفي هذا الاطار فإننا سنحاول في هذا المبحث تحليل تطور المبادلات التجارية الجزائرية مع باقي دول عامة ، والدول المنظمة لاتفاقيات الشراكة المبرمة خاصة، وهذا في ظل الاصلاحات الجمركية المطبقة .

المطلب الأول : تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري للفترة (2000-2017)

يعبر الميزان التجاري عن وضعية الدولة ازاء العالم الخارجي دائنة كانت أو مدينة، في مجال السلع المنظورة و غير المنظورة، و يتحدد رصيده باحتساب الفرق بين ايرادات الصادرات و مدفوعات الواردات .

الجدول رقم (III– 1) : تطور الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة :مليون دولار امريكي

هيكل التجارة الخارجية / السنوات	الواردات (CAF)	الصادرات (FOB)	الميزان التجاري	معدل التغطية %	تطور الواردات (%)	تطور الصادرات(%)	تطور الميزان التجاري %
2000	9173	22031	12858	240	-	-	-
2001	9940	19132	9192	192	8.36	-13.16	-28.51
2002	12009	18825	6816	157	20.81	-1.6	-25.84
2003	13534	24612	11078	182	12.7	30.74	62.52
2004	18308	32083	13775	175	35.27	30.35	24.34
2005	20357	46001	25644	226	11.19	43.38	86.16
2006	21456	54613	33157	255	5.4	18.72	29.3
2007	27631	60163	32532	218	28.78	10.16	-1.9
2008	39479	79298	39819	201	42.88	31.8	22.4
2009	39294	45194	5900	115	-0.47	-43.01	-85.18
2010	40473	57053	16580	141	3	26.24	181
2011	47247	73489	26242	156	16.74	28.81	58.27
2012	50376	71866	21490	143	6.21	-12.17	-18.1
2013	55028	64974	9946	118	8.45	-9.59	-53.71
2014	58580	60054	-1474	103	6.45	-7.57	-114.82
2015	51702	34668	-17034	67	-11.74	-42.28	-1055
2016	46727	28883	-17844	62	-9.62	- 16.68	4.75
10اشهر 2016	38877	24487	-17390	63	-	-	-
10 اشهر 2017	38177	28671	-9506	75	-1.80	17.09	

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي و الاحصائيات (CNIS)

التحليل :

يتضح من خلال الجدول رقم **(III– 1)** أن الميزان التجاري الجزائري مر بفترتين مختلفتين :

- **الفترة الأولى (2000- 2014)** : حيث سجل فائضا طيلة هذه الفترة ولكن بقيم متذبذبة، فتارة فائض بنسبة عالية و تارة أخرى منخفضة، وهذا نتيجة تذبذب حركة الصادرات و الواردات، حيث انخفض رصيده من 12858 مليون دولار أمريكي سنة 2000 إلى 6816مليون د.أ سنة 2002، أي بمعدل تغطية قدرة 157%، وهذا بفعل تراجع الصادرات الجزائرية في سنتي 2001 و 2002 بنسبة 13.16% و 1.60% على التوالي بسبب انخفاض أسعار البترول بفعل أحداث 11 سبتمبر 2001، لتعود الأسعار للارتفاع سنة 2003 و يتحسن معها الميزان التجاري الى 11078 مليون د.أ بفعل تحسن الصادرات .

إلا أن الانخفاض الكبير كان سنة 2009 بحوالي5900 مليون د.أ، أي بمعدل تغطية 115%، وهذا نتيجة الانخفاض الكبير للصادرات السلعية الاجمالية بفعل الأزمة المالية العالمية و انخفاض أسعار البترول إلى حوالي 47 دولار للبرميل بعدما كان 133.19 دولار للبرميل قبل ستة أشهر فقط، بسبب تناقص الطلب العالمي عليه، خاصة من بعض الشركاء التجاريين كإيطاليا و هولندا، فقد أثبتت هذه الأزمة فعلا هشاشة الاقتصاد الجزائري المرتبط بتصدير المحروقات .

عرف بعد ذلك الميزان التجاري فائضا متزايدا وصل إلى حوالي 21490مليون د.أ سنة 2012، بفعل تحسن أسعار المحروقات من جهة، والتسهيلات الجمركية الممنوحة للمتعاملين الاقتصاديين خاصة المعتمدين منهم بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 12-93 في 1مارس 2012، إضافة لمختلف التسهيلات في إطار الشراكة مع الاتحاد الاوروبي في مجال الاجراءات و التعريفات و الرسوم الجمركية .

- **الفترة الثانية (2014-2017):** عاود الميزان التجاري الانخفاض في عام 2014 إلى حوالي 1474 مليون دولار .أ. وهذا بسبب تراجع حجم الصادرات بنسبة 7.57%، و ارتفاع حجم الواردات إلى 6.45% وذلك بسبب :
  - ✓ الانخفاض القياسي لأسعار البترول في أواخر سنة 2014 ؛
  - ✓ الإفراط في التسهيلات الممنوحة للمتعاملين من قبل مصالح الجمارك، من حيث الإجراءات والرسوم و التعريفات الجمركية.
  - ✓ الآثار السلبية للشراكة الاوروميتوسطية، والتي أدت إلى تحرير الواردات الصناعية الأوروبية إلى الجزائر من الرسوم الجمركية و ارتفاع الواردات عموما .
  - ✓ ضعف الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، خاصة إلى أوروبا بحكم الشراكة المبرمة بسبب أن الاتحاد الأوروبي يعتمد على معايير صحية و بيئية و فنية وهذا مالا تتوفر علية البضائع الجزائرية .

و يمكن ترجمة أرقام الجدول إلى الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (III - 3) : تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (2000-2016)

الوحدة :مليون دولار امريكي

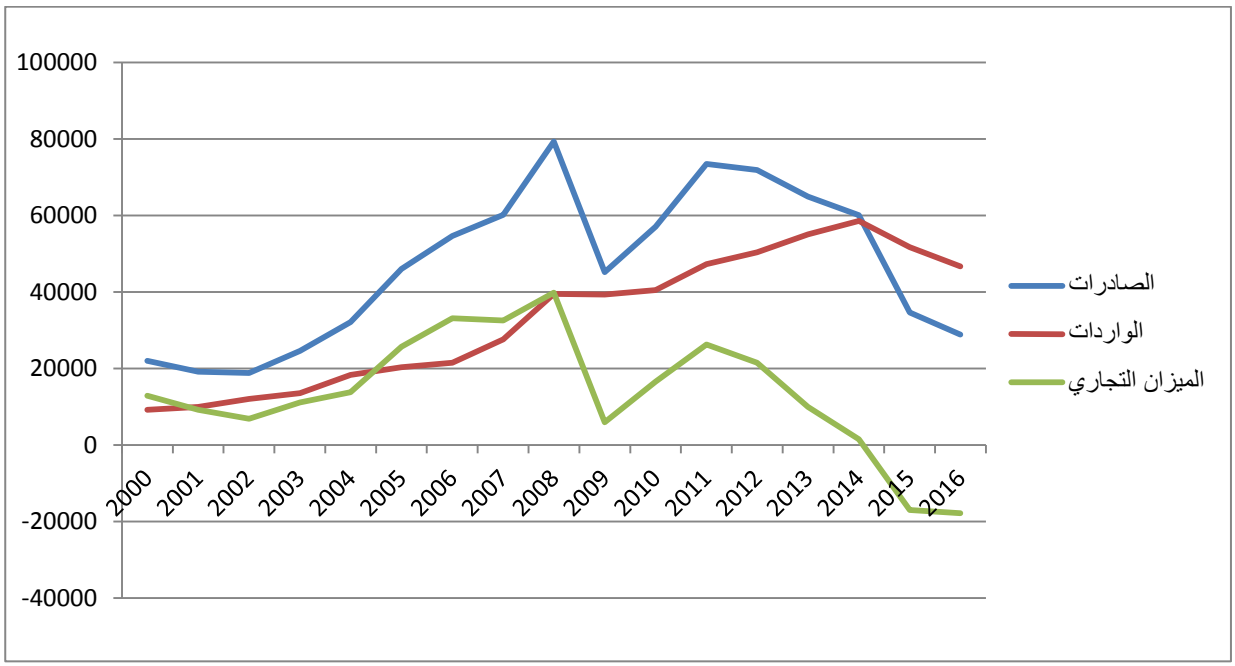

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (III – 1)

المطلب الثاني : تحليل تطور الصادرات الجزائرية للفترة (2003-2017)

سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل تطور الصادرات ، وذلك بتقديم قراءة لتطور صادرات المحروقات و أخرى لخارج المحروقات ثم تقديم الهيكل السلعي للصادرات ،بالإضافة إلى التوزيع الجغرافي لها .

الفرع الأول :تحليل صادرات المحروقات و خارج المحروقات للفترة (2003 – 2017)

إن الصادرات الجزائرية للمحروقات وخارج المحروقات خلال الفترة (2003 – 2017)، شهدت تقلبات حيث تميزت بالارتفاع البسيط و المستمر خلال عشر (10) سنوات الأولى بداية من 2003، لتعاود انخفاضها التدريجي بداية من نهاية 2014، وذلك في ظل تقلص حركة الصادرات بصفة عامة على المستوى الدولي، بسبب الأزمة العالمية التي ضربت كل اقتصاديات الدول، إضافة إلى انهيار أسعار المحروقات منتصف سنة 2014، و يمكن رؤية حركتها خلال هذه الفترة حسب ما يبينه الجدول أدناه .

الجدول رقم (III – 2) : تطور صادرات المحروقات وخارج المحروقات خلال الفترة (2003-2017)

الوحدة : مليون دولار امريكي

البيان / السنوات	صادرات خارج المحروقات	معدل التطور	صادرات المحروقات	الصادرات الكلية	حصة صادرات المحروقات (%)	حصة صادرات خارج المحروقات (%)	%متوسط الصادرات خ م	%متوسط صادرات المحروقات
2003	673	-	23939	24612	97.27	2.73	2.47	97.53
2004	781	16.05	31302	32083	97.57	2.43		
2005	907	16.13	45094	46001	98.03	1.97		
2006	1184	30.54	53429	54613	97.83	2.17		
2007	1332	12.5	58831	60163	97.79	2.21		
2008	1937	45.42	77361	79298	97.56	2.44		
2009	1066	-44.97	44128	45194	97.64	2.36		
2010	1526	43.12	55527	57053	97.33	2.67		
2011	2062	35.12	71427	73489	97.20	2.8		
2012	2187	6.06	69804	71866	96.04	2.96		
2013	2014	-7.91	62960	64974	97.90	3.10	4.76	95.24
2014	2582	28.20	60304	62886	95.90	4.10		
2015	1969	-23.74	32699	34668	94.32	5.68		
2016	1781	-5.54	27102	28883	93.84	6.17		
10 اشهر 2016	1444	-	23043	24487	94.10	5.90	5.55	94.45
10 اشهر 2017	1493	3.40	27178	28671	94.80	5.20		

المصدر:من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات CNIS، DGD

1) بالنسبة لصادرات قطاع المحروقات :

- **الفترة 2003-2009** : نلاحظ من الجدول رقم **(III–2)** الارتفاع المستمر لصادرات المحروقات، حيث قدرت ب 23939 مليون دولار سنة 2003 لتصل قيمتها 77361 مليون دولار سنة 2008 ، أي بنسبة 97.56% من إجمالي الصادرات، لتنخفض بعدها إلى 44128 مليون دولار أمريكي سنة 2009، أي بنسبة انخفاض مقدرة ب(-43.01%)، وذلك بسبب نقص الطلب عليه بفعل الأزمة العالمية، و رغم ذلك فقد كانت تغطي ما نسبته 97.64% من إجمالي الصادرات.

❖ **الفترة(2010-2016)** : عادت الصادرات للارتفاع بداية من 2010 بمقدار 55527 مليون دولار بعد صعود أسعار النفط في الأسواق الدولية، لتبلغ ما قيمته 62886 مليون دولار في نهاية 2014، لتعرف انخفاض قياسي سنة 2015 إلى32699 مليون دولار بنسبة انخفاض (48%)، ثم إلى حدود 27102 مليون دولار سنة 2016، بسبب تراجع سعر البترول إلى 52 دولار للبرميل، وتناقص الطلب العالمي عليه، وهذا بفعل [1]:

- ارتفاع انتاج الولايات المتحدة .أ من النفط، حيث وصل سنة 2014 إلى 12 مليون برميل يوميا؛

- ارتفاع سعر صرف الدولار إلى مستويات قياسية؛

- سياسات الأوبك الرافضة لتقليص حجم الانتاج لامتصاص الفائض المقدر ب 2مليون برميل، وذلك خوفا من فقدان حصتها لصالح الدول المنافسة كروسيا و ايران .

❖ **الفترة (2016-2017)** : من خلال مقارنتنا للعشر أشهر الأولى لسنة 2017 مع نظيرتها لسنة 2016، فإننا نلاحظ عودة التحسن التدريجي لصادرات المحروقات من 23043 مليون دولار سنة 2016 ، إلى حدود 27178 مليون دولار.أ سنة2017، وذلك بعد التحسن التدريجي لأسعار النفط في الأسواق الدولية، خاصة بعد قرار منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) بتسقيف الانتاج لرفع سعر البرميل.

2) بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات :

❖ **الفترة (2003-2013)** : عند تحليلنا للجدول **(III–2)**، نلاحظ أن الصادرات خارج المحروقات في تزايد مستمر بداية من 2003 حيث كانت 673 مليون دولار ثم أخذت في التزايد التدريجي حتى 2008 أين بلغت مستوى 1937 مليون دولار.أ، لتتراجع بنسبة (44.97%)واستقرارها عند 1066 مليون دولار .أ سنة 2009، وذلك بسبب نقص الطلب العالمي بفعل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 و تبعياتها. بعد ذلك نلاحظ تحسن نسبي للصادرات إلى 1526 مليون دولار سنة2010، أي بنسبة ارتفاع 43.12% ، لتواصل ارتفاعها إلى غاية 2012 بإجمالي صادرات 2187 مليون دولار امريكي، لتعرف انخفاض طفيف سنة 2013 بنسبة 7.91%. ثم لترتفع من جديد الى ما قيمته 2582 مليون د.أ سنة2014 بارتفاع نسبته 28.20%.

ترجع أسباب التحسن و الزيادة النسبية للصادرات خارج المحروقات في هذه الفترة، إلى إجراءات التأطير والمرافقة لجهاز الانتاج المتخذة من قبل الادارة الجمركية في إطار الإصلاحات الجمركية، ومن بينها ما يلي :

- **سنة 2010** : قيام الإدارة الجمركية بتوقيع الشراكة لتبسيط و تسهيل الاجراءات الجمركية مع الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة **(CACI)**، والوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية **(ALGEX)**، لبعث الحوار مع المتعاملين الاقتصاديين الناشطين في مجال التصدير خارج المحروقات، من أجل الفهم الجيد لانشغالات وصعوبات كل طرف لمواجهتها و إيجاد الحلول المساعدة على دعم و تنمية الصادرات خارج المحروقات ؛
- **سنة 2012** :القيام بالتنسيق مع نفس الهيئات السابقة بالمصادقة على جدول لقاءات تجمع مصالح الجمارك و المتعاملين الاقتصاديين، حسب قطاعات النشاط بهدف دراسة و تحليل و مناقشة تطلعات المتعاملين

[1] - أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية ، العدد 03/ 2016 .

وانشغالاتهم بدقة، و تخصيص الحلول المناسبة لكل قطاع، حيث كانت تهدف هذه الاجراءات إلى دعم وتشجيع المؤسسات الوطنية على الاستثمار، من خلال تبسيط و تسهيل الإجراءات الجمركية ؛

- **سنة 2013** :القيام بأحدث الاصلاحات الجمركية، بمرافقة المتعامل الاقتصادي، ومنحه الاعتماد واستفادته من إجراءات جمركية خاصة تسهل له عمليات الاستيراد و التصدير، ما يوفر له الوقت ويخفض له التكلفة.

❖ **الفترة 2014-2017** : بعدما كانت الصادرات في حدود 2582 مليون دولار سنة 2014، تراجعت في السنة الموالية بنسبة 23.74% لتبلغ 1969 مليون د.أ، وفي 2016 انخفضت إلى حدود1781 مليون دولار .

بعد ذلك نلاحظ عودة التحسن لقيمة الصادرات في 2017 بنسبة 3.40 %، أي من 1444 مليون دولار في 2016 إلى 1493 مليون دولار في 2017، وهذا بسبب بدا تعافي أسعار المحروقات من جهة، والاجراءات التحفيزية الممنوحة من طرف إدارة الجمارك من خلال قانون الجمارك الجديد رقم 04/17، والذي يعتبر أحد أهم التدابير لتطبيق المخطط الاستراتيجي الجمركي 2016-2019، تماشيا مع التحولات الدولية الراهنة ومنها :

- التعجيل بالتخليص الجمركي و منح فترة زمنية لإتمام إجراءات السداد بعد التخليص؛
- إصلاح النظام الجمركي المعلوماتي و تبسيط إجراءات تحويل الحاويات؛
- خلق رواق أخضر للمصدرين للخضر و الفواكه و السلع سريعة التلف؛
- منح امتيازات ومزايا أخرى للمتعاملين الاقتصاديين خاصة بتبسيط و تنسيق الاجراءات الجمركية، والإعفاء من الرسم على القيمة المضافة من خلال تقديم شهادة الإعفاء الاصلية .

الشكل رقم (III - 4) : تطور صادرات المحروقات و خارج المحروقات للفترة 2003-2017

الوحدة : مليون دولار امريكي

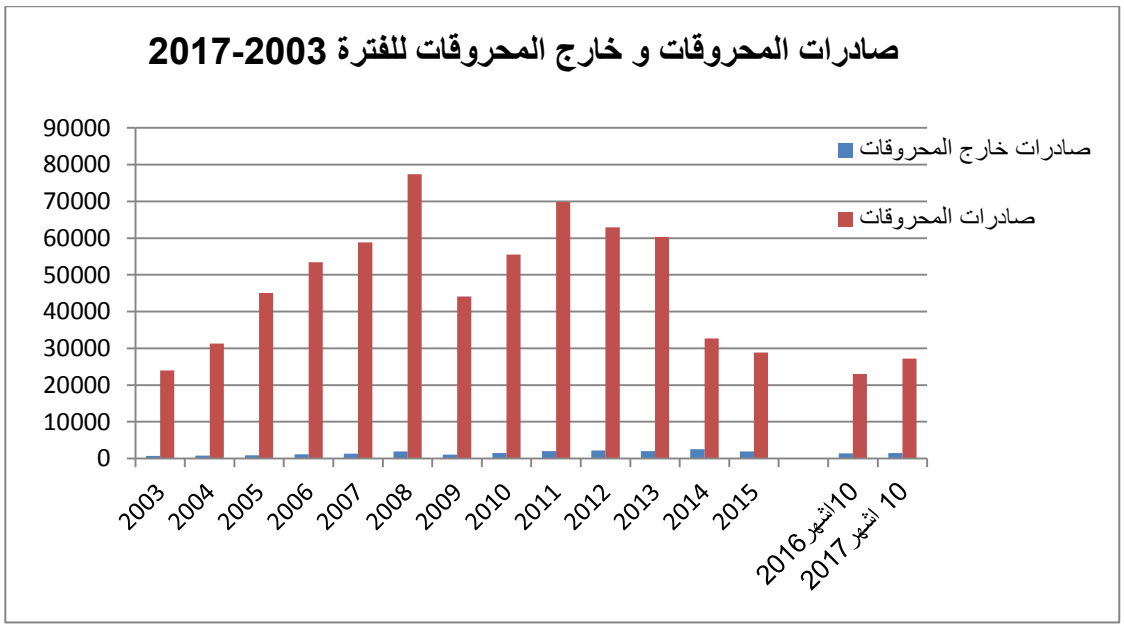

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (III – 2)

الفرع الثاني : تطور الصادرات الجزائرية حسب مجموعة الاستعمالات

يعكس الهيكل السلعي للمبادلات التجارية للدولة جوانب هامة من التطور الاقتصادي، حيث ينعكس الهيكل الانتاجي لاقتصاد ما على التركيب السلعي لصادرات الدولة وواردتها .

سنوضح في الجدول الموالي التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات كما يلي :

الجدول رقم (III – 3) :تطور التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2005-2017)

الوحدة : مليون دولار امريكي

البيان / السنوات	طاقة و محروقات (زيوت التشحيم)	صادرات خارج المحروقات	المواد الغذائية	مواد أولية	مواد نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية	المجموع
2005	45094	907	67	134	651	-	36	19	46001
2006	53429	1184	73	195	828	1	44	43	54613
2007	58831	1332	88	169	993	1	46	35	60163
2008	77361	1937	119	334	1384	1	67	32	79298
2009	44128	1066	113	170	692	-	42	49	45194
2010	55527	1526	315	94	1056	1	30	30	57053
2011	71427	2062	355	161	1496	-	35	15	73489
2012	69804	2187	315	168	1527	1	32	19	71866
2013	62960	2014	402	109	1458	-	28	17	64974
2014	60304	2582	323	109	2121	2	16	11	60054
النسبة%	**94.54%**	**5.46**	**0.51%**	**0.18%**	**3.73%**	**0**	**0.02%**	**0.02%**	**%100**
2015	32699	1969	235	106	1597	1	19	11	34668
2016	27102	1781	327	84	1299	-	53	18	28883
النسبة %	**%94.10**	**%5.9**	**%0.88**	**%0.30**	**%4.55**	**0**	**%0.11**	**0.04%**	**%100**
10 اشهر 2016	45094	907	67	134	651	-	36	19	46001
10 اشهر 2017	53429	1184	73	195	828	1	44	43	54613

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على احصائيات موقع المركز الوطني للإعلام الالي و الاحصائيات (CNIS)

التحليل :

عند قراءتنا للجدول رقم **(III – 3)** يمكننا استخلاص بعض النقاط المتعلقة بالصادرات الجزائرية، حيث نلاحظ أن الصادرات من المواد النفطية (طاقة و زيوت التشحيم) تمثل أعلى نسبة خلال فترة 2005-2017 بأكثر من 94% .

أما في ما يخص الصادرات خارج المحروقات فتمثل نسبتها بحوالي 6 %، حيث تتشكل من المواد نصف مصنعة بالدرجة الأولى بأكثر من 4%، متمثلة في الحديد و الفولاذ إلى غير ذلك، تليها المواد الغذائية وفي هذا الميدان فإن مجمع **"سيفيتال"** يعتبر من بين أكبر مصدري المواد الغذائية، فهو يعتبر من أهم المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين لدى الجمارك، حيث تمنح له كامل الامتيازات و التسهيلات الجمركية المنصوص عليها في إطار سياسة تشجيع الصادرات، أما المنتوجات الأخرى المتمثلة في التجهيزات الفلاحية والصناعية فتبقى شبه منعدمة، نظرا لأن المنتوجات المحلية تبقى غير قادرة على منافسة نظيراتها الأجنبية من حيث السعر والجودة، أما ضعف المواد الخام و الاستهلاكية فيرجع أسبابها إلى ضعف القدرات الانتاجية .

و أما في 2017 فنلاحظ ارتفاع طفيف للصادرات خارج المحروقات مقارنة ب2016، نظرا للتحسن التدريجي لأسعار البترول من جهة، و للتسهيلات الجمركية المقدمة من جهة أخرى في إطار المخطط الاستراتيجي 2016-2017 .

و يمكننا توضيح هذا التطور السلعي للصادرات خارج المحروقات من خلال الشكل الموالي :

الشكل رقم (III- 5) : التطور السلعي للصادرات خارج المحروقات للفترة 2005-2017

الوحدة : مليون دولار امريكي

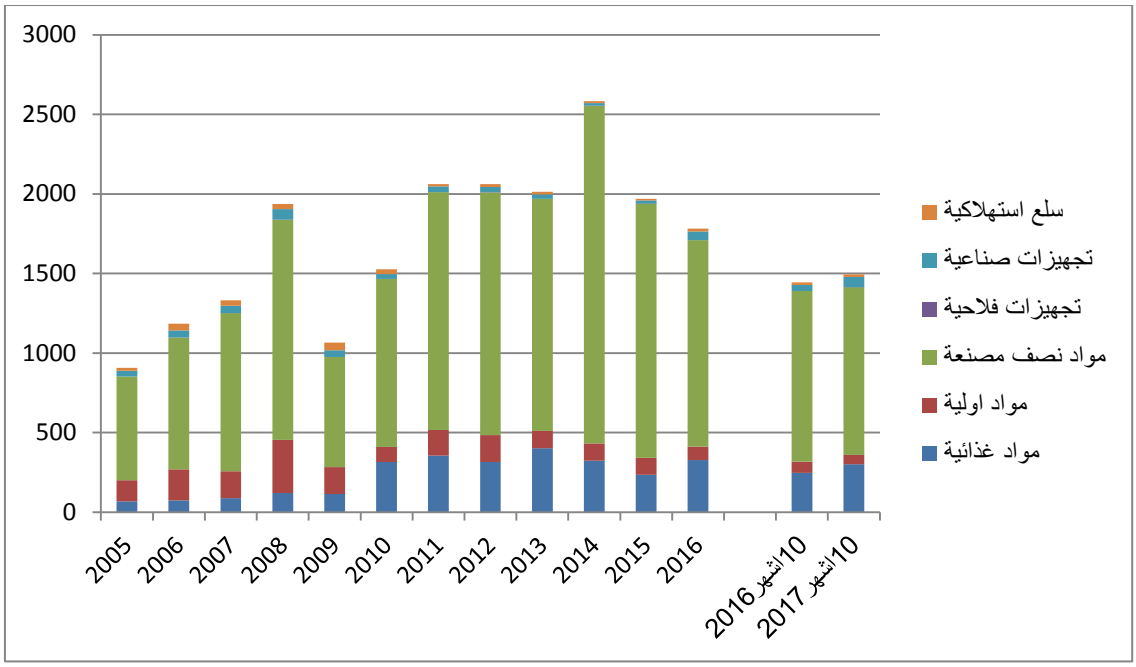

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (III – 3)

المطلب الثالث : تحليل تطور الواردات الجزائرية للفترة (2005-2017)

هنا تحديدا سوف يبرز لنا الدور الكبير الذي لعبته الإصلاحات و التسهيلات الجمركية المطبقة لفائدة المتعاملين الاقتصاديين ،إضافة إلى سياسات التفكيك الجمركي في إطار الشراكة الأوروبية بدرجة أولى، والذي سيؤدي إلى زيادة واردات الجزائر من دول الاتحاد باعتباره الممون الأول للجزائر، ما سوف يؤدي الى زيادة الواردات الاجمالية للجزائر، ثم تأتي بعد ذلك الشراكة العربية للتبادل الحر بوتيرة أقل.

الفرع الأول : تطور الواردات الجزائرية حسب مجموعة الاستعمالات

في الجدول الموالي يمكننا معرفة المجموعات الكبرى للمواد المستوردة، حيث يتبين لنا تبعية الاقتصاد الجزائري للخارج، لتحقيق الاكتفاء و تلبية متطلبات المستهلكين التي لا تتمكن السوق الوطنية من اشباعها .

الجدول رقم (III – 4) :تطور التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (2005-2017)

الوحدة : مليون دولار امريكي

البيان / السنوات	طاقة و محروقات (زيوت التشحيم)	المواد الغذائية	مواد أولية	مواد مصنعة نصف	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية	المجموع
2005	212	3587	751	4088	160	8452	3107	20357
2006	244	3800	843	4934	96	8528	3011	21456
2007	324	4954	1325	7105	146	8534	5243	27631
2008	594	7813	1394	10014	174	13093	6397	39479
2009	549	5863	1200	10165	233	15139	6145	39294
2010	955	6058	1409	10098	341	15776	5836	40473
2011	1164	9850	1783	10685	387	16050	7328	47247
2012	4955	9022	1839	10629	330	13604	9997	50376
2013	4385	9580	1841	11310	508	16194	11210	55028
2014	2879	11005	1891	12852	658	18961	10334	58580
النسبة%	**1.61**	**19.67**	**4.13**	**22.04**	**0.83**	**35.80**	**15.84**	**%100**
2015	2376	9316	1560	12034	664	17076	8676	51702
2016	1292	8224	1559	11482	501	15394	8275	46727
النسبة %	**%3.72**	**%17.82**	**%3.17**	**%23.89**	**1.18**	**%32.98**	**%17.22**	**%100**
10 اشهر 2016	1035	6812	1250	8866	403	12667	7844	38877
10 اشهر 2017	1491	7118	1220	9075	508	11717	7048	38177
النسبة %	**%3.28**	**%18.08**	**%3.20**	**%23.28**	**%1.18**	**%31.64**	**%19.32**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على موقع المركز الوطني للإعلام الآلي و الاحصائيات (CNIS)

التحليل :

من خلال قراءتنا للجدول **رقم (III – 4)**، يتبين لنا وجود سبعة مجموعات كبرى للمواد المستوردة ، حيث تتباين نسب أهميتها من مجموعة إلى أخرى، كما نسجل احتلال أربع مجموعات لأعلى نسبة من الواردات على مرور السنوات وهي على التوالي التجهيزات الصناعية، المواد نصف مصنعة، المواد الغذائية، والسلع الاستهلاكية، حيث يمكن تمييزها إلى فترتين كما يلي :

❖ **الفترة (2005-2014)** : نلاحظ أن قيمة الواردات في تزايد مستمر، وما يميزها هو تصدر الأربع مجموعات سالفة الذكر للصدارة، فتشكل مجتمعة ما نسبته 93.35 % من إجمالي واردات الفترة .

- حيث تأتي واردات التجهيزات الصناعية في الصدارة بما نسبته 35.80%، بانتقال قيمتها من 8452 مليون دولار .أ سنة 2005 إلى 18961 مليون دولار.أ سنة 2014، وهذا ما يعكس حاجة الاقتصاد الوطني لمنتجات التجهيز الصناعي في عملية التنمية، وذلك في إطار سياسة الانعاش الاقتصادي المنتهجة في الجزائر و التي تمثلت في برنامج دعم الانعاش الاقتصادي **PSRE** (2001-2005)، ثم البرنامج التكميلي له **PCSC**(2005-2009)، حيث انتقلت قيمة التجهيزات من 8452مليون دولار.أ في 2005 إلى حدود 15139مليون دولار في 2009، ثم برنامج توطيد النمو الاقتصادي **PCCE**(2010-2014)، حيث ارتفعت قيمتها إلى 18961 مليون دولار.أ سنة 2014، و تمثل وسائل النقل كالجرارات و النقل السياحي بصفة خاصة وتجهيزات الهاتف و الأجهزة الكترونية من للمعالجة الذاتية للمعلومات أهم هذه الواردات .
- ثم تأتي المواد النصف مصنعة بنسبة 22.04%، فسجلت زيادة متواصلة لوارداتها من 4088مليون دولار .أ سنة 2005 إلى 12852 مليون د.أ سنة2014، وترجع أسباب الزيادة إلى ما تقدمه إدارة الجمارك من تسهيلات و تحفيزات كالأنظمة الجمركية التي تشجع على التصنيع، إضافة إلى مختلف إجراءات التسهيل الممنوحة لاستيراد هذه المواد .
- تأتي المواد الغذائية ثالثة بنسبة 19.67%، فانتقلت من 3587مليون.د.أ سنة 2005 إلى 11005 مليون .د.أ سنة 2014، حيث سجلنا الارتفاع الكبير لها في سنة 2008 بقيمة 7813مليون.د.أ بسبب انخفاض أسعار المنتوجات في الأسواق العالمية، ثم لتستقر من جديد لتعاود الارتفاع إلى الذروة سنة 2011 بقيمة 9850 مليون .د.أ، بسبب ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية خاصة أسعار الذرة و القمح، لازدياد الطلب عليهما داخليا بفعل ارتفاع عدد السكان و عجز او لقطاع الفلاحي على تلبية حاجيات السكان .
- يليها المواد الاستهلاكية بنسبة 15.84% حيث ارتفعت من 3107مليون د .أ سنة 2005 إلى 10334 مليون .د.أ سنة 2014، وهي تمثل سلع استهلاكية غير غذائية و تأتي السيارات السياحية في الصدارة بنسبة 39.71%، ثم تليها الأدوية ب22.4% ثم ثلاجات وأثاث وإطارات مطاطية و غيرها (النسبة حسب إحصائيات واردات هذه المواد لسنة 2012).

أما فيما يخص المجموعات الأخرى من الواردات، فهي مستمرة بنسب ضئيلة متمثلة في المواد الخام ب4.13% للفترة، الطاقة و المحروقات ب 1.61%، وتجهيزات فلاحية ب0.83%، حيث نقص استيراد هذه الأخيرة ليس مرده إلى وجود إمكانيات في هذا المجال، و إنما لنقص الاهتمام بهذا القطاع، كما نفسر الزيادة المستمرة لها إلى سياسة الإصلاح الزراعي التي تبنتها الحكومة لتطوير القطاع .

إن الارتفاع المستمر للواردات سببه أيضا تلك الإجراءات والتسهيلات المقدمة للمتعاملين الاقتصاديين ، في إطار سياسة الانفتاح و وبرنامج 2007-2010 لعصرنة القطاع تماشيا مع التطورات الاقتصادية الدولية ، و تطبيقا لمحتوى الاتفاقيات الأوروبية و العربية خاصة في مجال تخفيض وإلغاء الرسوم الجمركية، و التي نوجزها فيما يلي :

- تحرير القيود الخارجية من القيود التعريفية و غير التعريفية ؛
- التسهيلات الممنوحة للمستوردين من قبل مصالح الجمارك، من حيث التخفيض في معدلات التعريفة الجمركية و التسهيلات الموضوعة على مستوى الإجراءات ؛
- مواصلة سياسة التخفيض و الإلغاء التدريجي للحقوق و الرسوم الجمركية بموجب الاتفاقيات المبرمة، أو عن طريق منح الامتيازات الجبائية ؛
- إدخال الوسائل الحديثة للتسيير و الرقابة باستعمال التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال و الكاشفات و الوسائل الجوية و غيرها ،في صورة نظام (SIGAD) ؛
- الامتيازات الاضافية الممنوحة للمتعاملين الاقتصاديين المعتمدين، و الأولويات و الرخص الممنوحة لهم كرخص التسهيلات الجمركية، رخص الأمن و الأمان، الجمركة عن بعد و توجيه البضائع نحو الرواق الأخضر.
- فك الاختناق عن الموانئ خاصة ميناء الجزائر وذلك بتهيئة بنى قاعدية خارج الموانئ موجهة لاستقبال الحاويات العالقة (مستودعات سيدي موسى، وهران، عنابة)؛
- تعميم الأنظمة الجمركية وتعميم استخدام الأروقة الثلاثة على مختلف المكاتب الجمركية و الذي بدأ تطبيقه بميناء الجزائر في سبتمبر 2004 في إطار تسهيل إجراءات الجمركة .

و فيما يخص النقطة الأخيرة المتعلقة بالأنظمة الاقتصادية الجمركية، فنشير هنا إلى الأهمية التي أصبحت تحتلها هذه الأنظمة لدى المتعاملين الاقتصاديين، و الدور الكبير الذي أضحت تقدمه في سبيل ترقية التجارة الخارجية، خاصة بعد استحداث مديرية الأنظمة الجمركية الاقتصادية سنة 2008 ضمن الاصلاحات الجمركية المتبعة لترقية التجارة الخارجية. حيث يمكننا إبراز تزايد أهمية استعمال الأنظمة الاقتصادية لدى المتعاملين الاقتصاديين، كما يوضحه الجدول الموالي :

الجدول رقم (III- 5) : تطور استعمال الأنظمة الاقتصادية الجمركية للفترة (2005 – 2012)

الوحدة : مليار دينار جزائري

أنواع الأنظمة / السنوات		2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
العبور الداخلي 1500	عدد التصريحات	1496	1702	2460	3132	3638	4816	3714	4243
	النسبة %	5.74	5.99	7.41	7.43	8.25	10.17	8.73	10.75
	قيمة التصريحات	12.5	15.9	43.9	34.9	71.5	140.2	113.3	142
نظام المستودعات	عدد التصريحات	15310	16140	18389	24962	24696	25682	23180	23542
	النسبة %	**58.72**	**56.78**	**55.42**	**59.25**	**56.02**	**54.24**	**54.48**	**59.66**
	قيمة التصريحات	197.6	210.7	263.4	380.6	400.7	413.5	360	417.5
القبول المؤقت 48	عدد التصريحات	6457	7981	10013	11657	13533	14566	13316	9057
	النسبة%	**24.76**	**26.08**	**20.18**	**27.67**	**30.7**	**30.76**	**31.3**	**22.95**
	قيمة التصريحات	48.1	64.3	84.3	93.5	144.8	144.5	115.4	77.2
التصريح المؤقت 36	عدد التصريحات	2811	2602	2318	2381	2220	2287	2337	2619
	النسبة%	10.78	9.15	6.99	5.65	5.03	4.83	5.49	6.64
	قيمة التصريحات	16	16.3	14.6	16.2	18.9	31.4	19.4	18.7
عدد التصريحات لجميع الأنظمة		26074	28425	33180	42132	44087	47351	42547	39461

المصدر: إحصائيات مقدمة من طرف (CNIS)، 2012.

التحليل :

من خلال الجدول(**III- 5**) فإن أنظمة المستودعات تمثل أعلى نسبة استخدام لكل سنة، و بمتوسط استخدام 56.82 % للفترة، ثم يليه نظام القبول المؤقت بمتوسط 28.3 % للفترة، و بعده نظام العبور بمتوسط 8.06%، ليأتي نظام التصدير المؤقت كآخر نظام يتم اختياره . كما أن عدد التصريحات في كل من الأنظمة الثلاثة هو في تزايد مستمر ما عدا الانخفاض الذي سجل سنتي 2011 و 2009 على التوالي .

الشكل رقم (III- 6) : تطور استعمال الأنظمة الاقتصادية الجمركية للفترة (2005 – 2012)

الوحدة : مليار دينار جزائري

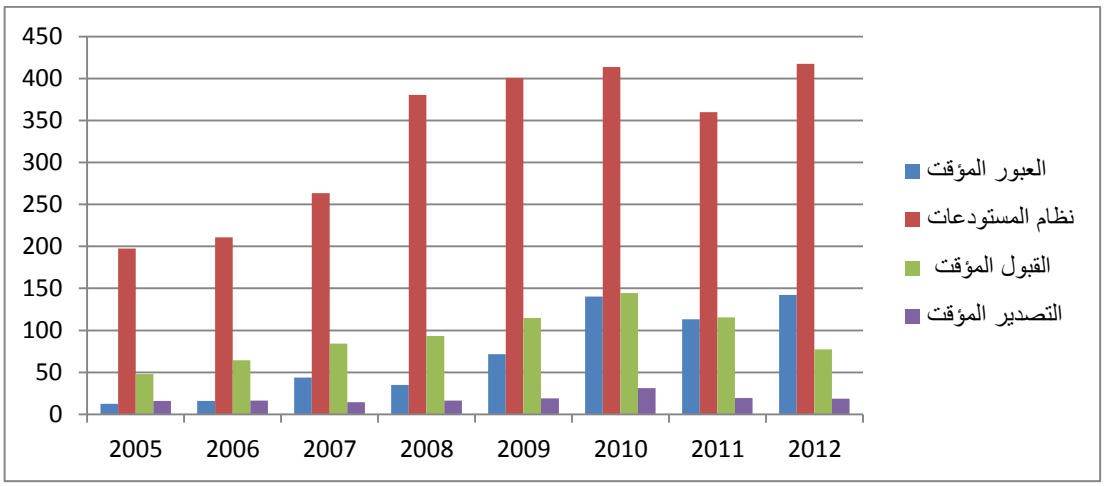

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (III- 5)

❖ **الفترة (2015-2017) :** تبدأ قيمة الواردات في التناقص في هذه الفترة لكامل المجموعات السبعة للمواد المستوردة، كما نلاحظ احتفاظ المجموعات الأربعة للمواد المستوردة لصدارتها .

- بالنسبة للتجهيزات الصناعية فقد انخفضت من 18961 مليون دولار.أ سنة 2014 إلى 11717 مليون دولار.أ سنة 2017، أي بنسبة انخفاض تقدر ب 31.64% .
- أما المواد النصف مصنعة فقد شكلت نسبة 23.28%، حيث انخفضت من 12852 مليون دولار.أ سنة 2014 إلى 9075 مليون .د.أ سنة 2017 بانخفاض قدره 3777 مليون دولار.أ .
- و أما المواد الغذائية فبلغت نسبتها 18.08%، حيث تراجعت إلى 7118مليون.د.أ سنة 2017 ، بعدما كانت 11005 مليون .د.أ سنة 2016، أي بانخفاض قدره 3887 مليون .د.أ .
- كما شكلت السلع الاستهلاكية ما نسبة 19.32% لتستقر في حدود 7048 مليون د.أ بعدما كانت 10334 مليون .د.أ سنة 2014، بقيمة انخفاض 3286مليون د.أ .

تكمن أسباب هذا الانخفاض في حجم الواردات بالإضافة إلى الأسباب سابقة الذكر و منها:

✓ انهيار أسعار المحروقات في أواخر سنة 2014 ؛

✓ عودة الجزائر إلى سياسة القيود الكمية مؤقتا، خاصة بعد حصولها على تمديد للفترة الانتقالية الممنوحة من الاتحاد الأوروبي لعمليات التفكيك الجمركي إلى غاية 2020؛

✓ تدعيم الأرضية المعلوماتية "سيقاد " بكل المعطيات الخاصة برخص الاستيراد الجديدة الصادرة ما بعد 2016، وهو الإجراء الذي يسمح بوضع حد للتحايل أو تزوير التراخيص؛

✓ تفعيل دور لجنة متابعة التجارة الخارجية و التي أنشأت بموجب القرار رقم 429/09[1] الصادر في 2009/12/30، مهمتها متابعة و تحليل التدفقات للمبادلات التجارية و عقلنة الواردات واقتراح جميع التدابير لتطهير و تنظيم النشاط التجاري الخارجي و التقييم الدوري للمعطيات الخاصة به .

إلا أنه رغم هذا الانخفاض للواردات إلا أنها تبقى عالية، وهذا لتلبية الطلب المحلي المتزايد على مختلف المواد و السلع خاصة الاوروبية منها، إضافة إلى مختلف الإعفاءات و التخفيضات للرسوم الجمركية في إطار التزاماتها لعقود الشراكة المبرمة و مساعيها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وعديد التسهيلات الجمركية المقررة في إطار المخطط الاستراتيجي الجمركي 2016-2019 و التي تم ذكرها سابقا، إضافة لحاجة البلاد لمختلف المواد و السلع التي تدخل ضمن المتطلبات الأساسية لعملية التنمية و النهوض بباقي القطاعات .

[1] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد2009/77، الصادر بتاريخ 30ديسمبر2009 ص7

الشكل رقم (III- 7) : التطور السلعي للواردات الجزائرية للفترة 2005-2017

الوحدة : مليون دولار امريكي

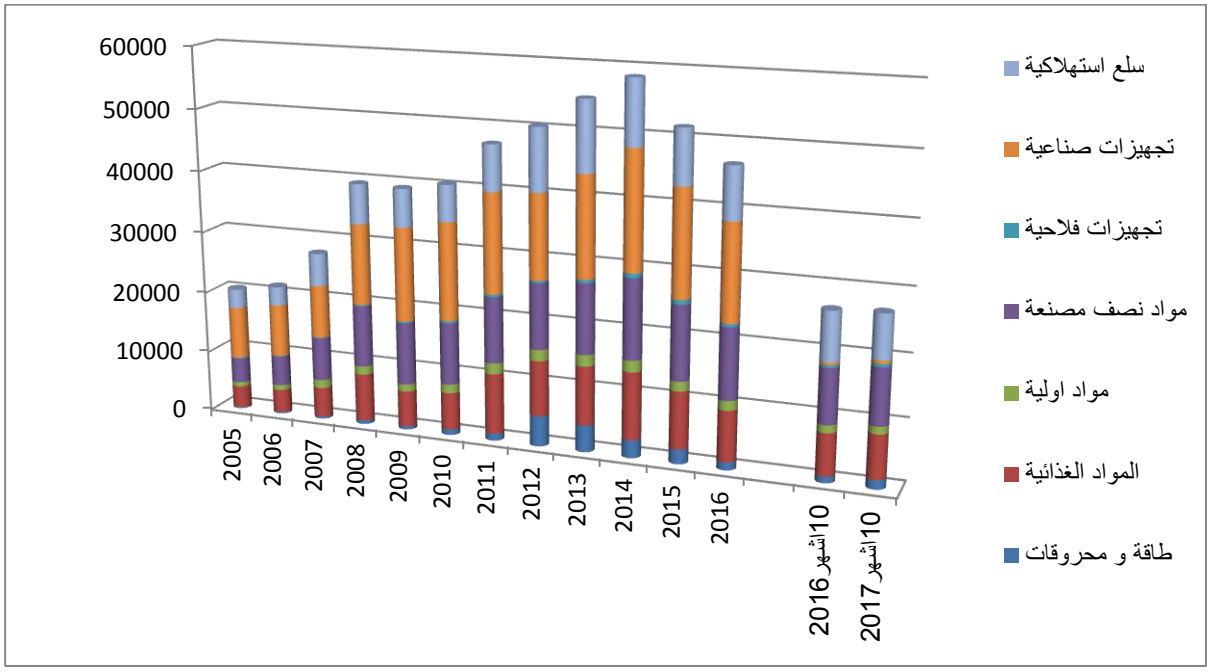

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (III – 4)

الفرع الثاني : توزيع الواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية

يمكننا معرفة توزيع الواردات حسب المناطق الاقتصادية من خلال قراءتنا للجدول الموالي:

الجدول رقم (III – 6) :تطور الواردات حسب المناطق الاقتصادية للفترة (2005- 2016)

الوحدة : مليون دولار امريكي

البلدان / السنوات	O.C.D.E	بلدان اوروبية اخرى	أمريكا الجنوبية	آسيا	أوقيانوسا	البلدان العربية	بلدان المغرب العربي	افريقيا	الاتحاد الأوروبي	المجموع
2005	3506	1058	1249	2506	31	387	217	148	11255	20357
2006	3738	777	1281	3055	-	493	235	148	11729	21456
2007	5363	715	1672	4318	-	621	284	231	14427	27631
2008	7245	659	2179	6916	-	705	395	395	20985	39479
2009	6435	728	1866	7574	2	1089	478	350	20772	39294
2010	6519	388	1380	8280	-	1262	544	396	20704	40473
2011	6219	579	3931	8873	-	1760	691	578	24616	47247
2012	6160	1652	3590	9538	-	1555	807	741	26333	50376
2013	6965	1213	3466	10623	-	2414	1029	594	28724	58028
2014	8436	886	3815	12619	-	1962	738	440	29684	58580
2015	7363	1225	2822	11850	-	1918	680	359	25485	51702
2016	6295	909	2857	11618	-	1934	697	238	22179	46727
المجموع	**74244**	**10789**	**30108**	**97770**	**33**	**16100**	**6795**	**4318**	**256894**	**497051**
%	**14.93**	**2.17**	**6.06**	**19.67**	**0≈**	**3.24**	**1.36**	**0.87**	**51.68**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات موقع المركز الوطني للإعلام الآلي و الاحصائيات **(CNIS)**

التحليل :

يظهر لنا الجدول رقم **(III – 6)** بأن أغلب التبادلات الخارجية الخاصة بالواردات تبقى تتصدرها دول الاتحاد الأوروبي و بفارق كبير عن الدول الأخرى على النحو التالي :

1) **دول الاتحاد الأوروبي :** تحتل الصدارة طيلة فترة الدراسة (2005-2016) بنسبة 51.68% ، وذلك لأسباب تاريخية و طبيعية و جغرافية واقتصادية ، حيث سجلت وارداتها 11255 مليون د.أ سنة 2005 لتبلغ أقصى قيمة لها سنة 2014 ب29684 مليون د.أ ، لتعرف بعد ذلك تراجع بسيط للأسباب سالفة الذكر إلى حوالي 22179 مليون د.أ سنة 2016 بانخفاض قدره 7505 مليون د.أ .

كما نلاحظ الارتفاع المفاجئ للواردات ما بين سنتي 2007 حيث كانت 14427 مليون الى20985مليون د.أ سنة 2008 ،وذلك نتيجة دخول عملية التفكيك الجمركي على المنتجات الصناعية حيز التنفيذ في 1سبتمبر 2007 ،و ارتفاع الطلب المحلي على السلع المستوردة تطبيقا لبرامج الانعاش الاقتصادي .

2) **دول القارة الآسيوية (دون الدول العربية):** تحتل الوصافة بنسبة 19.67% ، بقيمة 2506 مليون دولار.أ سنة 2005 ،لتعرف ارتفاع مستمر إلى غاية 2014 بقيمة 12619مليون دولار.أ ، لتتراجع بعد ذلك إلى 11618 مليون دولار.أ سنة 2016 بانخفاض قدره 1001 مليون دولار.أ.

3) **منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية دون الدول الأوروبية (OCDE):** تأتي ثالثة بنسبة 14.93% حيث سجلت قيمتها من 3506مليون د.أ سنة2005 الى 6295مليون د.أ سنة 2016 ، ويتم التبادل مع هذه المنطقة مع الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة أكثر من 95% ثم تليها تركيا في حدود 2% . للإشارة فإن هذه المناطق تضم أكبر الدول الصناعية المتقدمة المسيطرة على التجارة الدولية .

4) **باقي الدول الأخرى :** يظهر الجدول ضعف التعامل معها ،الأوروبية بنسبة 2.17%، و دول أمريكا الجنوبية ب 6.06%، و أوقيانوسيا ب 0.006% سواء لاختلاف الأذواق أو بعد المسافة .

وأما الدول العربية ب 3.24%، و دول المغرب العربي ب 1.36%، دول افريقيا 0.87%، فيعود ذلك لتماثل و تشابه الهيكل الاقتصادي و الانتاجي لهذه الدول، فهي تتخصص في انتاج وتصدير السلع الأولية و المعدات التجهيزية الصناعية إضافة لغياب استراتيجية تكاملية بين هذه الدول .

الشكل رقم (III- 8) : تطور الواردات الجزائرية حسب التوزيع الجغرافي للفترة 2005-2016

الوحدة : مليون دولار امريكي

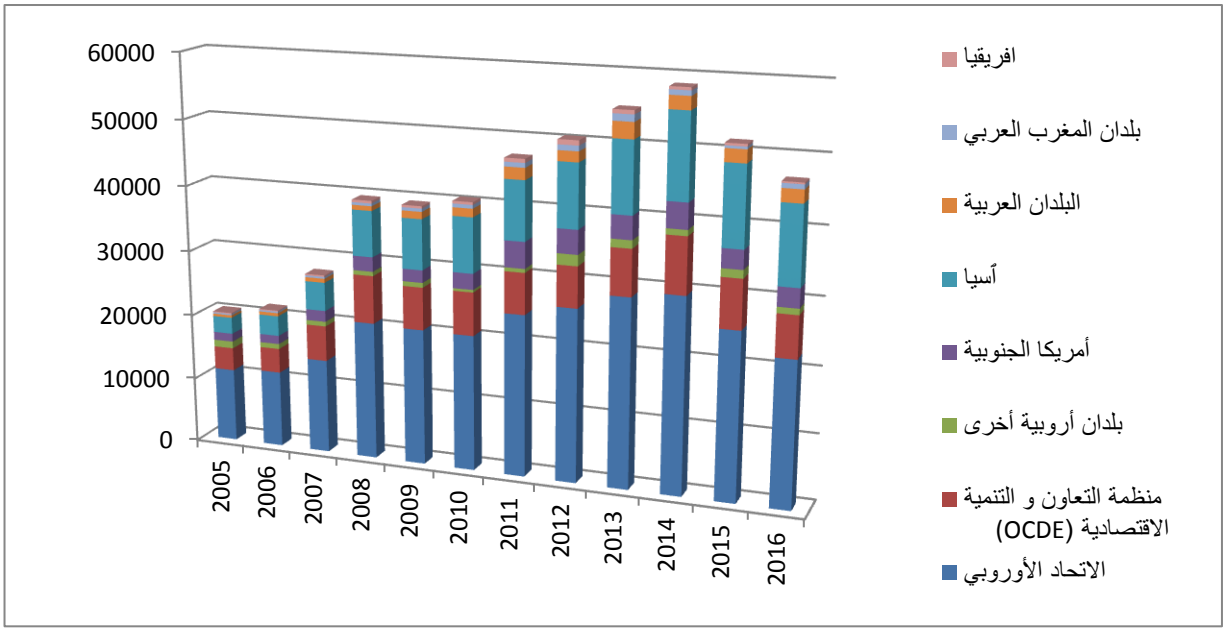

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (III – 6)

خاتمة الفصل :

لم تكن الإصلاحات الجمركية في الجزائر خيارا تبنته السلطة بل كانت ضرورة حتمية أملتها التطورات الدولية الراهنة، وفي هذا الإطار فإن التوقيع على اتفاق الشراكة الاورومتوسطية و الانضمام إلى المنطقة العربية للتبادل الحر يعد أمرا ملحا لدعم تحرير التجارة الخارجية و زيادة الاندماج و التوصل إلى شروط تجارية أفضل لتنمية الصادرات خارج المحروقات و الولوج إلى أسواق جديدة .

بالنسبة للتجارة الخارجية في الفترة (2000-2014) فقد سجل الميزان التجاري رصيدا موجبا و بدرجات متفاوتة طيلة هذه الفترة، ليسجل عجزا ابتداءا من سنة2015 إلى غاية العشر (10) أشهر الأولى لسنة 2017 بسبب انخفاض الصادرات، و التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالمحروقات .

أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات فبعدما كانت نسبتها تتراوح ما بين 2 و 3%، عرفت تحسن بسيط لتصل إلى حدود 5.2% في سنة 2017، إلا أن هذه النسبة لم ترق إلى مستوى الإصلاحات الجمركية التي تمت، وهو ما يؤكد ارتباط صادرات المنتوجات المحلية هي الأخرى بأسعار المحروقات من جهة، وعدم تمتعها بمعايير الجودة و النوعية المطلوبة، إضافة لعدم قدرتها على المنافسة الدولية .

أما في إطار تطبيق الاتفاقيات الدولية من قبل الإدارة الجمركية، فنلاحظ أن التفكيك التعريفي في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي قد ساهم في حفاظ دول الاتحاد على حصة الأسد في السوق الجزائرية بنسبة أكثر من 50% من الواردات، و بوتيرة أكبر بكثير من زيادة الصادرات خارج المحروقات .

و بالنسبة للمنطقة العربية للتبادل الحر، فإن تحرير السلع من القيود التعريفية ساهم عموما في زيادة الواردات من هذه المنطقة، إلا أنه لا يوجد تقدم في زيادة الصادرات خارج المحروقات .

تسعى الجزائر جاهدة إلى تبني نموذج اقتصاد السوق الحر، من خلال إجراء إصلاحات اقتصادية شاملة للنهوض بقطاعاتها الانتاجية و التجارية و تحسين مستويات أداء منتجاتها إلى الدرجة التي تنافس بها المنتجات الأجنبية في الأسواق الدولية بما يؤهلها للوصول إلى تنمية اقتصادية، وهذا بغية الاندماج العالمي وذلك بتحرير تجارتها الخارجية و ترقيتها و تطويرها و تسهيل جميع الاجراءات التي تعيق و تحد من حرية و سرعة تدفق السلع و الخدمات سواء داخل الجزائر او خارجها، في ظل العولمة التي زادت من سرعة المبادلات الدولية، و في ظل المتغيرات و التحديات الراهنة، خاصة بعد انهيار أسعار النفط في أواخر سنة 2014 والتأكيد مرة أخرى على حتمية التوجه نحو الصادرات خارج المحروقات، إضافة إلى ظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة إقليميا و دوليا، ما فرض على الجزائر توقيع شراكات و اتفاقيات حتى لا تبقى بمعزل عن التطورات الدولية الحاصلة، و بهذا الصدد فقد قامت بعقد اتفاقية شراكة مع دول الاتحاد الأوروبي و الذي دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، ثم الانضمام إلى المنطقة العربية للتبادل التجاري الحر في يناير 2009، نظرا لما تقدمه هذه الاتفاقيات من إعفاءات وتسهيلات جمركية إلى غاية الوصول إلى مستوى الصفر جمركيا .

لهذه الأسباب قامت الجزائر بجملة من الإجراءات التصحيحية على مستوى قطاع الجمارك باعتباره بوابة التجارة الخارجية، فوجب عليه أن يكون عنصر تسيير و تسهيل لها حتى تنسجم مع التوجهات العالمية، حيث تمحورت جل هذه الاصلاحات حول الأدوات الضريبية و القيود التعريفية و التشريعات الجمركية و إدخال التكنولوجيا الحديثة لمكافحة التزوير و الرشوة، و تعميم الشبكة الجمركية عن بعد، من خلال نظام التسيير الآلي للمخاطر (SIGAD)، و تخفيف المراقبة الجمركية و السرعة في إجراء المعاملات والتأكيد على أهمية استعمال الأنظمة الاقتصادية الجمركية و استحداث المتعامل الاقتصادي المعتمد في إطار عصرنة الإدارة الجمركية و التكيف مع التغيرات الاقتصادية العالمية في إطار اقتصاد قائم على المبادلات التجارية .

اختبار الفرضيات :

- إن النظريات الحديثة في التجارة الخارجية ساهمت في بلورة سياسة تجارية عالمية تتماشى و أهداف البلدان المتقدمة المسيرة للنظام العالمي الجديد الذي يتميز بالعولمة و بالتكنولوجيا المتطورة .
- لقد بذلت الجزائر مجهودات كبيرة من أجل رفع مستوى تجارتها الخارجية، باعتمادها على أساليب تنظيمية من خلال التسهيلات والامتيازات الجمركية الممنوحة، إضافة إلى دخولها في شراكات تجارية دولية و إقليمية، و تكوين اتحادات جمركية و مناطق حرة لتسهيل حركية المبادلات التجارية الدولية بتخفيف الرسوم الجمركية و إلغائها تدريجيا .
- إن لقطاع الجمارك دور كبير في ترقية التجارة الخارجية، و ذلك من خلال تكييف جميع أدواته مع طبيعة و أهداف السياسة التجارية المتبعة .
- إن اتفاقيات الشراكة التي قامت بها الجزائر مع الاتحاد الأوروبي و الانضمام إلى المنطقة العربية الكبرى للتبادل التجاري الحر (GZALE)، منحها الكثير من الامتيازات الجبائية الجمركية مما يساهم في تشجيع المتعاملين على الاستيراد أكثر من التصدير، وذلك لأن الدول الأوروبية تفرض معايير

بعيدة عن الرسوم الجمركية لزيادة صادرات الجزائر اليها، وتكون هذه المعايير صحية، بيئية، مواصفات فنية، معايير الجودة وغيرها مما يحد من دخول السلع الجزائرية اليها .

نتائج الدراسة :

من خلال هذه الدراسة خرجنا بجملة من النتائج نورد اهمها فيما يلي:

- ✓ ان الجزائر تسعى لتحرير السياسات التجارية الخارجية خلال البرنامج الاصلاحي الذي تتبناه ، وهذا التوجه يتناسب مع توجهات اتفاق الشراكة و المنظمات العالمية .
- ✓ لكي ياخذ النظام الجمركي الجزائري طريقه نحو النجاح ينبغي ان يندرج تحت استراتيجية كلية لتنمية الصادرات و تحسين قدراتها التنافسية خاصة الصادرات خارج المحروقات في ظل الشراكات التجارية الدولية .
- ✓ الجزائر تؤكد تبنيها الاصلاحات على مستوى نظامها الجمركي و تقديم جميع التسهيلات الممكنة للمتعاملين الاقتصاديين ، و تطبيق سياسة التفكيك الجمركي في اطار اتفاقيات الشراكة بغرض تحرير تجارتها الخارجية و ترقيتها ، وهذا كرغبة جادة منها للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة .
- ✓ ورغم الإصلاحات الجمركية العديدة و التي جاءت ضمن برامج لعصرنة هذا القطاع ، إلا أن ذلك لم يساهم في رفع وتيرة التجارة الخارجية بالشكل والمطلوب، خاصة في مجال التصدير، فالصادرات الجزائرية تتسم بالتركيز السلعي على قطاع المحروقات بنسبة 97%، و بالتركيز الجغرافي لدول الاتحاد الاوروبي بحكم الشراكة المبرمة من جهة والتبعية الاقتصادية من جهة أخرى .

التوصيات :

- ✓ ضرورة ربط قطاعي الجمارك و التجارة الخارجية بالشبكات العالمية للمعلومات لرصد المعطيات المتصلة بالمبادلات الدولية للبضائع و التدفقات الأخرى لإعداد بنك معلومات .
- ✓ العمل على تأهيل أجهزة قطاع الجمارك و التفكير في آفاق تطويره ، بالتكوين المستمر والنوعي لإطاراته بما يتلاءم و الظروف الاقتصادية الوطنية و الدولية .
- ✓ ضرورة التعاون في رسم الاستراتيجيات الجمركية في المغرب العربي من منظور تكامل اقتصادي اقليمي و تنسيق الجهود بوضع تعريفات جمركية مشتركة لمواجهة التحديات .
- ✓ يجب النهوض بالقطاعات المنتجة في الوطن ، بتشجيع الاستثمار و الصادرات الصناعية والفلاحية ، والعمل على تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بما يجعلها قادرة على المنافسة الدولية ، و التخلي على سياسة التشجيع المفرط للاستيراد .
- ✓ على إدارة الجمارك أن تكثف من ندوات التعريف بالأنظمة الاقتصادية الجمركية ، و القيام بتعديلات أكثر على قانونها من أجل تبسيط الاجراءات و مواكبة التطورات الحاصلة .

آفاق البحث :

رغم سعينا للإلمام بكل جوانب الموضوع، إلا أننا ندرك أن هناك بعض النقائص من الجانب المنهجي أوالمعلوماتي، حيث ركزت في بحثي هذا على دور الاصلاحات الجمركية التعريفية و غير التعريفية من خلال التخفيضات والإلغاء التدريجي للقيود في إطار اتفاقيات الشراكة المبرمة، إضافة إلى دور الأنظمة الجمركية والمتعاملين الاقتصاديين المعتمدين و نظام (SIGAD) في ترقية و تحرير التجارة الخارجية، ثم قمت بإسقاطها على حالة التجارة الخارجية بالجزائر ، كما أتمنى أن تكون الأسئلة التالية موضوع بحوث مستقبلية :

1. ماهو دور الجمارك في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية؟
2. الدور الجديد للجمارك في ظل التحرير الكلي للتجارة الخارجية

و أخيرا نتمنى أن نكون قد وفقنا في إنجاز بحثنا هذا، وأن يكون مرجعا شاملا لكل المعلومات اللازمة و النافعة للطلبة القدمين مستقبلا .

قائمة المراجع

1)الكتب :

1- إيمان عطية ناصف، "**مبادئ الاقتصاد الكلي** "،دار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر2007 .

2- جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، "**من المزايا النسبية الى التبادل المتكافئ** "،دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة 1992.

3- حمدي عبد العظيم، **"اقتصاديات التجارة الدولية "**، مكتبة زهراء الشرق، مصر1996.

4- زايري بلقاسم، "**اقتصاديات التجارة الدولية** "،دار الاديب للنشر و التوزيع .

5- زينب حسين عوض الله، "**الاقتصاد الدولي**" ،الدار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر 1992 .

6- زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي** ،الدار الجامعية للطباعة و النشر ، الاسكندرية ،مصر 1998.

7- زينب حسين عوض الله ،"**العلاقات الاقتصادية الدولية** "،دار الطباعة والنشر ،الاسكندرية ،مصر1998.

8- سامي عفيفي حاتم ، **"التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم"** ،الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة 1991.

9- عبد الباسط وفا ،**"سياسات التجارة الخارجية "**،دار النهضة العربية ،2000 ص14،15 .

10- عادل أحمد حشيش و آخرون ،**الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة الاسكندرية مصر 2005 .

11- عبد الامير السعد ،الاقتصاد العالمي –قضايا راهنة- ط1 ،دار الامين، القاهرة، مصر، 2007 .

12- كامل البكري،" **الاقتصاد الدولي التجارة و التمويل** ،الدار الجامعية للنشر و التوزيع ،الاسكندرية، مصر 1998 .

13- موسى سعيد ،**"التجارة الخارجية** "الطبعة الاولى ،دار الصفاء و النشر و التوزيع،عمان ،الاردن 2001 .

14- محمود يونس ،"**الاقتصاد الدولي** "، دار المعارف العربية القاهرة 1999 .

15- مجدي محمود شهاب وآخرون، "**أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**"، منشورات الحلبي ،بيروت 2006 .

16- محمد صفوت قابل ، **" تحرير التجارة الخارجية بين التاييد و المعارضة "** ، دار الحكمة للنشر ، مصر 2002 .

17- محمود حسين الوادي وآخرون،"**الاقتصاد الكلي**"، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة ،ط1، الاردن 2009 .

18- محمد زكي الشافعي ،"**مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية** "،دار النهضة العربية ،بيروت 1970 .

19 - ناصر عدون وآخرون، **"الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة "** ،دار المحمدية العامة ،الجزائر 2003.

ثانيا- رسائل و أطروحات جامعية :

1- اللحياني ليلى،"المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك في القانون الجزائري "،أطروحة دكتوراه علوم في القانون الخاص ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 1 ،2017/2016 .

2 - محمد حشماوي ،**"التجارة الدولية و التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات"** ، رسالة ماجيستير ،معهد العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 1993.

3- محمد رحماني، **"الرقابة الجمركية على الامتيازات الجبائية "**، مذكرة تخرج، تخصص : ادارة الجمارك،المدرسة العليا للإدارة، مديرية التدريبات الميدانية، 2004/2003 .

4- زايد مراد ، **" الحماية الجمركية في الجزائر"**، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية – فرع تسيير- معهد العلوم الاقتصادية1994

5- كبير سمية، **"التجارة الخارجية و تمويلها في الجزائر بعد الاصلاحات "**، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،سنة 2001

ثالثا- مجلات ومقالات و دوريات :

1- فيصل بهلولي،**"التجارة الخارجية بين اتفاق الشراكة الاوروموتوسطية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة "** مجلة الباحث ، منشورات كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة البليدة ، العدد رقم 2012/11 .

2- دراسات اقتصادية ،مركز البصيرة، الدار الخلدونية للنشر و التوزيع ،الجزائر، العدد رقم10،2008 .

3- جلطي غانم ،**"التجارة الخارجية للجزائر كمتغير استراتيجي في رسم السياسة الاقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي"** ، مجلة الاقتصاد والمناجمنت ، واقع و آفاق ،منشورات كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان العدد رقم 6 ابريل 2007 .

4- منشورات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية **"الجكس"**، بعنوان **"دليل الاجراءات الخارجية الجزائرية "**، نسخة 2008 ، تاريخ التحديث2017 .

5- بلغنامي نبيلة و سحنون جمال الدين ،**"إصلاح النظام الجمركي الجزائري في ظل تحرير التجارة و الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة "**، المجلة الجزائرية للاقتصاد و الإدارة ،العدد 09 ، جانفي 2017 .

6- أخبار الجمارك ،دورية تصدر عن المديرية العامة للجمارك الجزائرية كل شهرين ،رقم 02 مارس- افريل 2011.

7- أخبار الجمارك ،دورية تصدر عن المديرية العامة للجمارك الجزائرية ، رقم 06 نوفمبر–ديسمبر 2011 .

8- بن عزوز ابراهيم ،" إجراءات فصل الافراج عن البضائع عن التخليص الجمركي نظرة على قانون 17-04 المتضمن تعديل قانون الجمارك "،مجلة نماء للاقتصاد و التجارة ،جامعة وهران 2 العدد الثاني :ديسمبر 2017 .

رابعا- ملتقيات :

1- كمال رزيق و فارس مسدور ، **"الشراكة الجزائرية الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري و الطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي"**، الملتقى الوطني الاول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة البليدة ، يومي 21و22 ماي 2002 .

خامسا- القوانين و المراسيم و القرارات والاوامر و جرائد رسمية :

1- القرار رقم 429/09 الصادر في 2009/12/30 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد رقم2009/77 ، الصادر بتاريخ 30ديسمبر2009 .

2- القانون رقم 98 -10 المؤرخ في 22 أوت 1998 المتعلق بقانون الجمارك .

3- قانون الجمارك الجزائري 1992 .

4- قانون الجمارك الجزائري "طبعة 2007-2008" .

5-قانون الجمارك الجزائري رقم 17-04 المؤرخ 17 فبراير 2017 .

6- الجريدة الرسمية العدد61 المتضمنة لقانون الجمارك الصادرة في 1 جمادى الاولى 1419 الموافق ل 29 اوت 1998.المادة 28 .

7- الجريدة الرسمية رقم83 الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2003 .

8- الجريدة الرسمية رقم 82 الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2007 .

9 - المرسوم التنفيذي رقم 12-93 المؤرخ في أول مارس 2012 ،المحدد لشروط و كيفيات الاستفادة من صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد (OEA) .

10- تعليمة رقم 1194 المؤرخة في 2015/07/01 ،الصادرة عن المديرية العامة للجمارك ، المتعلقة بكيفيات تطبيق قانون المتعامل الاقتصادي المعتمد(OEA) .

سادسا- مواقع الانترنيت :

1- موقع وزارة التجارة الجزائرية http:// www.mincommerce.gov.dz

2-موقع الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية "الجكس" http:// www.algex.dz

3- موقع الشروق أونلاين http:// www.echoroukonline.com

4- موقع المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات التابع للمديرية العامة للجمارك http://www.douane.gov.dz

5- موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار http:// www.andi.dz .

6- موقع الديوان الوطني للإحصائيات http:// www.ons.dz .

Les Ouvrages :

1- Jean Claude Berr et Henri Tremeau (le droit douanier) édition Economica , paris98 .

ملخص الدراسة :

تعتبر التجارة الخارجية أحد أهم الأنشطة الاقتصادية في وقتنا الراهن، أين غدت الحدود بين البلدان مجرد خطوط وهمية لا قيمة لها أمام ضرورة التبادل الدولي ، و تختلف طريقة تنظيم هذا القطاع من دولة إلى أخرى حسب ظروفها الاقتصادية و درجة قوة تموقعها على الصعيد الدولي .

و في ظل هذه التغيرات كان لزاما على الجزائر الشروع في تطبيق سياسات جديدة لتطوير و ترقية تجارتها الخارجية و مواكبة التطورات العالمية الحاصلة، فقامت بتطبيق مجموعة من الاصلاحات على مستوى إدارة الجمارك باعتبارها ركيزة أساسية لضبط و تنشيط التجارة الخارجية، وذلك بانتهاج سياسات وأنظمة جمركية تتأقلم مع التحديات الراهنة، وهذا بتقديم مجموعة من التسهيلات و الامتيازات للمتعاملين الاقتصاديين، بالإضافة إلى عقد اتفاقيات شراكة دولية و اقليمية تجسيدا لهذه الإصلاحات، وسعيا منها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

الكلمات المفتاحية : التجارة الخارجية - الإصلاحات الجمركية - الأنظمة الجمركية- اتفاقيات الشراكة .

Résumé :

Le commerce extérieure est l'une des activités économiques les plus importantes de nos jours ¸ où deviennent la frontière entre les pays ¸ seulement des lignes et sans faveur face à la nécessité d'échange internationaux ¸ et la façon d'organisation de ce secteur diffère d'un pays à l'autre en fonction des condition de la vie économique et le degré de son classement internationale.

Face à ces changements, l'Algérie a commencé à mettre en œuvre de nouvelles politiques pour améliorer et développer son commerce extérieur et suivre le rythme des développements mondiale, en adoptant plusieurs réformes au niveau de l'administration douanière comme un pilier important du contrôle et de régulation et de l'activation du commerce extérieur. en poursuivant des politiques et des régimes douaniers adapter Avec les défis actuels , en offrant des facilitations et des privilèges aux opérateurs économiques, en outre, des accords de partenariat internationaux et régionaux pour incarner ces réformes de manière à atteindre son objectif de rejoindre l'Organisation mondiale du commerce..

Mots clés : Commerce extérieur - Réforme douanière - Régimes douanière - Accords de partenariat.

الفهرس العام

قائمة الجداول

قائمة الاشكال

قائمة المختصرات

قائمة المراجع

المقدمة العامة

الخاتمة العامة

الفصل الأول

عموميات حول التجارة الخارجية

الفصل الثاني

الاصلاحات الجمركية في الجزائر

الفصل الثالث

انعكاسات الاصلاحات الجمركية على التجارة الخارجية